جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع: تاريخ عام
التخصص: تاريخ المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
بسيغ نوال

يوم: 2019/07/06

الثورات في أوربا الشرقية 1989

تشيكوسلوفاكيا أنموذج

لجنة المناقشة:

العضو 1: صيد صالح	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	رئيس
العضو 2: جدو فؤاد	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مشرف
العضو 3: كحول وحيدة	الرتبة	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مناقش

السنة الجامعية:2018-2019

قال الله تعالى

﴿ يرفع الله الذين آمنو منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾

سورة المجادلة: الآية 11.

شكـــــر وعرفان

الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

"**جدو فؤاد**"

الذي أكن له كل الاحترام، اعترافا بفضله الكبير من خلال إشرافه على مذكرتي، والإرشادات والنصائح القيمة التي قدمها لي والتي أفادتني كثيرا في بحثي هذا.

إلى كل أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل، طالبة من المولى عز وجل أن ينفع به فالحمد لله حتى يرضى

والحمد لله إذا رضى

والحمد لله بعد الرضى

إهداء

إلى روح أبي وأختي رحمكما الله

إلى أمي الغالية أطال الله عمرك

إلى زوجي وأبنائي الأعزاء

إلى عمي مسعود وخالتي عائشة حفظكما الله

إلى أخواتي سندي دائما، وأبنائهم

*إلى أختي وابنت خالتي " **نعيمة**"*

إلى الأستاذ المشرف المحترم

إلى أساتذتي وموظفي قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ ببسكرة

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

نوال بسيغ

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية.

تمهيد

المبحث الأول: المحدد الجغرافي والبشري.

- المطلب الأول: المحدد الجغرافي.
- المطلب الثاني: المحدد البشري.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية.

- المطلب الأول: المحددات السياسية.
- المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية.

الفصل الثاني: طبيعة وأسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989م.

تمهيد

المبحث الأول: طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية 1989.

- المطلب الأول: مفهوم الثورة.
- المطلب الثاني: طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية 1989.

المبحث الثاني: أسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989.

- المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات في أوروبا الشرقية 1989.
- المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات في أوروبا الشرقية 1989.

الفصل الثالث: الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989.

تمهيد

المبحث الأول: أسباب ومراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989.

- المطلب الأول: أسباب الثورة المخملية في تشيكوسوفاكيا 1989.
- المطلب الثاني: مراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989.

المبحث الثاني: نتائج الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989.

- المطلب الأول: النتائج الداخلية للثورة المخملية في تشيكوسوفاكيا 1989.
- المطلب الثاني: النتائج الخارجية للثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

مقدمـــة

مقدمة:

مع نهاية القرن العشرين شهدت الساحة الدولية تغيرات شملت جميع الميادين السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، وكان أبرز هذه التغيرات الأحداث التي شملت أوروبا وبالتحديد أوروبا الشرقية بما يعرف بالثورات البيضاء في أوروبا الشرقية أواخر عام 1989 وليس على أوروبا فقط بل العالم كله وخاصة العالم النامي.

فإذا كانت الثورة الفرنسية من 1789 حتى 1799 هي الموجة الأولى للتغير وللتحول الديمقراطي، وبعدها في المرتبة الثانية الحرب العالمية الثانية من 1939 إلى 1945، فالثورة في أوروبا الشرقية هي بمثابة ثالث موجة للتحول الديمقراطي في العديد من دول وسط وشرق أوروبا أبرزها (بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا بالإضافة إلى كل من بلغاريا ورومانيا).

فقد عرفت كل من هذه الدول تحولا ديمقراطيا عن طريق ثورات متعددة ومختلفة وكانت أسباب التغيير والانتفاض على الأوضاع السائدة في أوروبا الشرقية كثيرة ومتنوعة رغم أنها لا تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى ويظل أبرز الأسباب خصوصية حالتها أي بمعنى ارتباطها بالتغيير الهائل الذي شهده الاتحاد السوفيتي الذي يعد بمثابة السلطة الشمولية المركزية التي تحكمت في مسار تحولها لمدة طويلة، وأي كانت الأسباب التي جعلت من شعوب هذه الدول تنتفض وتعبر بأساليب متنوعة، فقد واجهت هذه البلدان وغيرها تغييرا متدرجا ولم يكن دفعة واحدة، واعتمد على مجتمع مدني قوي سواء كانت "تكتلات سياسية" أو "ثقافية" وكذا "جمعيات واتحادات" عبر آليات سلمية، فالتحولات التي وقعت في بلدان أوروبا الشرقية في أواخر عام 1989 لم تكن محض الصدفة لكن هناك الكثير من أوجه الشبه فيما حصل فيها جميعا، فقد كانت هذه الثورات تعبيرا مباشرا عن ضرورة إحداث تغييرات جوهرية بتوسيع الديمقراطية والتنوع في نمط الحكم وطبيعته حتى يتناسب مع واقع التطور ثورات لم تكن أدواتها العنف والحديد والدم، تلك الثورات التي لم تنصب المشانق في الساحات العامة لتحاكم من وقف ضدها أو من عاداها ثورات لم تمارس ثقافة الحرب على ماضيها ثورات لاعنفية بل ثورات سميت بالثورات المخملية لتتحقق مقولة « فالشعوب عندما تريد فإنها تفعل ».

أولا: أهمية الموضوع:

نستخلص من الثورات في أوربا الشرقية بصفة عامة ومن الثورة في تشيكوسلوفاكيا عام 1989 بصفة خاصة أهمية أبرزها مايلي:

- أن الثورات في دول أوروبا الشرقية تعتبر نموذجا للتغيير الثوري (السلمي)، وتعد أكثر تجارب التحول الديمقراطي والتغيير السياسي ثراء ولها الكثير من السمات التي تميزها عن غيرها والتي يمكن دراستها بالإضافة إلى الاستفادة منها.
- عدم وجود دراسات حول ثورات في أوروبا الشرقية بصفة عامة والثورة في تشيكوسلوفاكيا خاصة وعلى جانب عدم وجود هذه الدراسات لهذا ركزت على التجارب التي مرت بها دول وسط وشرق أوروبا من تغييرات شهدتها من خلال الثورات السلمية هذا إذا استثنينا تجربة رومانيا التي تختلف عن باقي الثورات السلمية.
- استنتاج دروس مما مرت به دول أوروبا الشرقية والتي يمكن أن تكون مصدر إلهام في تغيير الأنظمة بشكل سلمي.

ثانيا: أهداف الموضوع:

هناك عدة أهداف مختلفة أهمها:

- تفسير ظاهرة الثورات في أوروبا الشرقية وذلك بتحديد طبيعة هذه الثورات وأسبابها التي دفعت لاندلاعها.
- تحديد الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989 وكيف كانت عامل للتقسيم على الطريقة السلمية (الكيانين: التشيك والسلوفاك).
- رصد الاندماج أيضا بعد ثلاثة عقود من الزمن بين كل من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية والتي كانت ترتكز على تبني الديمقراطية واقتصاد السوق.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا للموضوع يعود لأسباب مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض هي:

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع من أجل التعرض لتجارب ونماذج متعددة من الثورات في أوروبا الشرقية فلقد كان لكل تجربة خصوصياتها التي يستفاد منها أو بعض الأفكار التي نستطيع التمييز بين ما هو إيجابي فيها والتمسك به وبين ما هو سلبي والتخلي عنه (الإتباع أو الترك).
- الرغبة في الكشف عن حقيقة الدور الذي لعبته أوروبا من خلال الثورات المخملية كنموذج للتحول الديمقراطي بآليات سلمية ما عدى البعض منها التي اتخذت منحى عنيف.
- حداثة هذا الموضوع دفعنا لاختيار هذه الدراسة.

الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع مايلي:

- تركيز معظم الأبحاث في دراسة الثورات في أوروبا الشرقية على اعتبار أن هذه الثورات نقطة تحول في التاريخ.
- لعب التخصص العلمي تاريخ معاصر دورا في اختيار هذا الموضوع فقد تناولنا خلال الموسم الدراسي(2018/2017) في مقياس العالم في ظل النظام الدولي الجديد موضوع انهيار الاتحاد السوفييتي والتحولات السياسية في أوروبا الشرقية وهذا ما دفعنا لطرح العديد من التساؤلات حول أسباب وأهداف اندلاع الثورات في أوروبا الشرقية والنتائج التي تمخضت عنها.
- المساهمة في تعزيز المكتبة بهذا الموضوع.

رابعا: الإشكالية والتساؤلات:

وقد عالجنا الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية؟ من خلال دراسة حالة تشيكوسلوفاكيا 1989؟

وقد ارتأينا إلى تجزئة هذا الإشكال العام إلى إشكاليات فرعية وهي:

- ✓ **فيما تتمثل الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية؟**

- ✓ **كيف كانت طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية 1989؟**
- ✓ **ماهي أسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989؟**
- ✓ **ماهي أسباب الثورة في تشيكوسلوفاكيا 1989؟**
- ✓ **ما مدى المراحل التي عرفتها الثورة في تشيكوسلوفاكيا 1989؟**
- ✓ **فيما تتمثل نتائج الثورة في تشيكوسلوفاكيا1989؟**

خامسا: مناهج البحث:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا استعمال المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية حتى نستطيع فهم المشاكل الحالية والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل حيث يقدم لنا الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية ولذا قمنا بالاعتماد عليه للإلمام بمسار الثورات في أوروبا الشرقية والثورة في تشيكوسلوفاكيا فدراسة الحاضر وفهمه لا تتم بدون فهم الماضي واستيعابه.

المنهج الوصفي: اعتمدنا على المنهج للتعريف بمختلف الثورات التي شهدتها أوروبا الشرقية وكانت مسرحا لها والوصول إلى تفسيرات منطقية لنتائج هذه الثورات.

المنهج الاحصائي: وهو استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وهذا ما قمنا به في دراستنا من خلال نسب السكان في دول أوروبا الشرقية.

سادسا: المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في انجاز هذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة التي تختلف أهميتها حسب معالجتها للموضوع وسأقتصر على ذكر أهمها:

- جغرافية أوروبا الجديدة دراسة إقليمية لحسام جاد الرب.
- جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لعبد الرحمن حميدة.
- ذكريات من يوغسلافيا (رحلة ودراسات في شؤون المسلمين) لـ العبودي محمد بن ناصر.
- البيروسترويكا وانعكاساتها على أوروبا الشرقية لسوسن حسن.

- الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين لصامويل هنتنجتون.
- البيروسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم لـ ميخائيل غورباتشوف.

كما اعتمدت على رسالة لنيل الماجستير بعنوان التحول عن الاشتراكية في بولندا من خلال فترة التسعينات لـ صدفة محمد محمود محمد.

- تشيكوسلوفاكيا أنموذج للانفصال السلمي والتحول من نظام شيوعي اشتراكي إلى نظام رأسمالي ليبرالي الإخفاق والنجاح لمحمود سالم السامرائي.
- أيضا مقال: ثورة تشيكوسلوفاكيا المخملية غيرت وجه أوروبا لمحمد الحسيني.
- من ربيع براغ إلى الثورة المخملية لـ آدم مشينك.

سابعا: خطة البحث:

- ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بوضع الخطة التالية التي بدأناها بمقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق.
- وقد تناولنا في الفصل الأول: الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية من خلال المعطيات الجغرافية والبشرية والمحددات السياسية والاقتصادية.
- الفصل الثاني: فقد درست فيها أسباب الثورات في أوروبا الشرقية من خلال تحديد العوامل التي أسهمت في اندلاعها بين كل من (العوامل الداخلية والعوامل الخارجية) بالإضافة إلى تحديد طبيعة الثورات التي عرفتها أوروبا الشرقية من خلال الآليات التي استخدمتها.
- أما الفصل الثالث: فجاء بدراسة حول الثورة في تشيكوسلوفاكيا 1989 كأنموذج للثورات التي شهدتها اوروبا الشرقية من خلال التطرق إلى الأسباب التي كانت سببا في اندلاعها ثم مراحلها أو التطورات التي مرت عليها هذه الثورة ثم النتائج التي تمخضت عنها سواء كانت هذه النتائج إيجابية أو سلبية على تشيكوسلوفاكيا داخليا وخارجيا.
- وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج قمنا بعرضها في الخاتمة بعد دراسة المادة العلمية وتبويبها ومناقشتها وتحليلها طبقا للمناهج المعتمدة ومراعاة لتوجيهات الأستاذ المشرف.

- وقد دعمت البحث بملاحق، ثم قمت بسرد قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في هذه المذكرة، وفي الأخير عرض لفهرس الموضوعات.

ثامنا: صعوبات البحث:

اقتضى إنجاز هذا البحث الاطلاع على المصادر والمراجع المهمة المتعلقة خاصة بالتاريخ الأوروبي المعاصر خاصة الفترة التي تتحدث عن الثورات في أوروبا الشرقية إلى انني وجدت صعوبات متمثلة في قلة المصادر والمراجع وإن وجدت فتكون بلغة أجنبية (التشيكوسلوفاكية) أو أنها تحتوي على نفس المادة العلمية (تكرارها) ورغم هذه الصعوبات لم تجعلني أتراجع لإكمال الموضوع والاستمرار فيه والبحث عن أي معلومة تخدمني في موضوعي.

الفصل الأول

الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية

تمهيد:

في كل دول العالم تحدث تغييرات وكثير من هذه التغييرات يسفر عن تحولات جذرية في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) ومع ذلك فإن التغييرات التي حدثت في بلدان الكتلة الشرقية في بداية التسعينات هي التي أثارت اهتمام العالم باعتبارها إيذانا بمرحلة جديدة في تاريخ البشرية.

لذلك سأحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أوروبا الشرقية، باعتبارها جزء من قارة أوروبا التي كانت مسرحا لهذه الأحداث بالتطرق إلى الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية من خلال المحددات الجغرافية والبشرية بعدها سأعرج إلى المحددات السياسية والاقتصادية لأوروبا الشرقية من حيث الجانب السياسي والجانب الاقتصادي وهذا ختام الفصل.

المبحث الأول: المحدد الجغرافي والبشري

أوروبا الشرقية أو الدول التي كان يطلق عليها اسم الدول الاشتراكية والتي كانت تكون فيما بينها تحالفا (اقتصاديا وسياسيا)، وتضم كثافة سكانية تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها تنحدر من سلالة معروفة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث من خلال محددات جغرافية وبشرية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي

أوروبا الشرقية هي جزء من قارة أوروبا ثاني أصغر قارات العالم السبع وتعتبر قارة صغيرة نسبيا مقارنة ببقية القارات لكن قارة اوقيانوسيا أصغر منها، وتعد أوروبا جغرافيا شبه قارة أو شبه جزيرة كبيرة.(1)

غير منتظمة الشكل وتعد امتداد غربي لقارة أسيا التي تكبرها أربع مرات في المساحة تحيط بها المياه من ثلاث جهات هي: الشمال والجنوب والغرب وأن خط التقسيم التاريخي المتمثل في جبال الأورال والذي يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية في غير محله، تقدر مساحتها نحو 10.355.000 مليون كيلومتر مربع (3.998.000 ميل مربع) أي ما يقارب 7% من مساحة العالم.(2)

ويذكر المؤرخون بأن أوروبا في أصلها عند الاغريق كانت مما يعرف اليوم بالبلقان، أما أوروبا اليوم فقد صارت أوسع بكثير ولذلك يصعب تحديدها، وتغطي أوروبا السياسية أراضي تزيد مساحتها عن 10 مليون كيلومتر مربع، وتمتد حتى أراضي أسيا الجغرافية، ويتراوح مناخ القارة بين شبه استوائي في بعض المناطق الجنوبية إلى قطبي في المناطق الشمالية، تعتبر أوروبا مصدر ما يزيد عن 300 لغة حية كما أنها تشكل موطنا لعدد أكبر بكثير، حيث يبلغ عدد السكان الإجمالي فيها حوالي 800 مليون نسمة، تتعايش ضمن حدودها كل الديانات الأساسية (المسيحية، اليهودية،

(1) سامي بن عبد الله المغلوت، أطلس الأديان تاريخ – عقائد – انتشار، ط 4، دار النشر العبيكان، الرياض، 1435 هـ / 2014 م، ص 249.

(2) حسام جاد الرب، جغرافيا أوروبا الجديدة دراسة إقليمية، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ص 12.

الإسلام)، ويعود إلى هذه القارة فضل ولادة الديمقراطية، كما أن هناك دول حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها العشر سنوات ودول أخرى تكاد لا تكون حدودها تغيرت منذ مئات السنين ومازالت تتغير بعض الدول اليوم مع النزاعات التي تهدد الحدود غير المستقرة.(1)

مع ذلك تواجه شعوب أوروبا العنف والنزاعات يوميا فيما تنعم شعوب أخرى في القارة نفسها بالسلام والأمن والازدهار الدائم وتظم 50 دولة تقريبا.(2)

وعلى الرغم من صغر مساحة القارة الأوروبية، إلا أن القارة تعتبر إقليما جغرافيا بارزا له شخصيته الجغرافية المميزة والتي تتباين فيها الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية والتي تتميز عن غيره من الأقاليم الجغرافية الكبرى، وقد قام الجغرافيون بتقسيم القارة إلى أقاليم فرعية، وما يهمنا في هذه الأقاليم هو إقليم شرق أوروبا أو أوروبا الشرقية وقد ظهر العديد من المحاولات من جانب الجغرافيين، فكل عالم يختلف عن الأخر في تقسيم إقليم شرق أوروبا: فدراسة الأستاذ روبرت ساجير وزملائه أن إقليم شرق أوروبا هو الإقليم الذي يضم دول ألمانيا الشرقية (السابقة) وبولندا وتشيكوسلوفاكيا (السابقة) وألبانيا.

أما الأستاذ جون كول Jhoncol فقد أورد تقسيما إقليميا لقارة أوروبا في كتابه GEOGRAPHY OF THE WORLD'S وبالنسبة لهذا التقسيم فإقليم شرق أوروبا لا وجود له كمصطلح فقد قسم أوروبا إلى:

1- **إقليم غرب أوروبا ويظم:** ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، فرنسا، إسبانيا وهولندا واليونان وبلجيكا والبرتغال والدا نمارك وإيرلندا ولكسمبورج.

(1) باتريسيا براندر، اتجاهات دليل حول التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، ترجمة: نعمة نيكول، مجلس أوروبا، المجر، 2001، ص 31.

(2) حسام جاد الرب، المرجع السابق، ص 250.

2- **إقليم وسط أوروبا:** ويشمل كل من بولندا، رومانيا وجمهورية التشيك ويوغسلافيا السابقة (جمهورية صربيا، والجبل الأسود) وبلغاريا، جمهورية سلوفاكيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ولتوانيا وألبانيا ولاتافيا ومقدونيا وسلوفينيا وإستونيا.

3- **إقليم الاتحاد السوفييتي السابق:** ويظم روسيا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا وبيلاروسيا ومولدافيا وأوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأدرج دويلات البلطيق الثلاث (إستونيا، ولاتافيا ولتوانيا) مرتين، إحداهما في إقليم وسط أوروبا والأخرى في إقليم الاتحاد السوفييتي السابق[1].

وعلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) قام قسم الجغرافيا بجامعة يوتاه الامريكية UTAH عام 2003 بتقسيم قارة أوروبا إلى الأقسام التالية:

أولا: إقليم غرب أوروبا، ثانيا: إقليم وسط أوروبا، ثالثا: شمال أوروبا، أما إقليم شرق أوروبا فيظم: كل من المجر ورومانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا، ومن المواقع الجغرافية على الانترنت والتي تناولت تقسيم قارة أوروبا موقع GEOHIVE GLOBAL DATA حيث قسم قارة أوروبا إلى الأقاليم التالية : إقليم شمال أوروبا، إقليم شرق أوروبا، إقليم جنوب أوروبا، وإقليم غرب أوروبا، أما إقليم شرق أوروبا فيظم: كل من بيلاروسيا وبلغاريا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا ومولدافيا ورومانيا وروسيا الاتحادية وسلوفاكيا وأكرانيا.[2]

أما بالنسبة للدراسات الجغرافية العربية والتي اهتمت بالجغرافيا الإقليمية لقارة أوروبا نذكر منها دراسة الدكتور جودة حسنين جودة عام 1982 ودراسة الدكتور محمد متولي عام 1988 حيث قسمت كلا الدراستين قارة أوروبا إلى الأقسام الفرعية الاتية [3].

إقليم شمال أوروبا وغرب أوروبا وكذا إقليم وسط أوروبا بالإضافة إلى اقليم جنوب شرق أوروبا وإقليم جنوب أوروبا، أما إقليم شرق أوروبا، يحتوي هذا الإقليم: الجزء القاري من أوروبا الذي لا

(1) حسام جاد الرب، المرجع السابق، ص ص 248، 250.
(2) المرجع نفسه، ص 252، 253.
(3) المرجع نفسه، ص 254.

ينتمي إلى شبه الجزيرة الأوروبية ومنه يتكون القطاع الأوروبي من الاتحاد السوفييتي ويستغل مساحة تبلغ نحو نصف مساحة القارة.

أما بالنسبة للدكتور حسن أبو العينين فقد اعتمد في تقسيمه لقارة أوروبا تقسيم الأستاذ برانيجان BRANIGAN عام 1965 مع إضافته لإقليم غرب أوروبا كل من المملكة المتحدة وإيرلندا الحرة، وأهم هذه الأقاليم، إقليم شمال أوروبا، إقليم غرب أوروبا إقليم جنوب شرق ووسط أوروبا، وإقليم جنوب أوروبا وأهم ما يلاحظ أن إقليم شرق أوروبا لا وجود له في تقسيم الدكتور حسن أبو العينين[1].

هذا بالنسبة للتقسيم الجغرافي لقارة أوروبا وأهم الأقاليم التي تتألف منها خاصة إقليم أوروبا الشرقية.

الذي يعد منطقة جغرافية تقع في جهة الشرق والوسط من القارة وتتميز كل دولة في تاريخها وعادتها وتقاليدها وحياة شعوبها ولغتها ودينها.

أوروبا الشرقية هو مصطلح يطلق على الدول الأوروبية الموجودة في الجزء الشرقي من القارة وتشترك هذه الدول بالعديد من العوامل الجغرافية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم المصطلح الآن لأغراض إحصائية، وتمتد من حدود المنطقة البرية من جبال الأورال وحتى نهر الأورال وجبال القوقاز[2].

إذا تاريخيا: كانت المنطقة تشمل جميع المناطق التابعة للاتحاد السوفيتي في المراحل الاخيرة من الحرب العالمية الثانية وقسمت المنطقة خلال الحرب الباردة[*] إلى قسمين قسم غربي بزعامة

(1) حسام جاد الرب، المرجع السابق، ص ص 252، 258.

(2) إحسان العقلة، دول شرق أوروبا، 16 ديسمبر 2015، موقع التصفح:https://www.mawdoo3.com

(*) الحرب الباردة: أول من استعمل كلمة الحرب الباردة برنادر باروخ وهو من الساسة الأمريكيين عندما أشار في خطبة له في نيسان 1947 إلى الأوضاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأنها (حرب باردة) ثم تلقف هذا المصطلح عدد من الكتاب والصحفيين للتعبير عن الحالة بين المعسكرين. أنظر موسى محمد أل طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991، ط1، 2017 م-1438 هـ، دار المعتز للنشر والتوزيع، ص149.

المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الامريكية) وقسم شرقي بزعامة المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفييتي) هذا الأخير الذي يضم العديد من الدول تحت لوائه من بينها دول أوروبا التي تشتمل على الدول التالية:

1- جمهورية رومانيا الاشتراكية:

الموقع الجغرافي: هي إحدى دول أوروبا الشرقية عاصمتها بوخارست مساحتها 237.500 كيلومتر مربع وتقع رومانيا في منطقة انتقالية بين أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية في شبه جزيرة البلقان بين خطي عرض 43 و48 درجة شمالا أي في منتصف المسافة بين خطي الاستواء والقطب الشمالي وبين خطي طول 25 و29 درجة شرقا فهي إذا في المنطقة المعتدلة الشمالية عند الحوض الأدنى لنهر الدانوب ويطل ساحلها الشرقي على البحر الأسود وتأتي رومانيا من حيث المساحة في المرتبة الثانية عشرة في أوروبا مما يجعلها في عداد الدول المتوسطة[1].

أما مناخيا فتتمتع رومانيا بمناخ معتدل قاري بسبب موقعها على الكرة الارضية، ويتميز هذا المناخ بعدم وجود البرد القطبي الشديد والحر المداري ويستمر كل من الصيف والشتاء مدة تقارب 04 شهور أما الربيع والخريف مدتهما أقصر، وتتميز رومانيا بمجموعة من الأنهار فتتبع جميع الأنهار الرومانية من جبال الكربات وتصب في نهر الدانوب ويبلغ عدد البحيرات في رومانيا 2300 غالبيتها تمتد على مساحات محدودة وتتوزع هذه البحيرات في المناطق السهلية وأيضا الجبلية ومنها ما يشكل حوضا واسعا مثلا بحيرة دارزيلم ومساحتها 415 كيلومتر مربع[2].

(1) سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص 212.

(2) عبد الرحمن حميدة، جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، ط 1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق، 1405 هـ – 1984 م، ص ص 90 – 91.

2- يوغسلافيا سابقا:

تقع يوغسلافيا في جنوب شرق أوروبا وتقع معظم أراضي يوغسلافيا في شبه جزيرة البلقان في جنوب غرب أوروبا ويحدها شمالا النمسا وجنوبا اليونان وألبانيا وشرقا يحدها رومانيا وبلغاريا ومن ناحية الغرب البحر الأدرياتيكي وتقع إيطاليا عند حدودها الشمالية الغربية[1]. وتبلغ مساحتها 255.804 كيلومتر مربع وسكانها يقدر عددهم ب 22.599.000 نسمة حسب احصاء عام 1981.

3- المجر (هنغاريا):

ذكرتها المصادر العربية القديمة باسم (مجر) و(ماجار) و(وينقر) التي تطورت إلى (وينقاريا) حتى صارت هانغاريا في الوقت الحاضر[2].

المجر دولة في أوروبا الشرقية عاصمتها بودابست، مساحتها 93.32 كيلومتر مربع لغتها الرسمية " المجرية"[3].

وتحتل هنغاريا وسط السهل البانوني وكذا القسم الأعظم منه والذي لايزال يدعى حوض الدانوب الأوسط أو الحوض الكارباتي ويحدها من الشمال سلوفاكيا وجنوبا كرواتيا أما رومانيا فتحدها شرقا والنمسا تحدها من الغرب[4]، ولا تمثل الأقليات القومية سوى 1.75 % من مجموع السكان فهناك 50.000 ألماني أو 1.9 % مقابل 50.000 قبل الحرب العالمية الثانية و38.000 صربي

(1) إسماعيل كشميري، يوغسلافيا وزعيمها تيتو، الدار القومية للنشر، القاهرة، ص 13.

(2) محمد بن ناصر العبودي، ذكريات من خلف الستار العقيدي سياحة في شرق أوروبا وحديث في أحوال المسلمين، 13 رمضان 1453، موقع التصفح https://www.al-islam.com.

(3) سفيان الصفدي، المرجع السابق، ص 243.

(4) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص117.

وكرواتي و16.000 روماني ويقطن كل من هذه المجموعات الأخيرة بجوار الحدود الجنوبية والشرقية[1].

4- بلغاريا:

تقع في شبه الجزيرة البلقانية، بين الدانوب جهة الشمال والبحر الأسود لجهة الشرق، وغربا صربيا أما جنوبا اليونان وتركيا، وموقعها هذا في البلقان جعل منها بلدا متميزا.

المساحة: تقدر مساحتها ب 111 ألف كيلومتر مربع والعاصمة صوفيا، اللغات: البلغارية (لغة رسمية) ويتحدث بها نحو 88 % من السكان وهي لغة سلافية وهناك التركية ويتكلمها نحو 8.6 % من السكان. الأديان: حوالي 80 % من السكان أرثوذكس ونحو 9 % مسلمون، 900 ألف أتراك و200 بوماك و600 ألف غجر و06 آلاف تاتار وهناك حوالي 50 ألف كاثوليكي و07 آلاف يهودي[2].

5- تشيكوسلوفاكيا:

ظهرت من بين حطام الإمبراطورية النمساوية وهي وليدة الدعاية، وهي أعجب تذكار قائم لنجاح الدعاية زمن الحرب، فظهرت جمهورية تشيكوسلوفاكيا[3]، التي تقع في أوروبا الوسطى يحدها شمالا بولونيا وألمانيا، غربا تحدها ألمانيا، شرقا الاتحاد السوفييتي، جنوبا المجر والنمسا وألمانيا. تقدر مساحتها بحوالي 128 ألف كيلومتر مربع عاصمتها مدينة براغ، تأسست الجمهورية

(1) إيمان قسطلي وصحرة ناصري، حلف وارسو وأوروبا الشرقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د" جامعة العربي تبسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص41.

(2) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء، ج9، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص 269.

(3) هـ. ا. ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 _ 1950)، تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ط 06، دار المعارف مصر، ص 545.

التشيكوسلوفاكية نتيجة لتفكك الامبراطورية النمساوية المجرية (الامبراطورية الجرمانية المقدسة) سنة 1918[1].

وتتكون من اتحاد فيدرالي يضم جمهوريتي التشيك والسلوفاك ويدين السكان عموما بالمسيحية، ويشكل الكاثوليكية 70 % والبروتستانت 15 % من الأهالي وهناك أقلية يهودية[2].

6- بولونيا (بولندا):

رسميا الجمهورية البولندية، عاصمتها وارسو، دولة تقع في أوروبا الوسطى وتحدها ألمانيا من الغرب، وجمهورية التشيك وسلوفاكيا إلى الجنوب، وأوكرانيا وروسيا البيضاء من الشرق وبحر البلطيق ومنطقة كالينغراد وليتوانيا إلى الشمال[3].

وقد اشتقت عبارة "بولونيا" أو "بولند بالإنجليزية" و"بولسكا" في اللغة المحلية من كلمة "بولييه" أي سهل، لأن مشاهدها الطبيعية توضح الأفاق الواسعة الممتدة في أوروبا الوسطى، والممتدة بين الكتل الجبلية القديمة في الجنوب وبين بحر البلطيق، ونظرا لحرمان الأقوام البولونية، التي تفصل الجرمان عن السلاف فقد خضعوا لتقلبات تاريخية لا نهاية لها ويعتمد استمرار وبقاء بولونيا حول نهر القشتولا[4].

7- الاتحاد السوفييتي:

فيديرالية تتألف من خمسة عشرة جمهورية هي الدول الأعضاء في الاتحاد، في حين يوجد داخل هذه الدول الأعضاء جمهوريات مستقلة ذاتيا ومقاطعات قومية، والجمهوريات المستقلة لها

(1) بشرى قيسي وموسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوروبا، اسيا، ط 01، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 199، ص 139.

(2) مسعود الخوند، المرجع السابق، ج9 ص ص 145 -146.

(3) وانغ لنغ قوي، القصة الكاملة للإسلام في الصين، ترجمة رشا كمال وشيماء كمال، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ص 148.

(4) عبد الحمن حميدة، المرجع السابق، ص 204.

كالجمهوريات الفيديرالية تعد جمهورية روسيا الأكثر أهمية، وهي تمثل 16 جمهورية مستقلة وخمس مقاطعات مستقلة فهو قوة عالمية تتقاسم مع الولايات المتحدة زعامة العالم. وبدأت تظهر إلى الوجود الاستراتيجية العالمية السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية كتلبية لمتطلبات الدولة السوفييتية وقوتها ودورها العالميين[1].

تقدر مساحة الاتحاد السوفييتي 22402200 كلم مربع تعادل مساحة كل أمريكا الشمالية فيما وراء خط عرض مكسيكو وهي أكبر بقليل من مساحة أمريكا اللاتينية التي تقدر ب 17.8 مليون كلم مربع ومن رقعة الوطن العربي البالغة 15 مليون كلم مربع حتى أنها لا تقارب قارة إفريقيا وهي 30.3 كلم مربع فالاتحاد السوفييتي يشغل 16.5 من مساحة الأراضي اليابسة ويصنف الاتحاد في المرتبة الأولى بين كل الدول لأن مساحته أكبر بمرتين أو ثلاث مساحة أمثاله من الدول الخمس المنافسة في هذا المجال وهي : الصين 9.726 مليون كلم مربع، كندا 9.909 ملين كلم مربع، الولايات المتحدة 9.263 كلم مربع، البرازيل 8.016 مليون كلم مربع، أستراليا 12.12 مليون كلم مربع وتتمتع أراضي الاتحاد السوفييتي بأبعاد قارة[2].

8- ألبانيا:

ويقال بلاد الأرناؤوط وهي من ممالك الدولة العليا في أوروبا يحدها شمالا البوسنة والجبل الأسود وغربا بحر أدربا وشرقا الروملي وجنوبا مملكة اليونان وهي عبارة عن بلاد إبيرة القديمة وعن القسم الجنوبي من إيليريا أيضا[3].

(1) بسيوني الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة منهج الترقي بكلية الوجود الإنساني، المجلد الحادي عشر الاستراتيجية العالمية السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 09.

(2) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 231.

(3) سليم جبرائيل الخوري وسليم ميخائيل شحادة، اثار الأدهار القسم الجغرافي، ط1، بيروت 1875 الموافق 1291 هجري، ص251.

وتبلغ مساحة هذه البلاد 285.65 كلم مربع بعضها سهل زراعي خصب وأكثرها جبال وشعاب وليست هذه المساحة هي كل أرض ألبانيا فقد بترت منها أجزاء كثيرة أهمها كوسوفو KOSSOVO التي ضمت إلى يوغسلافيا سنة 1919[1].

وكانت ألبانيا جزءا من الدولة العثمانية منذ القرن 15 وبقيت تحت سيادتها إلى مابعد حروب البلقان (1912-1913) لكن الظروف السياسية فيها عمتها الفوضى طوال الحرب العالمية الأولى مع ستة أنظمة للحكم كان كل واحد منها يدعي الشرعية[2].

9- ألمانيا الشرقية والغربية:

اسمها دوبتشلاند، أرض الدوتيش و"الدويتش" من اسم المبشر الذي أدخل المسيحية إلى بلاد الجرمان ويدعى (تيوديسكوس). الاسم الرسمي لألمانيا حاليا: "جمهورية ألمانيا الفيديرالية" التي تضم، بعد إعادة توحيدها في 1990، ألمانيا تقع في أوروبا يحدها بحر الشمال والدانمارك وبحر البلطيق، بولونيا، جمهورية تشيكيا، النمسا، سويسرا، فرانسا، لوكسومبرغ، بلجيكا وهولندا تقدر مساحتها ب 357041 كلم مربع لغتها الرسمية الألمانية (الجرمانية القديمة) تعود إلى حوالي 1300 سنة[3].

ولقد ولدت الجمهورية الألمانية الديمقراطية عن الحرب العالمية الثانية وتدين لهذه الحرب بإطارها الأرضي، ونظامها الاجتماعي السياسي وبإتجاهاتها الاقتصادية القومية والدولية[4].

هذه هي مجموع الدول التي تظمها أوروبا الشرقية تحت الحكم الشيوعي.

(1) محمود علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الإسكندرية، ص 15.

(2) جدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ، المجلد الرابع نيسان/أفريل، دار الساقي بيروت، ب ص.

(3) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق، موضوعات، زعماء، ج3، دار رواد النهضة للطباعة والنشر بيروت، ص ص 17 18.

(4) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص174.

المطلب الثاني: المحدد البشري

تضم دول أوروبا الشرقية كتلا سكانية صغيرة أو متوسطة نسبيا وهي تختلف من دولة إلى أخرى والسلالة الألبيية: هم سكان أوروبا الشرقية[1].

وكل دولة تختلف عن الأخرى في عدد سكانها وكثافتها رغم انها قد تتشابه في السلالات والديانة فمثلا:

سكان يوغسلافيا ينقسمون أو يتركبون من صرب، كروات، سلوفيين، مسلمون ألبان، مسلمون سيبتار، مقدونيون، مونتغريون، أتراك. أما دينيا فيوغسلافيا في 1977 كان بها أرثوذكس بنسبة 50 % وكاثوليك 40 % ومسلمون 10 % [2]، وتقارب الكثافة السكانية في يوغسلافيا حوالي 88 نسمة في الكيلومتر مربع الواحد[3].

أما سكان المجر فقد تجاوز 10 ملايين نسمة عام 1961 حيث تضاعف عدد السكان بين 1869 و1939 ولا تستطيع خسائر الحربين العالميتين تفسير هذا التباطؤ فسكان البلاد لا يتزايد إلا بمعدل 0.5 % بين 1941 و1949 ونتج ذلك عن الخسائر العسكرية والمدنية الناجمة عن حصار بودابست الطويل في 1945 إضافة إلى هجرة عدد كبير من يهود البلاد وبعد أحداث عام 1956 حدثت هجرة سياسية تجاوزت 200.000 نسمة وقد كان التناقض المحسوس جدا في الولادات عاملا هاما[4].

أما بالنسبة للدين ففي البلاد أكثر من مليون كالفيني ولوثري و150.000 يهودي و4000 أرثوذكسي أما الباقي فهم من الكاثوليك ولاتمثل الأقليات القومية سوى 1.75% من مجموع

(1) أحمد شوقي إبراهيم، عالم الانسان في ضوء القران والسنة (من منظور علمي وبحثي)، ج1 نشأة الإنسان وخلقه، دار النهضة مصر، ص157.

(2) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 27.

(3) محمد بن ناصر العبودي، ذكريات من يوغسلافيا (رحلة ودراسات في شؤون المسلمين)، ط 01، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1414 هـ – 1993، ص 08

(4) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 127.

السكان[1].ويبلغ عدد سكان تشيكوسلوفاكيا حوالي 15.661.000 نسمة وكان سكانها في منتصف عام 1980 حوالي 22.442 مليون نسمة وتقارب الكثافة تشيكوسلوفاكيا حوالي 88 نسمة في الكيلومتر مربع الواحد ويدين السكان عموما بالمسيحية، ويشكل الكاثوليكية 70 % والبروتستانت 15 % من الأهالي وهناك أقلية يهودية[2].

أما بلغاريا فيقدر عدد سكانها 9.037.000نسمة أكثرهم ينتمي إلى العنصر البلغاري الذي يستخدم اللغة السلافية ويدين بالمسيحية الأرثوذكسية وتزيد نسبتهم عن 70% من الترك واليونانيين والغجر[3].

بولونيا أو بولندا: يوجد بها قومية سلافية وكاثوليكية وقدر عدد سكانها عام 1938 حوالي 35 مليون نسمة وكان ثلثهم من العناصر الأجنبية وكان عددهم يتزايد بمقدار نصف مليون نسمة سنويا وقدرت كثافة السكان بها حوالي 115نسمة في الكيلو متر مربع الواحد سنة 1982[4].

الاتحاد السوفييتي: بلغ عدد سكان الاتحاد السوفييتي 271 مليون نسمة يعرف عاليا وتحتل المرتبة الثالثة عالميا وهو متعدد القوميات يتحدثون 89 لغة رسمية[5].

ألبانيا: يقدر عدد سكانها حوالي 3.2 مليون نسمة ويعتبرون قومية متجانسة بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدوا لهجة التوسك كلغة رسمية رغم أن لغتهم من أصل هندو[6].

---

(1) إيمان قسطلي وصحرة ناصري، المرجع السابق، ص41.

(2) مسعود الخوند، المرجع السابق، ج9، ص ص 145 146.

(3) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء، ج5، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص269.

(4) محمد بن ناصر العبودي، ذكريات من خلف الستار العقيدي سياحة في شرق أوروبا وحديث في أحوال المسلمين المرجع السابق، ص ص12 13.

(5) عبد الرحمن حميدة المرجع السابق، ص238.

(6) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء، ج4، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص317

ألمانيا الديمقراطية: يبلغ عدد سكانها1674000نسمة وكثافتها تقدر ب 155 نسمة في الكليو متر مربع الواحد وبهذا تحتل المرتبة 37 عالميا حيث تقدر نسبة الزيادة 14 بالألف ونسبة الوفيات بها 13.9 بالألف وسنويا يقدر ب 1بالالف[1].

رومانيا: بلغ عدد سكان رومانيا سنة1969حوالي 20 مليون نسمة وقدرت نسبة السكان سنة 1982 ب 22.50 مليون نسمة وكانت نسبة الزيادة ترتفع كل مرة[2].

وكانت نسبة الزيادة في البلاد تزيد سنويا حوالي 225 ألف نسمة ويمكن أن يصل عدد السكان إلى 30 مليون نسمة عام 2000 ويتركزون في المدن حيث يمثلون نصف سكانه[3].

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص174.

(2) المرجع نفسه. ص 95.

(3) لاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوروبا الشرقية، ترجمة أمل رواش، الهيئة المصرية العامة، مصر، 1996، ص81.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية

تغيرت الأوضاع العامة في أوروبا الشرقية خاصة أعوام الستينات، حيث أخذت الجمهوريات الديمقراطية تهتم بالتأكيد على هويتها، وقام خروتشوف بمبدأ التقسيم الاشتراكي الدولي فظهرت منظمات اقتصادية دائمة، من خلال هذا سنحاول توضيحه في هذا المبحث من خلال محددات سياسية واقتصادية.

المطلب الأول: المحددات السياسية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945 برزت فروقات فيما بين الحلفاء جعلتهم يتفقون على تفادي استفحالها قبل استسلام كل من ألمانيا واليابان. وبينما الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة هاري ترومان(*) كانت تتدخل وبشكل ملفت وبصورة متزايدة، في شؤون العالم كان الاتحاد السوفييتي يستحوذ على رقعة واسعة في أوروبا الوسطى.

ونتج عن اتفاقيات بوتسدام(**) تحديد مناطق الاحتلال في ألمانيا فكانت المنطقة السوفيتية هي التي تنطبق على المدى الذي بلغته الدبابات السوفيتية بعد استسلام ألمانيا، وجاءت معاهدات باريس عام 1947 كي تجسد رسميا هذه الحدود الجديدة القائمة في أوروبا الشرقية[1].

وهذه التعديلات للحدود والأرض أدت أو تمخضت عنها حركات هجرة سكانية بعيدة المدى فهاجر حوالي 15 مليون من ألمانيا بولونيا وتشيكوسلوفاكيا. وبذلك تعرضت أوروبا الوسطى إلى

(*) هاري ترومان: (1884–1972) الرئيس الأمريكي 33 بالفترة من 12 أفريل 1945إلى 20 جانفي 1953، وتولى الرئاسة خلفا للرئيس فرانكلين روزفلت، أشرف على انشاء منطقة حلف شمال الأطلنطي "حلف الناتو"عام 1949 في وقت الحرب الباردة توفي في 26 ديسمبر 1972. انظر سعيد جميل تمراز، طرد الفلسطيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882–1949)، دروب للنشر والتوزيع، ص 221.

(**) بوتسدام: بعد استسلام القوات الألمانية في 08 ماي 1945، وانتهاء الحرب عقدت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا مؤتمرا في مدينة بوتسدام من 17 جويلية إلى 02 اوت 1945 لوضع التسويات والخطط لحقبة ما بعد الحرب في أوروبا. انظر لبنى رياض عبد المجيد الرفاعي، العلاقات الأمريكية السوفيتية 1945–1949، ص47.

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 07.

وجود أعداد هائلة من السكان متكونة من اللاجئين الذي كان من الصعب إعادة توطينهم وأيضا دمجهم في أقطار دمرت جراء الحرب أما المنتصرون فاستغلوا هذا الوضع، فالاتحاد السوفييتي دعى بالتضامن السلافي، جاعلا خاصة من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا دولتين تدينان له بالجميل وهذا بضمان حدودهما الجديدة، أما الغربيون فكانوا عكس الاتحاد السوفييتي يحاولون استغلال الحقد الالماني.

وبهذا اندلعت الحرب الباردة التي أدت إلى تقسيم أوروبا إلى جزئين يفصل بينهما حاجز كتيم من الحدود سماه الغربيون (الستار الحديدي)(*)، وفي عام 1947 الذي عرف بعام القطيعة وبالتحديد في شهر مارس الرئيس الأمريكي هاري ترومان ينادي بسياسة (الاحتواء) بمعنى: مساعدة الكيانات المهددة بالتبعية بسبب الضغوط السوفييتية وموسكو اعتبرت مخطط الجنرال مارشال (مخطط العون والإعمار) في شهر جوان مشروعا معاديا للسوفييت. وعليه رفضت الجمهوريات الديمقراطية هذا المخطط الأمريكي ماعدا يوغسلافيا التي أبت وصاية السلطة السوفيتية، مما أدى إلى طردها من المعسكر الاشتراكي في جوان 1948، وبهذا تم إنشاء الكومنفورم في شهر سبتمبر عام 1947 ما أدى إلى تقوية الهيمنة السوفيتية إنشاء الكوميكون أو مجلس العون الاقتصادي المتبادل الذي سيضمن الوحدة الاقتصادية بين أقطار الشرق(1).

إن الأزمة الأوروبية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الفراغ السياسي في إقليم أوروبا الوسطى بسبب البرجوازية الوطنية التي تعاونت مع النازية، فقد خيبت أمال وأهداف الشعب هذا فضلا عن تكوين " أوروبا شرقية اشتراكية " نتجت عن الظروف وسائرة ضمن فلك الاتحاد السوفييتي ومنعزلة عن العالم الغربي بما يسمى ب (الستار الحديدي)، الممتد من بحر البلطيق إلى البحر الأدرياتيكي، وقد أبرزت أحداث براغ في عام 1948 وبرلين في عام 1953 وفارسوفيا وبودابست في 1956 وأحداث براغ من جديد في 1968 وفارسوفيا من جديد في 1981 و1982

(*) الستار الحديدي: اصطلاح اشاعته الدول الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضد كتلة الدول الشرقية والمقصود: الحصار الشديد الذي تفرضه السلطات حول مايجري داخل هذه الدول عن طريق الرقابة على النشر ومنع السياحة، أنظر أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغبي، العنصرية اليهودية وأثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، ج3، مكتبة العبيكان، ص77.

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 08.

أن موسكو المستندة على حلف وارسو العسكري الموقع في 14 ماي 1955 كانت ترغب في الحفاظ على وحدة أوروبا الشرقية[1].

وبهذا عرفت دول شرق أوروبا باسم بلدان الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية التي شكلت مع الاتحاد السوفييتي مكان يعرف بالمنظومة الاشتراكية. وقامت فيها أنظمة حكم تقودها "جبهات ووطنية" بقيادة الأحزاب الشيوعية، الحزب الأقوى بين الأحزاب الداخلة في التحالف الحاكم [2].

من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول إن تعبير أوروبا الشرقية ذاته هو مفهوم سياسي مرتبط بالحرب الباردة.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

يذكر أن البلدان الأوربية الشرقية كانت تتمتع بأنظمة سياسية منفتحة واقتصاد رأس مالي قبل الحرب العالمية الثانية وقبل استلاء الشيوعيين على الحكم بدعم من الاتحاد السوفييتي. وكانت بولندا وهنغاريا وتشيكيا خصوصا، قريبة من التقاليد الحاكمة، اقتصاديا [3].

تنتظم دول أوروبا الشرقية تدريجيا ضمن منظومة تتلاحم فيما بينها أكثر فأكثر، وحيث لا يمكن فصل الأيديولوجيا عن السياسة والاقتصاد إطلاقا وهكذا يلعب مجلس العون الاقتصادي المتبادل دورا هاما في هذه الرقعة والتي تتألف من أقطار الشرق وقد أنشأت منظمة اقتصادية ناجحة في 25 جانفي 1949 في مؤتمر موسكو وهي رد على كتلة أوروبا الغربية التي التأم شملها حول مخطط مارشال، والذي رفضه الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في ركابه وهذه المبادرة توفر للاتحاد السوفييتي السيطرة على منحدره الاستراتيجي.

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 9.

(2) عمار علي السمر، شمال العراف 1958-1975 دراسة سياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(3) عامر ذياب التميمي، شرق أوروبا بعد 25 سنة على التحول، 2015/08/26، عنوان التصفح: http//www.alhayat.com/artic

وفي أعوام الستينات تغيرت الأوضاع العامة. وراح الاتحاد السوفييتي يطبق سياسة التراجع عن الستالينية، وأخذت الجمهوريات الديمقراطية تهتم بالتأكيد على هويتها وهكذا حدث تغيير على الكوميكون التجمع الاقتصادي الذي يجعل كل الدول الشرقية ضمن إطار اشتراك دولي.

وقام خروتشوف في عام1962 ينادي بمبدأ "التقسيم الاشتراكي الدولي" للعمل، ويقصد بذلك عقلنة الأنشطة الاقتصادية الاشتراكية [1].

غني عن التعريف أن النظام الاشتراكي الذي كان يسيطر على أوروبا الشرقية أدى الى تراجع مستويات المعيشة في العديد من بلدانها وعطل عمليات تحديث الحياة الاقتصادية هناك، لكن لابد من الإقرار بأن الأنظمة السياسية التي حكمت تلك البلدان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط جدار برلين، اهتمت في شكل جاد بتطوير التعليم وتحسين قدرات المواطنين المهنية وهكذا أصبحت البلدان المعنية تملك ثروة بشرية مهمة يمكن أن تمكن كثيرا من الشركات العملاقة في بلدان أوروبا الغربية من تأسيس مواقع عمل لها وفروع لأعمالها وصناعتها، من أجل الاستفادة من الميزة النسبية المتمثلة بانخفاض تكفلة العمالة الماهرة[2].

إزاء الحرب العالمية الثانية كانت الدول التي دخلت ضمن الكتلة الشرقية أقطارا ريفية على نطاق واسع، فكانت تعاني من تأخر اقتصادي واجتماعي كبير. وكان الأمر يتطلب منها ردم هذه الحفرة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة، وكان مثال الاتحاد السوفييتي يقدم إنجازا مماثلا فقد كان دولة متأخرة في 1917 وأصبح ثاني دولة اقتصادية في العالم، مع الاحتفاظ باستقلاله السياسي. فكان يستطيع أن يقدم مثالا يقتدى به وعلى هذا الأساس وخلال الحرب الباردة تم فرضه على مجموع المعسكر الاشتراكي وقد اندمج النظام الجديد بأديولوجية اقتصادية (أي الجماعية–التخطيط–التصنيع) الذي يساند ويتمم الأيديولوجية السياسية الاشتراكية. وفي وقت مبكر تينت الديمقراطيات الشعبية النمط الاقتصادي السوفييتي.

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 14.

(2) عامر ذياب التميمي، المرجع السابق.

ويشهد تبني الإصلاحات الزراعية بسرعة على شمولية النمط السوفييتي في الديمقراطيات الشعبية، وفي الوقت الذي تحررت فيه أقطار أوروبا الشرقية بواسطة الجيش السوفييتي، أعلنت عن الإصلاح الزراعي، وكان ذلك أول تظاهرة عن تطبيق الاشتراكية في كل مكان كالقضاء على المستغلات الزراعية الواسعة وإقامة مزارع دولة وتعاونيات وابتداء من الستينيات بدأت ملامح تطور في اتجاه صيغ قومية مما أوجد في النهاية تنوعا كبيرا في الاشتراكية الزراعية.

أما الأفضلية المطلقة فقد منحت للتصنيع وهو مشهد اخر عن التأثير الذي مارسه النمط السوفييتي وهو الصراع الثاني من التجربة السوفياتية، لا سيما وأنها تكون بارزة، بحيث تدخل في أقطار ريفية تقليدية باستثناء بعض المناطق مثل الساكس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وسيليزيا في بولونيا وبوهيميا في تشيكوسلوفاكيا إلا أن إمكانات الديمقراطيات في أوروبا الشرقية تبدو محدودة فهي تفتقر للموارد وعلى الأخص في مجال الطاقة كحال جمهورية ألمانيا الديمقراطية التي اضطرت إلى أن تقيم تنميتها الصناعية على أساس استغلال منهاجي لفحم الليغنيت وقد ارغمها تأخرها التكنولوجي الى "تضامن" وثيق مع الاتحاد السوفييتي والذي جاء ظهور الكوميكون ليدعمه ابتداء من عام 1949 وقد منح هذا النمط أقطار أوروبا الشرقية وحدة لاجدال فيها، ولكنها ظلت مع ذلك مجزأة، لأن كل قطر كان يحرص على الاحتفاظ بشخصيته وبأصالته. وما أزمات أوروبا الاشتراكية بدءا من أحداث بودابست في 1956 وفي ربيع براغ عام 1968 وخريف فارسوفيا في 1981 و1982 إلا شواهد على ذلك[1].

وشرعت حكومات وشعوب كثير من الدول الأوروبية في القيام ببعض الإصلاحات منذ 1980 ومنذ عام 1985 بدأ ميخائيل جورباتشوف تطوير سياسات الجلاسنوست أي سياسة المكاشفة وسياسة البروسترويكيا أي الإصلاح الاقتصادي فقامت تظاهرات الاحتجاج ضد حكومات دول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات من القرن العشرين الميلادي[2].

(1) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص 23.

(2) إبراهيم حسنين، تاريخ الحضارة الأوروبية، جامعة التحدي–سرت–ليبيا، 2014، دار التعليم الجامعي، ص343.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية الفصل يمكن القول أن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت لها تحولات وتغييرات جذرية خاصة على دول أوروبا وبالتحديد الجزء الشرقي منها الذي أصبح تحت سيطرة أحد أقطاب الصراع الثنائي "الاتحاد السوفييتي" الذي جعل من أوروبا الشرقية جزء لا يتجزأ منها وأثر عليها في شتى الميادين تحت مسمى الحرب الباردة، الذي جاء كرد فعل على حلف الشمال الأطلسي.

وأيضا دول أوروبا الشرقية تنتمي تدريجيا ضمن منظومة تتلاحم فيما بينها أكثر فأكثر، حيث لا نستطيع فصل المعتقدات عن السياسة والاقتصاد بتاتا، وهكذا يلعب العامل الاقتصادي خاصة دورا هاما في هذه الرقعة والتي تتكون من أقطار أوروبا الشرقية.

الفصل الثاني

طبيعة وأسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989

تمهيد:

أما في هذا الفصل سنتناول فيه الأسباب التي كانت عاملا مهمًا في اندلاع الثورات في أوربا الشرقية عام 1989.

حيث سنتطرق إلى طبيعة هذه الثورات التي كانت أوروبا الشرقية مسرحا لها خاصة في كل من (بولندا، المجر، بلغاريا، رومانيا وبالإضافة إلى تشيكوسلوفاكيا) من عام 1989 فقد كانت ثورات مختلفة عن الثورات المعروفة بالعنف.

كما سنعرج إلى الأسباب أو العوامل الداخلية في أوروبا الشرقية التي ساهمت في وجود الثورات في العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت تحت حكم النظام الشيوعي، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي كانت مُحركًا لهذه الأحداث ومدعما لها، لفرض نظامها هناك.

المبحث الأول: طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية

اختلفت الكيفيات التي تمت بها الثورات في أوروبا الشرقية عام 1989 وقد ركز الباحثين في هذا المجال على الطريقة التي تمت بها عملية التحول، وقبل الشروع في نمط الثورات في أوروبا الشرقية عام 1989، سنحدد في هذا المبحث مفهوم الثورة وطبيعتها.

المطلب الأول: مفهوم الثورة

معنى الثورة حسب مجموعة من الباحثين، الثورة هي: تحطيم جذري للنظام القديم وترسيخ لمؤسسات اجتماعية جديدة أكثر تقدما وهي قفزة نوعية للمجتمع في سياق تطوره [1].

وفي تعريف آخر وفي تحليل سريع لتعريف هنتغتون لظاهرة الثورة، يرى أنها تمثل حالة خاصة نادرة بالإضافة إلى أنه يدخل في تعريف الثورة مجموعة من العناصر الأيديولوجية والاجتماعية ولا يرى انحصارها بإنتقال السلطة من جهة أو طرف إلى طرف آخر، أما اسكوتش بول فهو يميز بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ويرى أن مفهوم الثورة السياسية يصدق حتى في حالة انحصار التغيير بالسلطة وبقاء سائر البنى الاجتماعية على حالها، من دون أن يمسها أي تغيير. وأما في الثورات الاجتماعية وهي موضوعا. فما يحصل هو تبدل كل من البنى الاجتماعية والسلطة الحاكمة ومن هنا، فهو يرى أن مفهوم الثورة الاجتماعية يتضمن معنى التحول السريع والجذري في السلطة الحاكمة وبنية الطبقات الاجتماعية، وتزلزلها وينقلب عاليها سافلها على أن يكون هذا الحراك عنيفا وسريعا[2].

ومن هنا فحسب رأي اسكوتش بول فإن عددا قليلا من التحولات السياسية تتولى قلب صفحة من صفحات التاريخ لتفتح أخرى. ووفق هذا المنظور لا يكون كل تحول سياسي ثورة، بل لا تدرج

(1) ليديا سيما كوفا، الثورات المخملية معبر ومطمية إلى الهيمنو العالمية، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 61، تموز 2007، تم التصفح يوم 16 ديسمبر 2018، عنوان التصفح https://www.Lebarmy.gov.lb/a...

(2) محمد شفيعي عز، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة محمد حسن زراقط، ط1، بيروت 2007، ط2 بيروت 2014، ص 47.

الثورة في مدراج التحقق وعالم الواقع، إلا من خلال التنمية الاقتصادية، مثل الايديولوجيات التي تحمل رؤية مختلفة تجاه الواقع الاجتماعي [1].

وبحسب رأي (روجر بيترسون) مؤلف كتاب المقاومة والتمرد عند دراسته لسلوك ثورات أوروبا الشرقية أن الثورة تبدأ على شكل احتجاجات وهذه الأخيرة تأخذ بعدا شعبيا فتكسر حاجز الخوف، ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم نطلق عليه « الثورة ».[2]

وفي تلك الأيام التي تلت تلك الأحداث كانوا يطلقون بسهولة مريبة اسم "الثورة" على انقلابات فوقية تغير في تركيبة النخب الحاكمة من دون أن تغير شيئا في أساسيات سواء الأنظمة السياسية أو الاقتصادية وإذا كان المعنى الحقيقي للثورة تعني الانتفاض على الظلم مهما كان نوعه أو مجاله الاقتصادي والاجتماعي والقومي والسياسي وتأتي إلى السلطة عادة نخبة تمثل طبقة تحمل أهدافا أكثر عصرنة وتفتحا فتخرج المجتمع من حال التخلف والجمود الاقتصادي والظلم الاجتماعي إلى حال أفضل مثل الانتعاش الاقتصادي والمزيد من العدالة الاجتماعية فإن «الانقلابات الفوقية» وإن كانت في مرات عديدة تدعي أن إعلان المبادئ والديمقراطية والشعبية والاستقلالية والسياسية فهي في العادة من كل هذه المبادئ براء، وشعاراتها مليئة بالكذب والنفاق. يبدو أن المهم من خلال ما سبق هو الصورة أو النموذج الذي تتم فيه الثورة، لا المضمون الذي تحمله: أن يخرج إلى الشارع آلاف الناس الذين لا يعيرون ولا يتقيدون بالقانون "القديم "والنظام" القديم" (بدون مراعاة أكان هذا القانون أو هذا النظام إيجابيا وفعال أم سيئا) ونتيجة لهذا كله يأتي إلى السلطة أشخاص جدد، في هذا النمط بالذات يندرج اليوم ما يسمى بـ «الثورات المخملية» أو «الملونة» هذه «الثورات» المأخوذة من قواميس الاستخبارات وكواليس السفارات المسماة بألقاب متنوعة. والتي تجلب إلى السلطة عادة بأنظمة ليست أقل عداء للشعب من سابقتها بل تكون عادة أكثر مرونة واهمية لبيع مرافق البلاد

(1) محمد شفيعي عز، المرجع السابق، ص 48.

(2) ميلاد مفتاح الحداثي، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 124.

الضرورية إلى أرباب العولمة ولا يمكن في الحقيقة اعتبار «الثورات المخملية» حسب اعتقادهم التي حصلت في السنوات الماضية في عدد من البلدان، إلا جزءا من خطة تعتمدها الولايات المتحدة وتندرج تحت ما يسمى بـ «الفوضى البناءة» للسيطرة على العالم كله وليس سرًا أن كل مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية (بداية من مبدأ مونرو(*)، ثم مبدأ «الحدود المتحركة» و «الأبواب المفتوحة(**)» إلى غير ذلك) تلك المتخفية وراء حجة «حماية أمن القارة الأمريكية».[1] قامت بالسيطرة على العالم كله واخضاعه، ومنهج«الثورات المخملية» يتلائم مع خطة أو مبدأ «الديمقراطية» في معناها المتداول أو المعمول به حاليا (لنتذكر أن هذه الكلمة اليونانية الأصل تعني حرفيا «حكم الشعب»).[2]

المطلب الثاني: طبيعة الثورات في اوروبا الشرقية 1989

برز اسم الثورة المخملية في مطلع التسعينات، عندما استطاعت حركات المعارضة في أوروبا الرشقية والوسطى من تنظيم اعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية الأمر الذي فتح الباب تحول ديمقراطي سلمي وآمن إذ حققت التجربة التشيكية في إطار هذا التحول الديمقراطي على سبيل المثال نجاحا على مستويين، الأول على مستوى التحول الأمن من عهد تجربة الحزب الواحد الشمولي

(*) مبدأ مونرو: وهو عبارة عن رسالة للرئيس جيمس مونرو (1817-1825) صاغها وزير خارجيته جون كويتي آدامز وأرسل إلى الكونغرس الأمريكي في الثاني من كانون الأول عام 1823 وتعد منطلق السياسة الخارجية الأمريكية لمدة قاربت القرن وربع القرن وبمعنى عدم السماح لأي دولة أجنبية بالتدخل في شؤونها وعدم تدخلها هي ذاتها في شؤون الدول الأخرى، خالد عبد نمال حوران الديليمي، ثيودور وروزفلت وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (1901-1909)، دار غيداء للنشر والتوزيع 2013، ص 74.

(**) الأبواب المفتوحة: أو النظام الدولي يرتكز على قاعدتين وهي: -باب الاقتصاد المفتوح-وباب السياسة المفتوحة) والولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة بتنفيذ هذه السياسة في الربع الثاني من القرن 19. يوسف حسن يوسف، التحليل السياسي لمشكلات الشرق الأوسط، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 349.

(1) ليديا سيما كوفا، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

إلى الديمقراطية التعددية والثاني على مستوى الانفصال عن سلوفاكيا من دون المرور بحروب عرقية أو إثنية. وقد سميت الثورة المخملية أو الثورة الناعمة وذلك لعدم تلوثها بالدم واستخدام العنف [1].

وهناك من يقول إن المصطلح (الثورة المخملية) استعمل للمرة الأولى من قبل صحافيين غربيين ثم لاحقا استخدمه "فستلاف هافل" وزعماء معارضة آخرين في "تشيكيا" و "سلوفاكيا" وقد تم إطلاق هذا الوصف على الأحداث التاريخية التي جرت في كل من: بولندا والمجر وألمانيا الشرقية مثلما حدث في الثورات المخملية لعام 1989.

ولابد للإشارة إلى أن بعض العلماء يعتبرون أن هذه "الثورات المخملية" لا تعد ثورات على الإطلاق لأنها تفتقد إلى الخصائص الشرسة للثورات العنيفة وإذا ما سلمنا أن الثورة تعني تغييرا شاملا للنظام وعلى وجه التحديد الإطاحة بالنخبة الحاكمة، فإنه يمكن القول بأن إسقاط النظم الشيوعية تعبّر ثورة فالعوامل تتشابه مع الأنظمة الأخرى مثل الظلم والفساد، ولقد سئمت الشعوب من الوعود بالمدينة المثالية بمعنى أي مدينة يجد فيها المواطن أكمل أنواع الخدمات وبأسلوب حضاري، لأجيال مع عدم تقديم أي شيء ملموس [2].

إذا «فالثورات المخملية» هي أيضا شكل من اشكال الانقلاب، ولكنه انقلاب يحافظ على الصفة القانونية إزاء الرأي العام أو بمعنى اعتراف المواطنين بواجب الطاعة ويصنف في الظاهر ضمن إطار إيجابي من إشاعة لا «ديمقراطية» أو بمعنى الدكتاتورية أو الاستبداد في حين أنه يكون حركة مرأية غير صادقة حسب ما تبين الأحداث [3].

إذا فطبيعة الثورات في أوروبا الشرقية كانت سلمية مخملية لكن عملية التغيير التي حصلت في هذه البلدان أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فإنها سلكت سبيلين مهمين وأساسين لما نطلق

(1) خميس دهام حميد محمود الطائي، العدالة الانتقالية، دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب إفريقيا والعراق، ص ص 29، 30.
(2) مايكل ج. روسكين، جيمس ا. ميدي روس وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة دكتور محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015، ص 469.
(3) ليديا سيما كوفا، المرجع السابق.

عليه اسم العدالة الانتقالية التي تعني الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم أو من حالة حرب أهلية إلى حالة السلم أو من نظام دكتاتوري أو استبدادي إلى التوجه الديمقراطي، أو من حكم محافظ ومنغلق بانسداد الأفاق إلى حكم منفتح ويقر بالتعددية والتنوع وقد اختار طريق الانتقال الديمقراطي وآلياته كما يلي:

الطريق الأول: كان إجرائي وذلك حين بدأت الأسئلة تتزاحم: حول مشروع التغيير والهوية الجديدة أي وفق أيُّ المعايير التشريعية يمكن تأمين نموذج برغماتي (عملي) للمفاهيم المطروحة مثل: الديمقراطية والتعددية واقتصاد السوق وكذا التعامل مع إرث الماضي. وبالمقابل فإن التشريع بقدر انطلاقه من الواقع، فينبغي أن يتضمن القيم السياسية الرفيعة المتأصلة في الوجدان الإنساني مثل الكرامة والحرية وعدم التعرض للتعذيب والاعتراف بالحقوق الانسانية لكي تكون أساسا في عملية تشكيل الإطار الدستوري الجديد والأنظمة التي تقوم عليه.

أما الطريق الثاني: معياري، ويتعلق بالبحث في تشكيل الهوية الجديدة للمجتمع السياسي يكون نقيضا للمجتمع السابق الذي أنهار أو تراجع ولهذا فإن كلا الاستراتيجيتين تقومان على قيمتين مثاليتين، لكنهما مترابطتان واقعيا بشكل متكامل ووثيق [1].

وأن لكل تجربة طريقها الخاص غير المسبوق وبلا أدنى شك فإنها من خلال تطبيق المبادئ العامة للعدالة الانتقالية تقدم تجارب متميزة يمكن الاطلاع عليها ودراستها والاستفادة منها [2].

تعتبر ثورات 1989 نقطة تحول في التاريخ، فهي لم تنتج الاشتراكية، في كل الحالات كان النظام الجديد خطوة نحو شكل مختلف من أشكال الرأسمالية، لكن النضال الشرس من الأسفل الذي أدرى أخيرا إلى سقوط النظم الدكتاتورية في أوروبا الشرقية ما زال حتى يوما هذا مصدر إلهام.

(1) د. عبد الحسين شعبان، الطريق الوعر إلى الحرية: أوروبا الشرقية نموذجا، مؤسسة المثقف العربي، العدد 4333، تاريخ التصفح 2018-07-18.

(2) عبد الحسين شعبان، المرجع السابق.

وما زالت السرعة والقوة التي انفجرت بها الأوضاع بنهاية عام 1989 عصية على التصور، حتى مع زيادة حجم المظاهرات أكثر وأكثر، ومع دخول دولة وراء الأخرى في أزمة سياسية، لم يدرك أحد، ولا حتى من يناضلون من أجل التغيير كم كانوا قريبين من صناعة التاريخ.

التحولات الأولى في عام 1989 جاءت من بولندا أحداثها كانت متواضعة مقارنة بما حدث في الدول الأخرى بعد ذلك لكن أحداثها كانت أشبه بالزلزال وقت وقوعها: كان النظام البولندي قبل سنوات قد قام بسحق حركة التضامن النقابية المستقلة وقمع المعارضة بكافة أطيافها وبعد خروج قيادات حركة التضامن من السجن إلى التفاوض على أقسام محتمل للسلطة. وعندما سمح لها بالمشاركة في الانتخابات تفوقت على الحزب الستاليني الحاكم وربحوا الدعم الكافي لتشكيل حكومة، وتم انتخاب رئيس تحرير جريدة التضامن رئيسا للوزراء وقت إزاحة الستاليين من "قيادة السلطة السياسية في بولندا" للمرة الأولى.

ثم جاء الدور على المجر. النظام هناك الذي تشجع لما رآه من جورباتشوف والحلفاء في الاتحاد السوفيتي، مد يده إلى المعارضين أملا في احتواء حالة الغضب بإصلاحات قليلة لكن سرعان ما سقط النظام القديم تحت جحافل المطالبين بالديمقراطية [1].

من الاصلاحات التي تمت فتح الحدود بين المجر والنمسا، وهو أول مسمار يتم دقه في نعش "الستار الحديدي" الذي فصل الكتلة الشرقية عن الغرب. ساعد هذا على نشر حمى الثورة إلى ألمانيا الشرقية، الدولة الأقوى اقتصاديا من بين الدول التابعة للاتحاد السوفيتي، وراح الآلاف من أبناء ألمانيا الشرقية يقضون "إجازاتهم في المجر، ومنها يعبرون إلى الغرب".

(1) آلان ماس، ثورات 1989، ترجمة عمرو خيري، الاشتراكي إعلام من أجل الثورة، تاريخ التصفح الإثنين 12 ديسمبر 2018، عنوان التصفح http://revsoc.me/revolution ar...

نظام ألمانيا الشرقية: الذي كان يقوده إريش هونيكر(*) المتشدد، حاول احتواء الأزمة لكن الضغوط بدأت في إحداث تصدعات، تمت إزاحة هونيكر عن منصبه، وحل محله "الاصلاحي" إيجون كردنيز هذا الخير الذي زار جورباتشوف في موسكو نهاية شهر أكتوبر حيث قال جورباتشوف إنه لن يدعم استخدام القوة لمحاولة وقف تدفق اللاجئين من الشرق، وفي بداية شهر نوفمبر بدأ المتظاهرون يجتمعون عند جدار برلين، رمز الانقسام بين الشرق والغرب بعد العرب العالمية الثانية، تم إطلاق النار على الكثير من أبناء ألمانيا الشرقية فيما كانوا يحاولون الهرب عبر الجدار، على مدار السنوات الثلاثين التي انقضت منذ انشائه، تزايد عدد المتظاهرين في 09 من نوفمبر عند الجدار ومع زيادة جرأتها، تراجع النظام، وقررت القيادة انه بدلا من السفر في مسار طويل إلى ألمانيا الغربية، عبر تشيكوسلوفاكيا والمجر والنمسا وألمانيا الغربية، فسوف يسمح لأبناء ألمانيا الشرقية بعبور الحائط من نقاط حدودية في برلين، وأعلن القرار قبل أوانه فتجمع الناس عند الحائط فتركهم الحراس المهولين يمرون، بدأ أبناء ألمانيا الشرقية يهدمون أجزاء من الحائط بأيديهم، ولم تمنعهم السلطة وانهار الجدار خلال عام الذي قسم ألمانيا لمدة أربعين عاما، واتحد الشرق والغرب من جديد، لكن تحت حكومة ألمانيا الغربية بقيادة المستشار هيلموت كول.(1)

وجاء الدور على تشيكو سلوفاكيا لكن سنتحدث عليها في الفصل الثالث.

وكانت ذروة ثورات 1989 هي ثورة رومانيا التي كانت تحت حكم نيكولاي شاوشيسكو البغيض وزوجته إلينا الشبيهة بماري إنطوانيت، كما حدث في دول أخرى كانت الخطوات الأولى نحو قلب النظام القديم خطوة صغيرة عندما حاولت الشرطة السرية في أواسط ديسمبر القبض على المعارض

(*) إريش هونيكر (1912–1994) سياسي شيوعي ألماني، ورئيس ألمانيا الشرقية من عام 1971 إلى 1989 خلف والتر أوليرشت في منصب سكريتير أول للحزب الشيوعي. في الثمانينات من القرن الماضي في أكتوبر عام 1989 أجبر هونيكر على الإستقالة من منصب السكرتير العام، وفي ديسمبر طرد من الحزب الشيوعي، أدانت ألمانيا هونيكر بالقتل، وفي عام 1991 نقل المسؤولون السوفييت هونيكر إلى مستشفى بالاتحاد السوفيتي السابق للعلاج من السرطان طلبت الحكومة الألمانية عودته لكنه ذهب إلى المنفى في تشيلي وبقي فيها إلى أن توفي هناك عام 1994. نديم غورسيل، الملاك الأحمر، ترجمة أحمد عثمان، الطبعة الولى 2015، الكتب خان للنشر والتوزيع.

(1) آلان ماس، المرجع السابق.

البارز لازلو توكيس بمدينة تيمشوارا، تجمع المئات في درع بشري حول بيته. بدأت الشرطة في محاولة تفريقهم لكن انضم المتظاهرين المئات غيرهم. تحول النظام إلى طريقته المجربة المعروفة، فتح الجنود مع رجال المباحث النار على مسيرة من عشرات الآلاف في تيمشوارا يوم 17 ديسمبر لكن عكس ما كان يحدث في الماضي، استمرت المظاهرات وبعد يومين تحولت إلى إضراب عام.

توقفت مصانع تيمشوارا تماما وأنظم عدد كبير من سكان المدينة إلى المسيرات الجماهرية.

انتشرت الإضرابات والمظاهرات في شتى أنحاء رومانيا ووصلت إلى العاصمة بوخارست حيث حاول النظام تنظيم مسيرة مؤيدة للحكومة ففرقتها هتافات «يسقط شاوشيسكو » ومن جديد صدرت الأوامر للجنود ورجال الشرطة بإطلاق النار لكن نقطة التحول حانت فيوريكا بوتناريو– الطالبة التي كانت تعمل في مصنع ساعات في بوخارست– ما حدث بعد ذلك: «ذهبت للعمل، فوجدت أن المصنع في إضراب هرعت إلى مبنى اللجنة المركزية ورحت أهتف يسقط شاوشيسكو! والموت للجزار»، سرعان ما تصدى الجنود ورجال الشرطة للمتظاهرين... أضافت فيوريكا: لم تعرف إن كانوا سيطلقون النار أم لا، لكن كنا جاهزين لمواجهة الرصاص، رأيت الجنود متجهمين، تقدم الجميع من الدبابات وبدأ الناس يهتفون: «الجيش معنا، الجيش معنا» بعد أن كان الشعار «الجيش معهم». بدأوا في إطلاق النار في الهواء ليوضحوا لنا أنهم لن يطلقوا النار علينا تجمع الناس على الدبابات وعانقوا الجنود. كنت قريبة للغاية من مدرعة [1].

قال الجنود: «لقد اعتقلنا قائدنا» وأظهروه لنا. ثم قالوا: «سنعتقل شاوشيسكو» وتم اعتقال الدكتاتور حسب قولهم، وأعدم هو وزوجته يوم الكريسماس [2].

كل هذه الأحداث جعلت التساؤل مشروعا عما إذا كان ما أطاح بتشاوشيسكو في نهاية عام 1989 هو ثورة شعبية حقا أن انقلاب من داخل نظامه نفسه، وعلى أرض الواقع شغل هذا السؤال

(1) الآن ماس، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

الكثيرين طوال السنوات التالية، ولكن الإجابات الأقرب إلى المنطق هو القول بأن ما حدث فعليا كان خليطا من الثورة والانقلاب وأن وجود هذا الخليط قد صبغ أحداث الثورة وما تلاها وأدى إلى إنشاء طرفي صراع استمر في سنوات ما بعد الثورة. الأكيد أن انتفاضة تيمشوارا وانتقالها إلى بقية مدن رومانيا حتى العاصمة بوخارست يمثل ثورة شعبية حقيقية. وأن مؤامرات الإطاحة بالدكتاتور في أروقة نظامه كانت تحاك منذ وقت طويل، بسبب الممارسات الغريبة الأطوار ولكن نجاحها دون حدث مثل الثورة كان مستحيلا، والمحصلة أن ما بدأ كثورة شعبية تحول إلى فرصة انتهزها المتآمرون لتحقيق أغراضهم. والأكثر تأكيدا هو أن الانقلاب قد عرقا الثورة لتكون أكثر جذرية فتطيح بأركان نظام تشاوشيسكو بشكل كامل [1].

أما التجربة الهنغارية فالمور سارت على نحو سريع وحاد جدا عام 1989 فقد اضطر حزب العمال الاشتراكي الهنغاري إلى الاعتراف بالتعددية السياسية والتخلي عن احتكاره السلطة بسبب الضغوط الشعبية القوية، ولاسيما من جانب المعارضة المتنامية التي تحتشد ذاكرتها بما حدث من انتفاضة عام 1956، وفي ما بعد بالتدخل السوفيتي الذي سارع إلى قمعها وإنزال العقاب بقادة الحزب الشيوعي الهنغاري الذي أيدوها، وقد ذهب البرلمان الهنغاري أبعد من ذلك حين وافق في يناير 1989 على إصدار قانون خاص يمنح الشعب الحق في التظاهر [2] وإقامة التجمعات وهو ما ساعد رسميا على إنشاء أحزاب سياسية ناهيك من منظمات المجتمع المدني، وفي 22 مارس من العام نفسه نظمت الأحزاب الناشئة حديثا «طاولة مستديرة للمعارضة» الهدف منها توحيد صفوف المعارضة وإعدادها للتفاوض على الطريقة البولونية مع الحزب الحاكم لتأمين طريق الانتقال الديمقراطي السلمي، وبالفعل التأمت المفاوضات في 13 جوان بعد أخذ ورد، بطاولة ثلاثية الأضلاع ضمت الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني. وقد تعرض الحزب الحاكم لهزيمة ملموسة

(1) علاء الأسواني، رومانيا... ثورة أم انقلاب! ط1، الناشر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ص ص 33، 34.

(2) عبد الحسين شعبان، العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 08 أيار/ مايو 2013، ص 117.

بعد ثلاثة أيام من الاجتماع خلال مراسم إعادة دفن رئيس الحكومة الهنغارية إيميري ناج ورفاقه، حيث تحولت إلى حركة مدنية سلمية شاملة وبالتدرج رفعت شعارات تدعو إلى الحرية الديمقراطية.

وقد عقد الحزب الحاكم مؤتمرا استثنائيا في 6-10 جوان 1989 أَصْدرَ خلاله قرار بحل حزب العمال الاشتراكي الهنغاري، ليعلن تأسيس الحزب الاشتراكي خلفا له، وكان هذا الأخير قد تخلى عن احتكار السلطة وتأييد قيام نظام برلماني ديمقراطي تعددي، يدعو إلى قيام نظام يتخلى عن الاشتراكية البيروقراطية المفروضة وهذا من خلال الموافقة على نظام «الملكية المختلطة» واقتصاد السوق الاجتماعي والإدارة المدنية.

وأقرت تعديلات دستورية جديدة (عبر الطاولة الثلاثية) فيما يخص الأحزاب السياسية، كما ألغي مجلس الرئاسة، ليصار إلى انتخاب أعضاء مجلس نيابي جديد وبالتالي رئيس للجمهورية وإعادة تقييم وإصلاح الأحكام القضائية الصادرة ارتباطا بانتفاضة عام 1956 وأُلغيت كلمة «شعبية» من اسم الدولة، واعتبرت هنغاريا دولة قانونية مستقلة وذلك في 17 و 20أكتوبر 1989.

استقر الوضع حتى مطلع العام 1990، فنظمت انتخابات برلمانية حرة في أفريل فاز فيها المنتدى الديمقراطي الهنغاري بـ 43 بالمئة في حين حصل الحزب الاشتراكي الهنغاري على نسبة 5.8 بالمئة فقد إلا أنها كانت كافية لتأمين عدم انهياره بالكامل.

وانتهت هذه الثورة بدون خسائر بشرية ومرضية لحد ما كلا الطرفين [1].

من خلال ما سبق معظم دول أوروبا الشرقية مرت بتغيير جذري للأنظمة دون إراقة دماء وهذا ما سمي الثورة البيضاء وكانت رومانيا الاستثناء الوحيد.

ويتأسس منطق الثورات السلمية على مبدأين:

(1) عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، المرجع السابق، ص ص 117، 118.

المبدأ الأول: أن السلطة المستبدة ليست جسدا واحدا أهم وإنما هب بناء ديناميكي مركب وهي لا تتحكم في الناس إلا لقبو لهم بذلك، لذا فإن الثورة لا تحتاج إلى مواجهة النظام الفقهي مواجهة مباشرة، وغنما يكفيها أن تحرمه من التحكم في المجتمع المستبد، فإذا فقد التحكم في حياة الناس فقد الثقة في نفسه، وأصبح سقوطه محتما فالثورات السلمية لا تهدم النظام المستبد مباشرة وإنما تستنزفه من خلال حرمانه من دعم بعض مكونات سلطته فيهدم البنيان الاستبدادي من تلقاء ذاته.

المبدأ الثاني: أن العنف الدموي المباشر ضد السلطة المستبدة ليس خيارا مناسبا والمقاومة السلمية أجدى وأبقى وقد بَيَّنَ المُنّظِرْ الأمريكي «جين شارب» في كتابه «من الدكتاتورية إلى الديمقراطية» أن الثورات السلمية تبنى على فكرة البطولة الهادئة التي ترفض الرد على عنف الاستبداد وبعنف مضاد فالانحراف إلى العنف الدموي يمنح الاستبداد أخلاقية الرد بالعنف ويسبغ على تمسكه بذاته طابعا شرعيا. ويتبين أن الثورات الشعبية هي مزيج من العفوية والتنظيم [1].

ودعمت هذه التحركات مفهوم المجتمع المدني، ووضحت أهميته في رسم السياسة الخارجية والداخلية لهذه الشعوب دون حصرها في إطار حكومي، حيث أصبح دور المجتمع المدني كبيرا في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الفعاليات السلمية [2].

إن الدارس للثورات في أوروبا الشرقية يتضح له أن الوضع السياسي والاجتماعي كان في حاجة إلى التغيير خاصة بعد انتشار الأفكار التحررية والليبرالية التي ساهمت في إيقاظ الوعي وترسيخ مبادئ الثورة لذلك اندلعت ثورات شعبية أبرزها بولونيا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وتميزت بالسلمية وحققت مكتسبات كبيرة.

(1) صلاح هاشم، ثورات الجياع، بدون طبعة، بدون دار نشرن ص 21، 22.

(2) ميلاد مفتاح الحراثي، محمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع السابق، ص 102.

المبحث الثاني: أسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989

تؤكد كل الظروف التي توافرت في تحليل أسباب اندلاع الثورات في أوروبا الشرقية لعام 1989، انها تتجسد في عوامل داخلية (سواء سياسية أو اقتصادية) فهناك مجموعة عوامل هيكلية كانت السبب في اندلاعها وتفجيرها وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى عوامل خارجية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات في أوروبا الشرقية 1989

إن التحول السياسي في شرق أوروبا كان مختلفا من دولة إلى أخرى رغم أنه كان مذهلا في سرعته والحدود التي وصل إليها وهذا التغيير في بعض الدول قد استغرق عدة أسابيع رغم قلتها في حين وصل في دول أخرى لعدة شهور، وما أثار دهشة وكان بمثابة المفاجئة لأغلبية الباحثين والمراقبين هو انهيار نظام الحزب الواحد الاشتراكي وهذه المفاجأة لم تقتصر على سقوط نظام الحزب الواحد فقط بل تعدت إلى الخصائص التي انهارت بها هذه النظم من خلال: السرعة، والشمول، وكذا تميزها بسلميتها[1]، ولقد كان انهيار نظم الحزب الاشتراكي عند آدم برزيوريسكي بمثابة فشل موحش للنظرية السياسية وقد اختلفت وتباينت الآراء حول التنبؤ بانهيار النظم الاشتراكية وهذا راجع حسب الباحث آدم برزيوريسكي أن تحليل النظم الاشتراكية حسب النموذج الكلي (الشمولي) لمدة زمنية طويلة كان السبب، حيث كان هذا النموذج الشمولي ينفي أي محاولة للانقسام والصراع داخل المجتمعات الاشتراكية التي كانت تؤسس وتبنى على القهر والجمود الفكري والسياسي[2].

وفي الجانب السياسي قام الباحثون وعلى رأسهم رانكورت رستو وكذا أودونيل وشميتر بالتركيز على دور النخبة السياسية في عملية تغيير النظم، وعلى دراسة الحركات الاحتجاجية التي تمارسها

(1) صدفة محمد محمود محمد، التحول عن الاشتراكية في بولندا من خلال فترة التسعينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 69.

(2) صدفة محمد محمود محمد، المرجع نفسه، ص 69.

الجماعات المعارضة إزاء النظام الاشتراكي فهي غير صحيحة في التوقع بنتائج العملية لأنها تتطلب قيادة سياسية محكمة وماهرة ومؤمنة بالتغيير. (1)

وفي هذا السياق قامت بعض الشخصيات بتبني دور رئيسي في عملية التحول التي عرفتها دول أوروبا الشرقية، ويأتي على رأس هؤلاء كل من: الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف(*)، وزعيم حركة تضامن نيخ فاونسا، وزعيم المنتدى المدني فاستلاف هافل، وبابا الفاتيكان السابق يوحنا بولس الثاني(**)

ومن بين العوامل الداخلية التي كانت سببا في الثورات في أوروبا الشرقية:

أولا: نمو الثقافة السياسية الديمقراطية: فلقد أثبتت الدراسات مدى أهمية العلاقات بين القيم الثقافية والاجتماعية داخل المجتمع من جهة وبين النظام السياسي والاجتماعي القائمين، وتعد الثقافة السياسية وسيلة تحليلية هامة تبين العلاقة الموجودة وكذا تفسرها جيدا ونعني بالثقافة السياسية مجموعة الخبرات والمهارات وكذا الآراء والتوجهات السائدة نحو الشؤون السياسية والدولة والسلطة، الولاء والانتساب، الشرعية والمشاركة، وهي أيضا منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة.(2) للطريقة التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وقواعد هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم وتفسير هذا أن الثقافة السياسية تدور حول قيم واتجاهات وقناعات بخصوص

---

(1) صدفة محمد محمود محمد، التحول عن الاشتراكية في بولندا من خلال فترة التسعينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 69، 70.

(*) ميخائيل غورباتشوف: آخر رئيس لدولة الاتحاد السوفيتي، انخرط وهو شاب في صفوف الحزب الشيوعي السوفيتي، وترقى في مسؤولياته حتى ترأسه وقاد الدولة شهد عهده عدة تحولات كبرى في سياسة البلاد الداخلية والخارجية ومحاولات إصلاحية أدى فشلها إلى تفكك الاتحاد واستقلال الجمهوريات المكونة له.

(**) يوحنا بولس الثاني: هو بابا الكنيسة الكاثوليكية الرابع والستون بعد المئتين منذ 16 أكتوبر 1978 وحتى وفاته في 2 أفريل 2005 في حبرية طويلة دامت 26 عاما ولد في 18 ماي 1920 باسم كارول جوزيف فوتيلا في بولندا (بالبولندية: كارول جوزيف فوتيالا) انخرط في سلك الكهنوت عام 1946 وأصبح أسقفا عام 1958 ثم كاردينالا عام 1967 وأخيرا حبرًا أعظم للكنيسة الكاثوليكية خلفا للبابا يوحنا بولس الأول وعند انتخابه كان البابا الغير إيطالي الأول منذ عهد أدريان السادس (1522–1523) كما كان البابا البولندي الأول في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية.

(2) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 71.

الظواهر السياسية وأدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وكذا حقوقهم والتزاماتهم نحو ذلك النظام السياسي وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تمنح نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم الأسس.[1] المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وبذلك فهي تبنى على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، بمعنى أن الثقافة السياسية تتمحور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكما ومحكومين، وهناك ثقافة سياسية تتعامل مع المواطنين كرعايا وهي ثقافة تابعة، وبعضها يتعامل مع المواطنين كشركاء في القرار من لحظة اتخاذه حتى لحظة التنفيذ على الواقع، ويعتقد البعض أن الشعور بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق المشاركة والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون والمشاركة في الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة، ومن ثم فقدان الأكثرية العظمى من المواطنين للشعور بالانتماء والولاء للنظام السياسي القائم يكون من أبرز واهم أسباب انهيار هذا النظام، وأعد نظام سياسي يحتاج إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفردي تناسبه ثقافة سياسية ترتكز عناصرها في الخوف من السلطة والخضوع لها، وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بوجوب حماية الإنسان وكرامته في التصدي لأي اعتداء على هذه الحريات حتى وإن كان من طرف السلطة نفسها، كما يتوجب لبقاء واستمرار النظام والحفاظ على بقائه توفر عدة شروط منها:

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 72.

- توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل جو اجتماعي وثقافي بعد الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي المخالف، وكذا يسمح بوجود عدد من المعارضة في إطار قواعد وأسس سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

والوعي الديمقراطي يؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية فهناك مجتمعات تتصف بقوة الشعور بالولاء الوطني والانتساب للوطن، أي لديها إحساس قوي بالانتماء إلى الوطن والانتساب إليه (المواطنة) المسؤولة. [1]

وهنا يتوقع ان يشارك الفرد في الحياة العامة وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة، وفي بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه كالأب يتعهده من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة والعكس قد يشك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها لا غير. من هنا يمكن القول أن الاستقرار السياسي يرتكز على الثقافة السياسية. فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار. أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي، وحوصلة لما سبق نستطيع القول أن الثقافة السياسية الشعبية في بعض بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة كانت مختلفة عن الثقافات السياسية الرسمية للنظم الاشتراكية في تلك البلدان وقد كان هذا الانفصال من العوامل والأسباب الرئيسية لإنهيار تلك النظم خاصة أن فرض النظم الاشتراكية على تلك البلدان كان سبب الجيش السوفيتي، ونتيجة الحرب العالمية الثانية ولهذا كان مدعوما من قبل قوة خارجية.[2]

(1) صدفة محمود محمود محمد، المرجع السابق، ص 72.

(2) المرجع نفسه، ص 73.

ثانيا: ضعف سيطرة النظم السياسية في أوروبا الشرقية:

ومعناه أن يدب الضعف في صلب الأنظمة السلطوية القمعية وذلك من خلال معارضة داخلية قوية قد تؤدي إلى تغييره، على الرغم من الأنظمة السلطية تتحايل على الديمقراطية حيث أنها بدلا من عقلنة أحاسيس الناس وترشيدها، ديمقراطيا، تقوم بالتلاعب الانفعالي والنفعي بها واختزال معنى الوطن في معنى النظام، بمعنى أن المصلحة الوطنية تتماشى مع مصلحة النظام السلطوي، وبالتالي فإن كل معارض هو خائن، ويكون الترهيب والتخويف هو النمط الوحيد للتعامل السياسي مع الآخرين بالاقتران مع سيطرة عصبيات اجتماعية على الدولة، فكل عصبية من هذه العصبيات تحاول أن تماهي نفسها بالمصلحة الوطنية، ومن هنا نرى أن فشل الدولة في بلورة هوية وطنية جامعة يتأتى إما من عنفها المفرط، أو عن عدم القدرة على احتواء الهويات الفرعية وإدارتها سلميًا.[1]

وقد استهل الحكام كثيرا، ربط الدولة والمجتمع معا والتحكم بهما حتى تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلط وقمع، كانت هذه السياسات السبب في تدهور الدولة والمجتمع، لذلك فلتحقيق التعبير يتطلب الأمر عدم تحرير الدولة الدولة بل إعادة بنائها، ولا أيضا تحرر المجتمع بل إثبات وجوده بعدما تم تقطيع أوصاله منهجيا، والمطلوب أيضا لتحقيق التغيير ليس فقط هدم قواعد وأركان الاستبداد، وإنما أيضا السعي إلى بناء الدولة القانونية التي ترتكز على حكم القانون وتجسيد العدالة والمساواة والحرية.

وهناك علاقة بين عملية التحول الديمقراطي ومفهوم الثورة، بمعنى الاحول السياسي والتحول الديمقراطي عن طريق الثورة لإزالة النظم التسلطية بالقوة والتغيير الجذري لكافة جوانب الحياة في ظل الحكم الاستبدادي. ومدى إنتاج الثورات لنظم سياسة أكثر ديمقراطية من سابقاتها، حيث أنه من المعتاد أن الثورات لا تشكل ضمانا للتحول الديمقراطي، إذا صاحبتها دائما ضربات كبيرة من العنف السياسي المتبادل، أو أن النظام تم إسقاطه بالعنف المسلح وما ينجر من الإزاحة الكلية للنخبة

(1) زياد جهاد حمد، عنوان التصفح، مجلة مداد الآداب العدد الرابع عشر، ص 585.

الحاكمة، كما حدث في الثورة الفرنسية 1789[*] والثورة البلشفية[**] في روسيا 1917، حيث أن المرحلة التي تلت الثورة قابلتها مشكلة بناء الدولة، وليس كيفية تجسيد أسس الديمقراطية، مما أدى إلى إعادة تجربة الدولة التسلطية عن طريق توسيع ممارسات القمع والإقصاء، خصوصا إذا ما برر قادة الثورة ذلك باستمرارية الثورة والتصدي لأعدائها الخارجيين والداخليين.[1]

وهذا التوجه يرتبط بدراسة الثورات التاريخية المسماة بـ "التقليدية" لكن امام تطور واقع المجتمعات المعاصرة. ظهر نشوء جيل جديد من الثورات المسماة بـ "الملونة" تتصف بعدم اللجوء إلى العنف السياسي، وإنما التوجه إلى حشد أكبر قدر ممكن من الجماهير في مظاهرات سلمية تحمل شعارات ورموز وطنية ومضادة للسلطة القائمة، وترفع مجموعة من الأعلام الملونة ومن هنا سميت بـ "الثورات الملونة" مثل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام 1989 والثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 وثورة الورود في جورجيا عام 2003.[2]

ثالثا: الأزمات الاقتصادية:

الكثير من الباحثين يربطون بين الأزمات الاقتصادية التي واجهتها دول الكتلة الاشتراكية السابقة وبين إنهيار النظم الاشتراكية فيها وذلك على الرغم مما شهدته بعض تلك الدول من اصلاحات اقتصادية حتى قبل سقوط النظم الاشتراكية نفسها، مثل ما عرفته يوغوسلافيا، حيث وجد

(*) الثورة الفرنسية 1789: ثورة شعبية ضخمة اندلعت في دولة فرنسا خلال الفترة ما بين (1789-1799) حيث بدأت هذه الثورة بأزمة اقتصادية حكومية ثم تطورت فيما بعد إلى حركة شعبية تتخذ التغيير العنيف منهجا لها إذ هاجم الشعب الفرنسي السجن والحصن الملكي الذي يعرف باسم "الباستيل" والذي كان رمزا للظلم، والقهر، فتمكنوا من احتلاله والسيطرة عليه، ثم أصبح حكم البلاد بيد سلسلة من الهيئات التشريعية المنتخبة من قبل الشعب، كما تم إعدام كل من ملك فرنسا أنذاك (لويس السادس عشر)، وزوجته (ماري أنطوانيت)، بالإضافة إلى إعدام الآلاف من مناصري الملك والحكم عليهم، هذا الأمر تم في فترة سميت بـ (عهد الإرهاب) ومن الجدير بالذكر أن أحداث الثورة انتهت بشكل نهائي بعد أن تولى الجنرال الفرنسي نابليون بونابرت مقاليد حكم البلاد.

(**) الثورة البلشفية 1917: هي المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917 قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين وقائد الجيش الأحمر ليون تروتسكي وكامل الحزب البلشفي والجماهير العلمية بناء على افكار كارل ماركس وتعد أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادي.

(1) زياد جهاد حمد، المرجع السابق، ص 586.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

نظام اقتصادي مختلط منذ عام 1948، كما شهدت بولندا والمجر اصلاحات اقتصادية أدت إلى ايجاد ما يعرف بالشيوعية الاستهلاكية Consumercom munism، كما أن بولندا ابتعدت عما يعرف بجماعية الزراعة. وشهد الاتحاد السوفيتي نفسه قدرا من الإصلاحات في ظل حكم نكيتا خورتشيف Nikita Khrushchev وليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev، وإن كانت تلك الإصلاحات لن تستهدف إحداث إصلاحات جوهرية داخل النظام الاشتراكي، وكان من بين مظاهر الأزمة الاقتصادية إنخفاض معدل النمو الاقتصادي خاصة منذ أواخر الستينات وأوائل السبيعنات من القرن العشرين ومع بداية الثمانينات من نفس القرن أصبحت الاقتصادات الاشتراكية في مأزق خطير، حيث قارب معدل النمو الاقتصادي من الصفر وقد اختلف الباحثون في تحديد أسباب الفشل الاقتصادي حيث أرجع البعض ذلك إلى عدم قدرة الاقتصادات المخططة مركزيا على التواكب مع التطورات التكنولوجية، في حين رأى بعضهم أن الفشل الاقتصادي يرتبط بما واجهته الاقتصادات المخططة مركزيا من مشكلات هيكلية، كما يرى بعض الباحثين أن الفشل الاقتصادي له جذور سياسية.[1]

في حين فسر بعضهم الفشل الاقتصادي بأنه نتيجة إحجام النخب الحاكمة عن تطبيق إجراءات تكيفية مما جعل من الصعب مع متطلبات المنافسة في السوق العالمي، حيث يرى جون مارا نجواس أن استمرار ودوام استمرار نظام اقتصادي وسياسي يعتمد على قدرته على التكيف مع الظروف الجديدة وإن عجزه عن ادخال الإصلاحات المطلوبة يؤدي في الأخير إلى انهياره وسقوطه، بينما آخرون يربطون ذلك إلى سوئ وعدم فعالية الإدارة الاقتصادية، مما أدى في النهاية إلى تفويض الشرعية الأيديولوجية للنظم الاشتراكية، وكانت السياسة الاقتصادية السوفيتية التي ترتكز على التصنيع، من خلال التعبئة الكبيرة للعمالة والموارد الطبيعية، أثر سلبي على مستويات المعيشة، كما أدى ذلك إلى زيادة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة، كما جاء هذا الاهتمام على حساب الصناعات الغذائية والاستهلاكية وكذلك الصناعات الخفيفة، ولما للعامل الاقتصادي من

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 73.

أهمية في تفسير سقوط النظم الاشتراكية، فهناك من يرى ويؤكد على عدم وجود علاقة سببية بين الفشل الاقتصادي في تفسير انهيار النظم الاشتراكية، حيث أنه على الرغم من أن الفشل الاقتصادي تكون له آثار على المجتمع والنظام السياسي، ولكن انهيار النظام السلطوي قد يكون حصيلته أسباب سياسية واجتماعية عصفت بشرعيته السياسية، كما أنه يرى أن الاقتصار على العوامل الاقتصادية في تفسير سقوط نظم الحزب الواحد يتسم بالبساطة في التحليل، ولا يمنح رؤية شاملة لطبيعة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الأخرى، مثل الأيديولوجية والهيكل الاجتماعي والنظام، والنظام السياسي، فالنظام الاشتراكي لا يختلف عن غيره من الأنظمة الاقتصادية التي يعرفها العالم حيث لا يرتبط فقط بالمجال الاقتصادي ولكنه شديد الارتباط بالهياكل السياسية والاجتماعية وكذا بالإيديولوجية المنتشرة، بمعنى أن النظم الاقتصادية في أي مجتمع لا توجد في فراغ كما أن الاعتماد على الأسباب الاقتصادية في شرح انهيار النظم الاشتراكية لا يساعد على إتعاب وفهم ديناميكيات سقوط المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق نجاحات اجتماعية بالنسبة لمستويات المعيشة على الأقل في بداية وضعه، ومن سلبيات العناصر التي تركز على العوامل الاقتصادية كذلك تأكيدها على العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فالعلاقات بيهمهما ليست خطأ، ومن هنا فالعوامل الاقتصادية بمفردها قادرة على تفسير سقوط النظم السلطوية.[1]

رابعا: دور مؤسسات المجتمع المدني: من دون الدخول في تأصيل مفهوم المجتمع المدني فقد عرف بأنه[2]:الساحة التي يجري فيها تقسيم العمل وانتاج الثورة والتعاقد والتبادل بصورة مستقلة عن المجال السياسي، بل إنه المحدد لهذا الأخير وعليه نجد أن المجتمع المدني يسبق الدولة من الناحية المنطقية والتاريخية.[3]

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

(2) زياد جهاد حمد، المرجع السابق، ص 591.

(3) هلي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، أستاذ النظرية الاجتماعية، جامعة عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013، ص 30.

وعرف أيضا بأنه كل التنظيمات غير الإرثية – غير الأسرية–وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح المشتركة لأعضائها. وكذلك أصطلح بأنه: «كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة وهي التي تمارس الرقابة على عمل الحكومة للحيلولة دون استبدادها، وعرف أيضا أنه مجموعة الفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة بعدها الوحدة الأساسية التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي من جانب الدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من جانب آخر»، مؤسسات المجتمع المدني تلعب الدور البارز في تطوير الديمقراطية ومحاربة كل صور التعصيب سواء الطائفي أو القبلي أو العرفي، ودفع عجلة التطور نحو الأمام من خلال التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وهذه المؤسسات بما يرمي ويهدف إلى خدمة أفراد المجتمع وتربيتهم تربية ديمقراطية ذات أسس عقلانية علمية، أي تغيير يجب أن يتضمن أحد العناصر المهمة وهي: قيام مجتمع مدني نشط، فلا بد أن يكون هناك تفاعل ما بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة، ولا يتحقق هذا التفاعل إلا بوجود بعض المؤسسات التطوعية الاستقلالية ليست تابعة للحكومة فمن بين أهداف وجود تلك المؤسسات أنه سيقوم بنقل النشاط السياسي من النشاط السلطوي المرتبط بالسلطة إلى نشاط منفتح ومتعدد وفق قاعدة غير تطوعية وبذلك ستكون تلك المؤسسات لها إمكانية لأن تحول ثقافة في المجتمع من ثقافة الخضوع والخنوع إلى ثقافة مدينة تستند إلى المشاركة والمساهمة البعيدة عن الاعتبارات الإثنية والطائفية.[1]

كان اهتمام الباحثين بدراسة الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي أصبح من الواضح أن التحول في تلك البلدان التي عرفت تلك الموجة جاء نتيجة الاحتجاجات الجماعية، والدور الرئيسي الذي لعبه العمال حيث كانت هذه الاحتجاجات من العوامل المقوضة للنظم السلطوية حيث ركز الباحثين على دور المتغيرات الاجتماعية، وتأثير ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي على تقييد الخيارات الموجودة أمام النخب الحاكمة وهذا هو الرأي الذي قدمه كولير رويث برنس Colier Ruith Brins وأيضا جيمس ماهوني James Mahony، ولأن النظم الاشتراكية في شرق أوروبا

(1) زياد جهاد حمد، المرجع السابق، ص ص 591، 592.

قامت على اتفاقيات اقتصادية زائفة وقهر وظلم الدولة للمواطنين، وفساد سياسي وإداري، وقمع المعارضة، كل هذا ساعد وعمل على ظهور أبطال قالوا لا للنظام الاشتراكي، وكان من بين هؤلاء الأبطال قادة المجتمع المدني، فوجود مجتمع مدني قوي ومستقل يمكن أن يطالب عن مصالح الشعوب ويقويها بمعنى يمتنها، ايضا يمكن أن يتخذو وسيطا في حال النزاعات السياسية، ولذا فالمجتمع المدني وجوده عامل ضروري وهام لتجسيد الديمقراطية وأيضا طبيعة المجتمع المدني نحدد مستوى الديمقراطية ومستقبلها بعد انهيار النظم الاشتراكية، وكانت عملية إسقاط النظم الاشتراكية التي قام بها المجتمع المدني بمثابة رأس الحرية وذلك رغم الصعوبات والعقبات العديدة التي واجهتها مؤسسات المجتمع المدني في ظل النظام الاشتراكي حيث عمدت تلك النظم إلى إلغاء جميع المؤسسات الاجتماعية المستقلة تقريبا، وتغييرها بمؤسسات أخرى تعمل وفق رغبة النظام القائم (الحاكم) وفي ظل سيطرية وإدماجيه الدولة State Corporation، لم تمتلك معظم تلك المؤسسات الاستقلالية الكافية كما أن مشاركتها في العملية السياسية، ففي الغالب كانت تتم وفقا لإرادة ورغبة سلطات الدولة، وبهذا فالمعارضة قد وجدت أن محاربة أو مقاومة احتكار الدولة – الحزب للقوة السياسية سيكون استراتيجية أقل فعاليةً وتأثيرا من التوجه إلى إقامة فضاءات ومجالات اجتماعية خارج السيطرة المباشرة للدولة.[1]

ولهذا فإن إنشاء منظمات تطوعية وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني كان أمرا ضروريا، ورغم سداد هذا الرأي ووضوحه لكن هناك من يرى أن عدم الرضا العام عن أداء الحكومة لا يؤدي بالضرورة إلى تعبئة الجماهير في أشكال حركات أو ممارسات احتجاجية ضدها حسب رأي ستاتيس ن. كاليفاسن، ويؤكد أيضا في نفس الموضوع آندروولدر Andrew Walder الذي يرى أن تعبئة الجماهير لعبت دور محدود في إسقاط نظم الحزب الواحد، كما كان تأثيرها مقتصرا على النهايات (المراحل الأخيرة) من الأزمة فقط [2].

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

(2) صدفة محمد محمود محمد، المرجع نفسه، ص 77.

خامسا: العلاقات المدنية العسكرية:

إلى أن حُل حلف وارسو رسميا في 1 يوليو (جوان) 1991، كانت دول شرق أوروبا خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفيتي. ولهذا فقد كانت دول منقوصة السيادة وبالنسبة للجيش الأحمر* فلم يكن في استطاعته في العديد من المرات الاعتماد على الجيوش الوطنية في التصدي لأعمال العنف والاحتجاجات والاضطرابات التي كانت تقام وتنظم ضد الأنظمة الحاكمة في تلك الدول وقد كشفت حالات كثيرة عن رفض الجيوش الوطنية مواجهة الإضرابات التي وقعت في دول شرق أوروبا. ففي عام 1953 أبى القادة العسكريون في تشيكوسلوفاكيا استعمال الجيش لإنهاء الاضطرابات التي وقعت في بلزن Plzen وفي نفس السنة أبت بعض الوحدات العسكرية في ألمانيا الشرقية ترك ثكناتها العسكرية لمواجهة الاضطرابات التي حدثت في 1953، أما الجيش المجري فقد انضم إلى جانب الثوريين في الاضطرابات التي وقت عام 1956، وفي نفس العام السلطات البولندية اضطرت إلى الاعتماد على وحدات خاصة بدلا من الاعتماد على الجيش نفسه، حيث أن الجنود البولنديين رفضوا التدخل من أجل قمع المظاهرات. كما رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، فكان السبب في قوة العلاقة والتعاطف بين الشعب والجيش، وفي سنة 1976 السكرتير العام لحزب العمال البولندي المتحد الجنرال ياروزنسكي يعلن أن الجيش لن يطلق النيران على العمال البولنديين، كما فرضت الأحكام العرفية في بولندا عام 1981 عن طريق قوات الأمن والشرطة وليس الجيش.[1]

وبهذا حظي الجيش البولندي بتقدير واحترام كبيرين من قبل المواطنين، ومما سبق يمكن القول أن الجيش لم يكن لها دورا محوريا في مساندة كافة النظم الاشتراكية في شرق أوروبا، بل كانت القوات المسلحة في بعض الحالات قد وقفت إلى جانب المعارضة.[2]

(*) الجيش الأحمر: هو الجيش السوفيتي الذي قامت الحكومة الشيوعية بإنشائه بعد الثورة البلشفية في عام 1917 وقد اتسم هذا الجيش بسيطرته السياسية العابية حيث تكون من أكثر من عشرين مليون شخص خلال الحرب العالمية الثانية، عبارة أحمر لها مغزى ثوري وتشير إلى الدم بعد سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية أي في 1946 غير اسمه ليصبح الجيش السوفيتي.

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 77.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهناك من الباحثين من لخص العوامل الداخلية التي عملت على اندلاع الثورات في أوروبا الشرقية عام 1989 على اختلاف أشكالها كما يلي:

1- **القبضة الحديدية للنظم الشمولية:** إن هيمنة أنظمة الحكم الاستبدادية في الكثير من دول العالم عموما وأوروبا الشرقية خاصة بعد السيطرة على السلطة والبقاء فيها لسنوات مديدة جعل من الصراع على الحكم بأخذ أحيانا الطابع العنيف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية والعرقية، ومنه فكان لابد للقيام وإيجاد تسوية للصراع على السلطة وهذا بالجنوح للتداول بين القوى السياسية المختلفة بطريقة سلمية [1].

2- **ضعف القوانين (الدستور):** الكثير من الدول خاضعة لدساتير لا تتصل بالواقع المعاش ولا تلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، ومع تفاقم المشكلات السياسية لتلك الدول بأن من المؤكد أن أي تحرك فعلي نحو الإصلاح عليه أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة البناء الدستوري مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق بين البنود الدستورية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هذا بالإضافة إلى المؤسسات التي من خلالها يتم وضع نصوص الدساتير موضع التقيد الفعلي.

3- **تنامي أزمة الشرعية:** وهذا من خلال مستويين رئيسيين أولهما يرتبط بما يعرف بأزمة الشرعية السياسية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من القضايا المرتبطة ببناء الدولة في أوروبا مثل مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية وغيرها أما بالنسبة للمستوى الثاني يلاحظ أن أزمة الشرعية الدولية Political Legitimacy crisis قد تلازمت فيما بعد مع ما يعرف بأزمة الشرعية الدولية International Legitimacy Crisis والتي تعني قبول ورضا المجتمع الدولي والذي ساهم في إنتشار وتنامي تلك الأزمة هو انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي.[2]

---

(1) حسين بهاز، التجربة الإنتخابية والتحول الديمقراطي والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأكرانيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر، ص 135.

(2) حسين بهاز، المرجع نفسه، 136.

4- **عدم الاستقرار السياسي:** البعض من دول أوروبا الشرقية عانت من تدهور حالة النظام والقانون خاصة مع تفاقم المشكلات الأمنية واختلافها سواء كانت هذه المشكلات تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الصراعات العرقية والحروب الأهلية أو انتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[1].

5- **الفشل الاقتصادي:** يعتبر العامل الاقتصادي من الأسباب ذات الأهمية البالغة في أي تغيير سياسي، فالأبعاد الاقتصادية تؤثر تأثيرا مزدوجا في عملية التغيير، في ظل نظام الحزب الواحد والأنظمة العسكرية استمر ودام الفشل الاقتصادي ليكون أحد الظواهر التي تميز تلك الدول، رغم معدلات النمو التي كانت ما بين 6% إلى 8% إلا أن الوضع الاقتصادي تدهور بعد منتصف التسعينيات لتصل النسبة إلى 2.3% وظهرت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي لن استراتيجيات التنمية التي تتبعها الحكومات المتسلطة فشلت في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وبدلا من الوصول بالمجتمع إلى حالة من الوحدة والتآلف جعلت منه يصل إلى حالة الانقسام والتمايز العرقي، وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فعالة أوجدت توجهات انفصالية وحروب أهلية [2].

6- **أزمة الاندماج الوطني:** وتتجسد أزمة الاندماج الوطني في عجز النظم السياسية في أوروبا الشرقية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع بالإغراء، أو الإكراه بشكل أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، هذا ما فسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض، أو بين هذه الجماعات العرقية والنظام السياسي، على نحو حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني.[3]

(1) حسين بهاز، المرجع السابق، 136.

(2) حسين بهاز، المرجع نفسه، 136.

(3) حسين بهاز، المرجع نفسه، ص 137.

لقد كان للعوامل الداخلية أهمية كبيرة في أوروبا الشرقية لقيام الثورات وتغيير الكثير من الأمور، فقد أكد الكثير من الباحثين على أهمية الدور الذي قامت به القوى الدولية في عملية التغيير حيث رأى وأكد كريشان كومار Krishan Kumar على أن الثورات التي شهدتها شرق أوروبا عام 1989 كانت ظاهرة دولية منذ البداية، فأسباب حدوث الثورات وعوامل نجاحها كانت دولية بالأساس كما أن مستقبل هذه الثورات يعتمد بشكل أساسي على توجهات القوى الدولية نحو النظم الديمقراطية الجديدة، ومن هنا كان من الضروري التعرف على طبيعة العوامل الدولية التي أسهمت في اندلاع الثورات وإسقاط النظم الاشتراكية.[1]

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات في أوروبا الشرقية 1989

لعبت الأوضاع في أوروبا الشرقية والمتغيرات الدولية دورا بارزا في حدوث الثورات ومن بين هذه العوامل:

1- دور القوى الغربية: كان للقوى الغربية دورا مؤثرا في عملية التغيير التي شهدتها بلدان وسط وشرق أوروبا وفي هذا الجانب ميز كل من ديفيد ديودني David Deudney و ج. جون إيكنبيري G.John Ikenberry في إطار تحللهما لدور الغرب في إسقاط النظم الاشتراكية ما بين أسباب الأزمة السوفيتية، التي كانت داخلية بالأساس وبين الأسباب المفسرة لردود أفعال الاتحاد السوفيتي على تلك الأزمة، والتي يقال أنها كانت نتيجة أسباب خارجية، كما حددا ثمانية أبعاد لتأثير القوى الغربية، تراوحت ما بين الضغوط العسكرية والاقتصادية التي مارستها بعض هذه القوى، والدور الذي لعبته بعض المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعات الأوروبية التي أدت دورا كبيرا خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين في مجال حقوق الإنسان مع توقيع اتفاقية هلسنكي عام 1975، كما أنها أبدت إجراء مفاوضات للتجارة مع كل دولة على حدى، أما بالنسبة للدور الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية فالهدف الأساسي لسياستها الخارجية بصفة عامة تجاه دول شرق أوروبا، كان

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 78.

فصلها عن الاتحاد السوفيتي السابق وذلك لإضعاف الكتلة الشرقية (الكتلة المضادة)، من خلال ضرب الأجزاء الأقل قوة لتتمكن واشنطن من القلب عندما تأتي الفرصة. والحقيقة أن فرص الاختيار أمام السياسة الأمريكية تجاه شرق أوروبا كانت ضئيلة في البداية، فالثورات التي شهدتها ألمانيا الشرقية عام 1953 والمجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 كشفت عن حقيقة أن التدخل العسكري الأمريكي أو الغربي كان مستبعدا تماما، لما يحتمه هذا التدخل من نشوب حرب نووية لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا الاقتناع بسياسة أقل طموحا من سياسة التدخل المباشر، من خلال السعي إلى تطوير قوى الاستقلال الذاتية داخل المعسكر الشيوعي بالطرق السلمية سواء المباشرة أو غير المباشرة، وقد سارت واشنطن على هذه السياسة مرتكزة أساسا على أعمال المقارنة بين الغرب الذي تطور وارتقى والشرق الذي بقي وقتا طويلا متخلفا عنه، وعلى الإذاعات الموجهة التي تدعوا إلى التحرر من الهيمنة السوفيتية. ولم تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحدود إلى غيرها.[1] من تشجيع التبادل التجاري بين الغرب والشرق مثلا على اساس أن ذلك يمثل في نظرها – في مرحلة معينة – تقوية للعالم الشيوعي لا ينبغي الإقدام عليها، ولكن بعد مدة زمنية تبدلت هذه السياسة وقوي إتجاه تردد في واشنطن مفاده أن تقوية الصلاة مع شرق أوروبا اقتصاديا وثقافيا من شأنه أن يخدم السياسة الأمريكية الهادفة إلى تقويض المعسكر الشيوعي من الداخل.[2]

قيام العوامل الدولية، فرض العقوبات أو تخفيف أعباء الديون وذلك كوسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية وتشجيع الديمقراطية الناشئة، وكذا إسهام صندوق النقد الدولي أو وكالة التنمية الدولية في تمويل بعض المجالات التي من شأنها دفع التحول والتغيير الديمقراطي وهذا كأحد

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص ص 78، 79.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

أهداف السياسة الخارجية، وإسهام الفاعلين الدوليين في مساندة منظمات حقوق الإنسان لبعض الفئات المتظلمة.[1]

أيضا قيام الفواعل الدولية بغرض العقوبات أو تخفيف أعباء الديون وذلك كوسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية وتشجيع الديمقراطيات الناشئة.[2]

ومن هنا لا نستطيع القول أن تأثير الغرب قد اقتصر على الاتفاقيات الرسمية والسياسات العامة لكن كان للغرب تأثير غير مباشر على عملية التغيير، وهذا من خلال التبادل الثقافي ونقل التكنولوجيا ودعم مبادئ حقوق الإنسان، فمواطنو دول شرق أوروبا كانوا معجبين بالأسلوب الغربي للرفاهية والحرية والديمقراطية، كما تعمق أيضا مواطني تلك الدول بالمشكلات الاقتصادية خاصة مع الأخبار التي كانت تناقلتها وسائل الإعلام الغربية (راديو لندن، وصوت أمريكا، وصوت الفاتيكان) حول مستويات المعيشة في الغرب وهذا في ظل الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين دول شرق ووسط أوروبا وبين غيرها من الدول الغربية المتطورة بالإضافة إلى أن السفر إلى الخارج سمح للمواطنين من صغار السن وأتاح لهم التعرف على أساليب المعيشة وتجارب الغرب وكذا التعرف على قيمه ومبادئه التي تقوم على الحرية والمساواة.[3]

بالإضافة إلى الدور غير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية والغرب الذي أدى إلى إنهيار النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وقد لعب سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق دورا هاما في انهيار هذا الأخير، كما أثر على الدور الذي لعبه في شرق أوروبا

(1) Larry. Diamond, the globalization of democratic trends. (Boulder cola : lynne Renner, 1992, pp 10, 16).

(2) حسين سوسن، "روسيا الجديدة بلد الجديدة بلد الألف أزمة وأزمة"، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 288.

(3) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 79.

بطريقة غير مباشرة، ففي فترة قيادة الرؤساء الأمريكيين، كارتر(*)، وريغان(**) وبوش(***) كان المعسكر الشرقي مضطرا لإنفاق أموالا طائلة على الأسلحة عالية التقنية، في الوقت الذي كان يتخبط في أزمة اقتصادية طاحنة. مما جعل من الاتفاق السوفيتي بدلا من الاتفاق على السلع الاستهلاكية وعملية التنمية إلى الاتفاق العسكري، وقد تراوح هذا الاتفاق ما بين 10% و20% في الاتحاد السوفيتي سابقا وبلغ في بعض الأوقات إلى 25% كما كشف إطلاق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لاستراتيجية الدفاع الاستراتيجي وصواريخ كروز عن مدى عجز الاتحاد السوفيتي في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية هذا بالإضافة إلى أن ريغان طبق سياسة الاحتواء وتخلى عن سياسة الردع، فكان لهذا الاتفاق العسكري السوفيتي الضخم على التسلح تأثيرا على دول شرق أوروبا، من خلال تقليل الاتحاد السوفيتي المعونات التي يقدمها إليها وكان على الاتحاد السوفيتي مطالبة دول شرق أوروبا مقابل لصادراته إليه، خاصة الغاز الطبيعي والبترول، وفقا لأسعار السوق، وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية التي واجهتها هذه الدول، وزاد كذلك من الاحتقان والاحتجاجات الشعبية ضد النظم الحاكمة [1].

أما الاتحاد السوفيتي تجاه أوروبا الشرقية فسياستها قد شهدت تغييرا جذريا خاصة مع وصول غورباتشوف إلى الحكم عام 1985 حيث أعلن في عدة مناسبات أن الوحدة لا تعني عدم الاختلاف أو التوحد، كما أكد بأنه ليس هناك نموذج اشتراكي واحد يمكن تطبيقه على جميع الدول كما ألح

(*) كارتر: هو جيمس إيرل "جيمي" كارتر (James Earl « Jimmy » carter, dr) الإبن من مواليد 1 أكتوبر 1924 هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التسعة وثلاثين من سنة 1977 إلى غاية 1981 وكان حاكم ولاية جورجيا من سنة 1971 لسنة 1975، وظل كارتر نشطا في الحياة العامة بعد فترة رئاسته، وفي عام 2002 حصل على جائزة نوبل للسلام لعمله في مركز كارتر.

(**) ريغان: رونالد ويلسون ريغان هو سياسي وممثل أمريكي راحل شغل منصب الرئيس الأربعين الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1981 إلى 1989 وقبل رئاسته كان حاكم ولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين بين عامي 1967 و1975، بعد مسيرة كممثل في هوليود ورئيس نقابة ممثلي الشاشة توفي في 5 جوان 2004 عن عمر ناهز 93 سنة.

(***) بوش: جورج هربرت واكر بوش، سياسيا أمريكيا وكان الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية من 1989 إلى 1993 ونائب رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين من 81-89 هو عضو في الحزب الجمهوري، كان سابقا عضو في الكونغرس وسفير ثم مدير المخابرات المركزية توفي في 30 نوفمبر 2018.

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص ص 79، 80.

على ضرورة أن ترتكز العلاقات الخارجية للدول الاشتراكية إلى الاستقلال المطلق مشيرا في ذلك إلى استقلال كل حزب وحقه السيادي في تقرير المسائل التي تواجه بلاده ومسؤوليته أمام شعبه.(1)

وفي تعليقه عن الأحداث التي كانت تعرفها بولندا والمجر في تلك الفترة، قال أن الديمقراطية تؤثر على جميع الدول وأن ما يفعله كل من البولنديين والمجريون هي أمور داخلية، والاتحاد السوفيتي سيحترم قرارات تلك الدول، هذا بغض النظر عن ماهيتها وفي 06 يونيو 1988 قال في خطابه أمام مجلس أوروبا في ستراسبورج أن لكل شعب الحق المشروع في اختيار نظامه الاجتماعي وصرح قائلا أن استخدام القوة العسكرية من جانب حلف تجاه حلف أخر، أو داخل نصف الحلف هو أمر غير مقبول على الإطلاق وفي 8 يوليو 1988 أعلن في مؤتمر منظمة التجارة العالمية أن ثمة روح جديدة ستود حلف وارسو مع التوجه نحو قبول الحلول المستقلة للمشكلات الوطنية، أيضا وضع غورباتشوف مبدأ العمل على حل المشكلات الدولية عن طريق تطبيق مبادئ الشرعية الدولية بمعنى إعطاء منظمة الأمم المتحدة دورا أساسيا في حل المشكلات الدولية والتعاون مع الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية لحل هذه المشكلات، وأوضح في كتابه البيروسترويكا إلى أن أوروبا عبارة عن بيت مشترك ربطت فيه عدة عوامل جغرافية وتاريخية بشكل وثيق بين مصير عشرات البلدان والشعوب وبطبيعة الحال فإن لكل هذه البلدان والشعوب مشاكله الخاصة وكل دولة من هذه الدول تريد أن تحيا حياتها الخاصة (2).

وأكد جورباتشوف على حق الدول في تقرير مصيرها في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 07 ديسمبر 1988، ولا يمكن الاستغناء من حرية الاختيار لأنه مبدأ عالمي وأساسي، وفي نفس الخطاب أعلن أيضا عن تخفيض القوات السوفيتية في أوروبا الشرقية وقد بدل الفكر الجديد عن ثورة في السياسة الخارجية السوفيتية لأنه أكد على استقلالية دول شرق أوروبا في

(1) ميخائيل غورباتشوف: البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة حمدي عبد الجواد، مراجعة محمد المعلم، ط1، يونيو 1988، القاهرة، دار الشروق، ص 198.

(2) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص ص 80، 81.

تقرير مصيرها، وأن هناك عدة طرق لتطبيق الاشتراكية وكل دولة لها الحرية المطلقة في اختيار طريقها الخاص بها في عملية التنمية، هذا بالإضافة إلى التغير في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، فقد عمل على تطبيق العديد من الإصلاحات الداخلية، حيث قام جورباتشوف في جوان 1986 بإطلاق برنامج للإصلاح الاقتصادي (البيروسترويكا) أعلن ان أي شيء غير ممنوع من جانب القانون سوف يكون مسموح به، كما أكد على مبدأ الزاكونوست Zakonnost أو الدولة التي يحكمها القانون [1].

وحسب رأي ديفيد هيلد David Held أن السياسة التي انتهجها جورباتشوف في شرق أوروبا راجع إلى عدة أسباب منا: تدهور الأوضاع الاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي وسباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتكلفة الاقتصادية المرتفعة للحرب الباردة، بالإضافة لضغوط المعارضة السياسية في أوروبا الشرقية، أما بعض الخبراء فقد أشاروا على جورباتشوف بأن شرق أوروبا لم تعد ذات أهمية استراتيجية للاتحاد السوفيتي، وأصبحت تمثل عبء اقتصادي على جورباتشوف بالإضافة أنها تعتبر مصدر للحرج السياسي، أما التأثير الحاسم لجورباتشوف خاصة من ناحية التحولات السياسة في شرق أوروبا فتجسد في تخليه عن مبدأ بريجنيف[*]، قد أطلق هذا المبدأ في خطابه أمام المؤتمر العام الخامس لحزب العمال البولندي المتحد في نوفمبر 1968 وقد إرتكز هذا المبدأ في خطابه أمام المؤتمر العام الخامس لحزب العمال البولندي المتحد في نوفمبر 1968.[2]

وكان هذا المبدأ كما وضعه بريجنيف قائم على: «حرية شعوب الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية فيها تقرير مصيرها، وفي اختيار الطريق التي بها تتقدم شعوبها إلا أن أيا من هذه القرارات

---

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص81.

(*) مبدأ بريجنيف: على إثر تدخل الكتلة السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 بعد النزاعات التعددية (ربيع براغ) طرح تبرير في صحيفة برافدا في سبتمبر تحدث عن "السيادة المحدودة" لفرادى الدول الاشتراكية ضمن الكومنويلث الاشتراكي وفي نوفمبر 1968 ورد تأييد لذلك في خطاب الرزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف ألقاه ليؤكد فيه أن الكومنولث الاشتراكي في مجموعة الحق في التدخل في أراضي أي من أعضائه كلما تعرض انحيازه إلى الخطر من طرف قوى معادية، واعتبر ما أصبح يعرف بعدئذ بمبدأ بريجنيف على أثر خطاب نوفمبر، بيانا مدروسا من القيادة السوفيتية.

(2) محمد صدفة محمد محمود، المرجع السابق، ص 81.

لا ينبغي أن يضر بالاشتراكية في هذه الدولة أو بالمصالح الحيوية في الدول الاشتراكية الأخرى أو بالأحرى أو بالحركة الاشتراكية العالمية، والتي تعمل لصالح الاشتراكية، وقد استخدم هذا المبدأ أكثر من مرة لتبرير التدخل العسكري المباشر للاتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 كما سبق وأن تدخل الاتحاد السوفيتي عسكريا في المجر عام 1956، وكانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعلنها جورباتشوف وتعامل معها معظم قادة أوروبا الشرقية بقدر كبير من الترقب والشك رغم أنها قوبلت بترحيب من كل من قادة المجر وبولندا.[1] كما حمل المواطنين أمالا كثيرة في إمكانية أن تؤدي الاصلاحات السوفياتية إلى دعم أنصار الاصلاح في دولهم، وجورباتشوف بأفكاره منح دفعة قوية لقوى المعارضة الداخلية، لذلك توطدت العلاقات بين أجنحة المعارضة في المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، والتي أصدرت بيانا مشتركا في أكتوبر 1988 أعجبت ورحبت فيه بسياسة جورباتشوف الجديدة وهنأت نفسها بالظروف المواتية التي أتاحتها هذه السياسة الجديدة لتحرير دول أوروبا الشرقية كما اصبح جورباتشوف في نظر كثير من المواطنين رمزا للخلاص، وتحقيقا لآمالهم في مستقبل أفضل ولأول مرة يوجد زعيم سوفيتي يتمتع بشعبية كبيرة بين شعوب هذه الدول.[2]

ومن هنا نستطيع أن نقول أن دور القوى الخارجية لم يقف عند حد المشاركة في إحداث الثورة، بل إن مستقبل التغيير والتحول في تلك الدول بدرجة كبيرة مرتبط بالأسباب الخارجية خاصة دوام الرغبة الغربية في الاستثمار في دول الإقليم وأسواقها فقامت بفتحها أمام منتوجات هذه الدول وأيضا مستقبلها مرتبط باستمرار الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع القوى الكبرى في المنطقة وخاصة مع روسيا وألمانيا [3].

(1) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 81.

(2) سوسن حسن، "البيروسترويكا وانعكاساتها على أوروبا الشرقية"، السياسة الدولية، العدد 94، أكتوبر 1988، ص ص 284، 289.

(3) صدفة محمد محمود محمد، المرجع نفسه، ص 82.

انتشار الديمقراطية:

ويمكن أن نسميه إما «تأثير العرض العملي» أو «العدوى» أو «الانتشار» أو «المحاكاة» أو «كرات الثلج»، بل و «ظاهرة الدومينو» فللتغير الناجح في دولة يشجع على التعبير في دول أخرى، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة أو اعتبار أن التغيير دواء لكل مشكلاتها أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثالا سياسيا وثقافيا يحتذى ويطبق، ويرى البعض أن تأثير المظاهرات له أهمية نسبية بين الأسباب البيئية الخمسة التي شاعت في تحليلها[1].

ويرى فيليب شميتر Philipe Cshmitter أن نجاح تجربة التحول في دولة ما، قد يجعلها نموذجا للدول الأخرى مما يدفعها للاقتداء بها، وهو يلمح إلى تجربة بولندا لأنه سرعان ما انتقلت الأحداث التي عرفتها بولندا في نهاية الحكم الاشتراكي إلى المجر وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، ورومانيا وحتى إلى ألبانيا. وظاهرة كرات الثلج في تشجيع عملية التحول الديمقراطي والدور الذي قامت به خلال الموجة الثالثة للديمقراطية، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن التأثر بالعدوى الديمقراطية ليس هو العامل الوحيد الذي سيؤدي إلى التحول الديمقراطي في دولة ما إذا كانت هذه الدولة لا تتوفر فيها الظروف الداخلية المواتية، ومن ثم فقد تخلق الثورة الديمقراطية بيئة خارجية تشجع على التغيير إلا أنها لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية اللازمة لإحداث تغيرات وثورات[2].

ومن هنا يجدر بنا أن نشير إلى أن الثورات التي حدثت في أوروبا الشرقية كان دافعها المشاعر الوطنية والحماس المقموع من قبل الحزب الأوحد الحاكم في المساهمة الفعلية في إدارة حكم بلدهم الممزوجة بالرغبة الملحة في الاستقلال السياسي والشخصي، والتمتع بالرفاهية الاقتصادية كالرفاهية السائدة في الدول الغربية غير الشيوعية أي الرغبة في التعبير عن الذات في النشاط السياسي والشخصي وعدم العيش داخل

(1) صامويل هنتنجتون، الموجة الثانية التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة 1، 1993، دار سعاد الصباح، ص 168.

(2) صدفة محمد محمود محمد، المرجع السابق، ص 83.

قيود خانقة ذات الممنوعات العديدة[1] والحرمان المادي والترفيهي. وهذا أمر طبيعي حسب رأيه لأن النفس البشرية حرة في حيويتها ترغب في الانتعاش وتشعر بأنها فاعلة في البناء والإنتاج والإبداع وقادرة على أن تنمي نفسها بنفسها ترفض العبودية واستغلالها لغير صالحها [2]، وبالتالي يمكن القول أن العنصر الخارجي كان متداخلا مع العنصر الداخلي بشكل وبصورة لا يتوقع تكراره في مناطق أخرى وهذا بسبب الخصوصية التي تخص بها منطقة أوروبا الشرقية في الاستراتيجية الغربية عموما، أوروبية وأمريكية [3].

ومن هنا نرى بوضوح أنه ثمة عوامل ومسببات أدت إلى هذا التحول وأبرزها وأهمها المشكلات والحوادث السياسية التي عاشتها أوروبا الشرقية خاصة الصراعات العرقية وانتهاكات حقوق وغيرها من القضايا التي تمس حالة الاستقرار السياسي. المعاناة للنظام الاستبدادي وتأثير ذلك على واقع الحال وحصول الرغبة الجماهيرية للتغيير. الأزمات الاقتصادية التي عانى منها الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في ظل حكم الحزب الواحد والأنظمة الدكتاتورية العسكرية وما رافق ذلك من فشل ذريع في النهوض الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفشل الحكومات المتعاقبة في تبني استراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي هذا كله كان بمثابة صدمة كبيرة للمجتمعات والشعوب ومنح لهم حماسة كبيرة لبدأ مرحلة جديدة للتغيير.[4] لذلك خرجت الجماهير للشوارع لتسقط أنظمة دكتاتورية فاشلة أذلت المواطن وحرمته حرياته، وعاش في دولة بوليسية قمعية.

(1) معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية، الطبعة العربية الولى 2010، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 17.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) هالة مصطفى، نماذج التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا. أيهما أقرب إلى التجربة العربية، 07 فيفري 2018، ص 215.

(4) حدو فؤاد، الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، علوم سياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 2017، ب ص.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نستطيع أن نقول: أن نوعا آخر من أنواع سلاسل ردود الأفعال قد أدى إلى تغيير أوروبا. ففي أواخر الثمانينات أقدمت بولونيا على إجراء انتخابات محدودة أوائل عام 1989 أفضت بطرق مختلفة إلى زعزعة أسس مؤسساتها الشيوعية بعد قليل فازت بولونيا بحكومة غير شيوعية. أقدمت المجر عمليا على الالتحاق بركب الغرب مجتذبة سبلا من اللاجئين الفارين من ألمانيا الشرقية بما أدى إلى تقويض القلعة الستالينية التي خلفها هؤلاء اللاجئون الألمان الشرقيون ورائهم، تسارعت موجة الأحداث.

ثورة مخملية، أطاحت بالحكومة التشيكوسلوفاكية وتعرض جدار برلين للانهيار حين تمخضت هفوة بيروقراطية عن فتح بوابة الفيضان. نجح البلغار في إسقاط قادتهم، ولم يصل العام إلى نهايته إلا مع تعرض دكتاتور رومانيا الوحشي إلى الإعدام رميا بالرصاص. ومع قيام الألمان باجتراح وحدة جديدة لأمتهم المقسمة، قامت الحركات القومية بتمزيق الاتحاد السوفيتي نفسه فمع حلول نهاية عام 1991 كانت الإمبراطورية الروسية قد تفككت.

وفيما يخص أشكال الثورات التي شهدتها أوروبا الشرقية فنلخصها في ثلاثة أنواع وهي: أولها سلمي، وينطبق هذا على ما عرفته بولونيا، وثانيها يصنف ضمن ما يعرف بالثورة المخملية وتجسده تجربة تشيكوسلوفاكيا أما ثالثها فيندرج ضمن التحول الاحتجاجي الذي اتخذ قدرا من العنف، وهو ما شهدته تجارب كل من رومانيا وبلغاريا.

وكانت الثورات ضد نظم الكتلة الشرقية إحقاقا لمبدأ هام من مبادئ الاشتراكية أن لأغلبية الطبقة العاملة في المجتمع القدرة على هزيمة أعتى النظم الحاكمة استبدادًا وقمعا.

الفصل الثالث

الثورة المخملية في

تشيكوسلوفاكيا 1989

تمهيد:

تشيكوسلوفاكيا هذه الدولة التي تكونت عام 1918 بعد اتحاد أجزاء من الإمبراطورية النمساوية، تقع هذه الأجزاء حاليا في التشيك، سلوفاكيا، أوكرانيا، ومثل العديد من بلدان أوروبا تحررت «تشيكوسلوفاكيا» في عام 1945 من الاحتلال الألماني حيث كان للجيش الأحمر دور كبير في ذلك وأقيم فيها نظام ديمقراطي شعبي تحول بعد إلى نظام اشتراكي ووحد البلاد، ووحد البلاد «التشيك والسلوفاك» على أساس فيدرالي.

وما فتئت أن عرفت ما يسمى بالثورة المخملية الثورة التي بدأت بكذبة وانتهت بانتخاب فستلاف هافل رئيسا.

وفي هذا الفصل الأخير سنتناول فيه دراسة الثورة في تشيكوسلوفاكيا 1989 كأنموذج للثورات المخملية في أوروبا الشرقية.

وسنتناول الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الثورة «الثورة المخملية» مع المراحل التي مرت بها الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام 1989.

ونختم الفصل بالحديث عن النتائج التي تمخضت عن الثورة المخملية.

المبحث الأول: أسباب ومراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989

بعد تولي غورباتشوف زمام الاتحاد السوفياتي سنة 1985 قام بالعديد من الحركات الاصلاحية تحت مسمى (البيروسترويكا) و(الغلاسنوست) سنة 1986 لكن رغم كل هذه التغييرات والإصلاحات تشيكوسلوفاكيا بقيت محافظة على نمط نظامها الشيوعي واعتبرت هذه الإصلاحات مجرد طفرة شبابية وسينتهي وقتها لا محالة، إلا أن الأوضاع كشفت حقيقة التغيير التي ألمت بأوروبا الشرقية بداية بـ بولوندا ثم هنغاريا وتليها ألمانيا الشرقية لتجد تشيكوسلوفاكيا نفسها مع التغيير وكانت مسرحا لثورة مخملية ستغير من تاريخها كليا نتيجة أسباب وعلى مراحل مختلفة.

المطلب الأول: أسباب الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989

تشيكوسلوفاكيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أعلن عن قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا يوم 28 أكتوبر 1918 نتيجة اتحاد خمسة مناطق مستقلة عن الإمبراطورية النمساوية المجرية التي إنهارت إثر الحرب، وهي: بوهيميا وموراڤيا وأجزاء من سليزيا (في التشيك حاليا) وسلوفاكيا وروثنيا الكاراتية (في أوكرانيا حاليا)، وخلال الحرب العالمية الثانية احتلتها ألمانيا النازية عام 1939 وقسمتها إلى منطقتين محمية بوهيميا ومراڤيا والجمهورية السلوفاكية كما جعلت سيليزيا تحت إدارة بولندا وروثينيا الكارباتية تحت إدارة المجر إلا أن تشيكوسلوفاكيا وبعد تحررها من الاحتلال النازي بمساعدة الجيش السوفيتي استرجعت جميع أراضيها ما عدى روثينيا الكارباتيه التي ضمها الاتحاد السوفيتي إلى أراضيه وهي إحدى مقاطعات أوكرانيا في الوقت الحاضر قام الاتحاد السوفيتي بفرض الحكم الشيوعي خلال انتخابات عام 1948 ليضمها نهائيا إلى المعسكر الاشتراكي ولتصبح عضوا في حلف وارسوا[1].

من هنا أصبحت تشيكوسلوفاكيا تعيش في عزلة تحت حكم الحزب الواحد كأغلب دول شرق أوروبا الشيوعية أثناء فترة الحرب الباردة، على الرغم من بعض محاولات المطالبة بالديمقراطية

(1) مهدي الزغديدي، الثورة المخملية، كيفما اليوم، 17 نوفمبر 2016.

والتغيير كالتي صارت عام 1968 فيما يسمى بربيع براغ بعد أن أعلن رئيس الوزراء في ذلك الوقت ألكسندر دوبتشيك(*) تحفظه على سياسات الاتحاد السوفيتي لكنها انتهت باحتجاج القوات السوفيتية وقوات حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا وفرض نظام تابع للاتحاد السوفيتي.

في عام 1988 بدأت تظهر بعض الاحتجاجات المعزولة في تشيكوسلوفاكيا احتجاجا على فشل النظام الشيوعي في إدارة الدولة بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد منذ السبعينات. وكانت أغلب شعوب أوروبا الشرقية في هذه الفترة.(1) قد بدأت تتحرك ضد الأنظمة الشيوعية.

وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا اختارت الأغلبية الكاسحة من سكانها، بين عامي 1969 و1988م، الحياة الهادئة. ونبيلها سترفا غير مرغوب فيه لكونها آخر دولة أوروبية غزاها الاتحاد السوفيتي (لإعادة فرض الأصولية الشيوعية وفرض رؤساء توافق عليهم موسكو)، كانوا على حذر تام من المغامرة بتكرار التدخل السوفيتي. فقبل الغزو السوفيتي في أوت من عام 1968م، كان الشيوعيون أقلية في تشيكوسلوفاكيا، لكنهم كانوا أقلية أكبر كثيرا من الأقلية الشيوعية في بولندا، وعقب الغزو قلّ عدد المؤمنين بالشيوعية في كل من الأراضي التشيكية أو في سلوفاكيا عن ذي قبل، وعاد الناس ببساطة إلى حياتهم العادية، وما من شك في أن تشيكوسلوفاكيا كانت ستتحول عن الشيوعية بسرعة كبيرة بالتأكيد إذا اتضح أو عندما يتضح أن هذا لن يؤدي إلى وجود قوات أجنبية في شوارع براغ وبرانسلافيا. وكان من حسن حظ سكان البلاد أنه كان لديهم شخص يتمتع بسلطة أدبية هو هافيل(*)، على الرغم من أنه لم يكن سياسيا في الأساس، لتحديد موعد حدوث هذا وقد كان قائدا رائعا، سواء

(*) ألكسندر دوبتشيك (بالسلوفاكية: Alexander Dubcek) (27 نوفمبر 1921– 7 نوفمبر 1992) سياسي ورجل دولة ورزعيم الحزب الشيوعي ورئيس البرلمان التشيكوسلوفاكي ومفجر حركة «ربيع براغ» الإصلاحية توفي بعد تعرضه لحادث سيارة في برانسلافا. http://ar.m.wikipedia.org.

(1) مهدي الزغديدي، المرجع السابق.

(*) هافيل فنسلاف: ولد عام 1936 ببراغ إنخرط في العمل السياسي رغم أن ميولاته كانت في الأدب والمسرح خاصة بعد ربيع براغ عام 1968 كان مطاردا من قبل النظام الحاكم في بلاده منذ عام 1968، أصبح متحدثا باسم مجموعة "المنتدى المدني" في مظاهرات أكتوبر 1989، انتخب رئيسا لجمهورية التشيك عام 1993 توفي في 15 ديسمبر 2011، فستلاف هافل، قوة المستضعفين، تر: خالد اليلتاجي، 2012، دار الكتب المصرية، ص ص 9، 10، 11.

على مستوى التعبير البليغ عن أفكاره أو استعداده لتحمل تبعات نشرها، رغم ذلك لم يكن قائد تحول إذ ظل التشيك والسلوفاك في غيابه يسيرون في طريق التحول السريع إلى الديمقراطية، وبمجرد أن لاحظوا تحرك البولنديين والمجريين في هذا الاتجاه دون اضطرابات، بل وخروج مواطني ألمانيا الشرقية في مظاهرات عارمة ضد نظامهم فاقد الشعبية.(1)

قاموا بالخروج أو بمعنى آخر وجدت الشعوب التواقة إلى التحرر والديمقراطية طريقها حين انطلقت الجموع الشعبية مسيرتها نحو لتغيير في 17 نوفمبر 1989.(2)

17 نوفمبر، هذا التاريخ يرتبط بالذاكرة التشيكوسلوفاكية بثلاث محطات مهمة:

– **المحطة الأولى:** عام 1939 يوم خرجت تظاهرة طلابية في براغ تندد بالاحتلال النازي وبمعاهدة العام 1938 بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وقد قمع الألمان هذه التظاهرة وقاموا بقتل أحد الطلبة وهو "جان أو بتيكل" الذي أصبح رمزا أُمميًا للحركة الطلابية العالمية، ولاسيما في اتحاد الطلاب العالمي Ius الذي كان أحد أبرز المنظمات الديمقراطية المدعومة من المنظومة الاشتراكية في فترة الحرب الباردة. وبعد تحرر تشيكوسلوفاكيا ونجاح الحزب الشيوعي في انتخابات عام 1948 وانفتاح الدول الاشتراكية أنشئت جامعة بالاسم ذاته، وتقرر الاحتفال عالميا بيوم الطلاب العالمي 17 نوفمبر من كل عام.

– **المحطة الثانية:** ترتبط بمواجهة الحركة الطلابية التشيكوسلوفاكية للغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في 21 أوت 1968 ولاسيما المرة الأولى التي تعرض فيها الحكم الشيوعي لهزة فيما سمي بأحداث «ربيع براغ» اجتاحت قوات "حلف وارسوا" بقيادة سوفيتية تشيكوسلوفاكيا وقمعت الانتفاضة، واعادت

(1) آرشي براون، خرافة الزعيم القوي القيادة السياسية في العصر الحديث، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، ط1، العبيكان للنشر، 2016، ص 241.

(2) محمود سالم السامرائي، تشيكوسلوفاكيا أنموذج للانفصال السلمي والتحول من نظام شيوعي اشتراكي إلى نظام رأس مالي ليبرالي الاخفاق والنجاح، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ص 121.

الهيبة للحكم الشيوعي الذي لم يتعرض لخطر مشابه حتى 1989 الذي كانت أحداثه كفيلة بإسقاط هذا النظام دون قطرة دم واحدة.[1]

ويروي "آدم ميشنك" عن ربيع براغ ويقول « لقد نشأ أفراد جيلي على الاحتجاجات وهراوات الشرطة، نشأ على الأمال التي تولدت ليس فقط عن ربيع براغ، بل وأيضا عن الحركة الطلابية البولندية التي انطلقت في شهر مارس، والأحداث التي شهدتها باريس في شهر ماي من ذلك العام، وأول الإشارات إلى الديمقراطية الروسية التي عبرت عنها الكتابات الأولى لكُتَّابٍ مثل: ساخاروف وسولجينتيسين »، وبالنسبة لمن كان منا سجينا في بولندا، فكان ربيع براغ بشيرا بالأمل. وحتى الصحف البولندية الشيوعية التي كانت تقرأ خلف القضبان نَقَلتْ لنا على نحو ما أبناء تغيرات عضيمة تجري في الدولة المجاورة لنا إلى الجنوب، ما زلت أذكر الصدمة التي شعرت بها حين علمت بالغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا.[2] في أوت من نفس العام والآلام التي أسفر عنها ذلك الغزو والتي دامت طويلا. في الذكرى العاشرة لذلك الغزو التقيت أنا وفستلاف هافيل وجاك كورون وعدد من المعارضين المنشقين على الحدود التشيكية البولندية. وهناك صورة فوتوغرافية فيه تسجل ذلك اللقاء، والتي ضمت عددا من الناشطين الذين أصبحوا فيما بعد رؤساء دول ووزراء وأعضاء في البرلمانات، والذين كانوا أنذاك مطاردين من قبل الشرطة وكأنهم مجرمون. كانت تلك اللقاءات عبارة عن امتداد لمناخ ربيع براغ. ولقد شعرنا جميعا بأننا نساهم في تأسيس بناء جديد بناء يتحول ذات يوم إلى عنصر مهم يدخل في تركيبة الديمقراطية في بلداننا [3].

ولقد استخدمت لفظة الربيع أول مرة في عام 1968 للإحالة إلى حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا التي جربت الإصلاح السياسي للتخلص من قبضة الاتحاد السوفيتي والانعتاق من

(1) محمد الحسيني، ثورة تشيكوسلوفاكيا المخملية غيرت وجه أوروبا، الأنباء، الثلاثاء 2011/8/2، عنوان التصفح http://www.alanbaa.com.kw.

(2) أدم ميشنك، من ربيع براغ إلى الثورة المخملية، 14 أوت 2008، عنوان التصفح https://www.project.syndicate.org.

(3) المرجع نفسه.

النظام الشيوعي السابق، فجاء رد موسكو بإرسال دباباتها إلى العاصمة براغ مجهضة الربيع قبل أن تتفتح أزهاره، فكانت نهاية ربيع براغ الشهير [1].

- **المحطة الثالثة:** عام 1989، هي رمزية الانتفاضة على الاستبداد والانفجار الناشئ عن تراكم القهر وأحمال المظالم [2].

كانت التظاهرة الطلابية في 17 نوفمبر 1989 الشرارة التي سرت مثل سريان النار في الهشيم[3]. المظاهرة الطلابية التي نظمت في ذكرى جان أوبتيكل، وهو طالب من جمهورية التشيك والذي توفي خلال الاحتجاجات ضد احتلال الدولة من قبل النازيين (ألمانيا).

- التظاهرة التي قمعها رجال الشرطة، ومع ذلك فقد استجمعت حركة احتجاج واسعة ساهم بها المثقفون والفنانون والمسرحيون والسينمائيون، وشكلو أول بؤرة لحركة احتجاج المدنية، ثم تأسيس الأحزاب، وكانت مقدمة لنشوء "المنتدى المدني في براغ" حركة سياسية للمعارضة بقيادة فستلاف هافيل، أحد أبرز المعارضين في أوروبا الشرقية. كما نشأت في براستلافا عاصمة سلوفاكيا حركة مدنية مشابهة اسمها «الشعب ضد العنف» [4].

كان أبرز ممثليها الشخصية الثقافية "بان بوادي" والممثل المشهور "ميلان كينا جكو" وكان هدفها هو الحوار مع السلطة الحاكمة حول فرض عملية التحرر من الاستبداد وفرض الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا لاسيما عبر الحوار [5].

---

(1) عادل الصفتي، الربيع العربي... ماذا يعني؟، الجمعة 05 أوت 2011م، نقلا عن (الاتحاد) الأمارتية، موقع الصفح http://www.alarabiya.net

(2) عبد السلام المسدي، مراجعات في الثقافة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ب ص.

(3) عبد الحسين شعبان، الشعب يريد... ! تأملات فكرية في الربيع العربي، ط1، أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي، ش. م. م.

(4) المرجع نفسه.

(5) نفسه.

إذاً كانت هذه التظاهرة السبب الأساسي في اندلاع الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا دورا كبيرا في تغيير تشيكوسلوفاكيا والتي يمكن إجمالها وكما سبق وأشرنا إليها في أسباب الثورات في أوروبا الشرقية هي:

وجود مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية ونقابات بعمقٍ وامتدادٍ مُجتمعيّن، وكذا محيط إقليمي داعم ومحفز يتجلى في دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على نجاح النخب السياسية في بلورة توافقات سياسية، سمحت بدعم انخراط النخب القديمة في مسار التغيير بسلاسة، ومن دون إقصاء، فيما لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في هذا الشأن، وهو ما زاد على تعبئة الجماهير طابعا أخلاقيا دعمه تنامي الشعور الديني داخل أوساط المجتمعه. كما أنَّ تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية في البلاد وتنامي المعضلات الاجتماعية بسبب فرض إجراءات تقشفية صارمة. كلها عوامل أسهمت وساعدت في التمهيد للقيام بثورات خلال مطلع أو بداية الثمانينات من القرن المنصرم، هكذا بدأت أولى معالم رفض الخيار الاشتراكي تَبْرُزُ بشكل علني؛ حيث تنامت الاحتجاجات والضغوط التي أرغمت الحكومة على التنازل، واعتماد مجموعة من الإجراءات الاصلاحية، والتفاوض مع الجماعات المعارضة التي تمت على مراحل عديدة ومختلفة.[1]

المطلب الثاني: مراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989

إذا هذه الثورة التي انتفضت ضد الحكومة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا سابقا حين احتشد الآلاف من الطلاب الجامعيين في براغ في مظاهرة سلمية لإحياء اليوم العالمي للطالب لكنها انزلقت إلى حوادث مأساوية، كانت تلك الاحتجاجات السلمية قوبلت بوحشية عنيفة فشرطة مكافحة الشعب تدخلت بفعل القوة والعنف ضد من خرجوا مشاركين في الاحتجاجات هذه كانت البداية، (ذلك اليوم ذو العلاقة الوثيقة بتاريخ الكفاح التشيكي ضد الاحتلال النازي التي قتل فيها أكثر من 3000 طالب

(1) إدريس لكريني، دروس التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، موقع التصفح .http://www.monliban.org

وأستاذ...) ويوم 17 نوفمبر صادف الذكرى الخمسين لمناسبة يوم الطالب العالمي، التي تم قمعها من قبل وحدات الشرطة مما أدى إلى اندلاع أحداث الثورة المخملية [1].

ولم تخل أحداث الثورة من بعض المواقف الغريبة فقد بدأت بكذبة كما قلنا وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات مماثلة في العاصمة براغ في تشيكيا ضمت نحو 20 ألف طالب حاصرتها قوات الأمن وحصلت مواجهات صاخبة، الغريب أن أحد العملاء السريين في الشرطة لودفيك زيفكاك إندس بين الطلبة ورمى نفسه أرضا كما لو أنه ميت وانتشرت شائعة قتل الطالب بسرعة كبيرة مثيرة الغضب في أوساط المثقفين والفنانين الذين قرروا الانضمام إلى المحتجين في حركة عصيان مدني[2].

ويروي هارولد إيفانز عن هذه الحادثة الغريبة حيث يقول: « في خريف عام 1989، حين كانت تشيكوسلوفاكيا (السابقة) على شفا ما سيعرف لاحقا بـ الثورة المخملية، أبلغت إمرأة شابة المراسلين الصحفيين أن ضباط الشرطة اعتدوا بالضرب على طالب يدعى مارتن سميد، مما أدى إلى وفاته شاعت القصة محليا وبدأ الناس زيارة الموقع الذي توفي فيه الطالب وسرعان ما اكتسبت هالة القداسة، أوردت وكالة روتير القصة، وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن ثلاثة شبان قتلوا أيضا. فشلت وكالة "اسو شييتد برس" في الحصول على القصة [3] وغضب مدراء قسم الأخبار من مدير مكتب براغ وطالب بالعمل بسرعة لتزويدهم بالتفاصيل واللحاق بركب المراسلين الآخرين، مدير المكتب أوندريه هيما كان عازف غيتار جمع الصحافة مع موسيقا "الروك" وتوفق في المجالين معا.

لم يصدق التقارير السابقة حول الطالب، وبدأ تحقيقاته. جال هو وزوجته الطبيبة في المستشفيات والمشرحات المحلية، في محاولة للعثور على من عالج الطالب "سميد" أو قام بتشريح

(1) محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص 120.

(2) محمد الحسيني، المرجع السابق.

(3) ديفيد راندال، الصحفي العالمي، ترجمة معين الإمام، مكتبات ونشر العبيكان، ص 90.

جثته، ولم يجد أوندريه أي دليل يثبت قصة سميد، وبعد عدة أيام إضطرت الوكالات المنافسة لنفي وجود شخص يدعى سميد توفي على الرصيف في أحد شوارع براغ » [1].

المرحلة الثالثة: وصل عدد المتظاهرين إلى حوالي نصف مليون متظاهر مع إضراب عام من جميع المواطنين يوم 20 نوفمبر 1989، كل ذلك كان يحصل والاتحاد السوفيتي في غيبوبة يعيش أجواء التفكك وتنامي حركات الاستقلال بين جمهورياته، ولم يصدر عنه ما يظهر معارضة للتغيير في تشيكوسلوفاكيا، ولكن فيما بعد تبين أن المسؤولون السوفيت لم يكونوا يتوقعون سقوط النظام الشيوعي بالكامل وبهذه السرعة، في 23 نوفمبر وبينما انتشرت معلومات عن استعداد الجيش للتدخل لصالح النظام أعلن وزير الدفاع في مؤتمر صحافي في متلفز أن الجيش لن يقوم بمواجهة المواطنين. وفي اليوم التالي 24 نوفمبر التلفزيون الرسمي يبث أول تصريح للمعارض آنذاك فستلاف هافيل لأول مرة في تاريخه وبعد ذلك انضم عدد من كتاب الصحف إلى المعارضة علنا.[2]

– مرحلة بداية الانتصار: في 28 نوفمبر 1989 هذه المرحلة التي أعلن فيها حزب تشيكوسلوفاكيا الشيوعي: تخليه عن السلطة وإزالة حكم نظام الحزب الواحد.

– وفي 29 نوفمبر وافق البرلمان على إلغاء المادة الدستورية التي تنص على قيادة الحزب الشيوعي للبلاد [3].

– وفي 30 نوفمبر ألغيت مبادئ الثورة الشيوعية ومبادئ الماركسية اللينينية من المناهج.

– وفي 03 ديسمبر أقدم الرئيس غوستاف هوداك على تعيين حكومة جديدة ضمت 15 وزيرا شيوعيا و05 غير شوعيين لكنها قوبلت بالرفض من قبل المعتصمين.

(1) ديفيد راندال، المرجع السابق، ص 90.

(2) محمد الحسيني، المرجع السابق.

(3) محمد الحسيني، المرجع نفسه.

– وفي 4 ديسمبر رفعت الدولة القيود عن السفر إلى النمسا وألغت البيان الإلزامية التي كان مفروضا على المواطنين تقديمها قبل السفر وكان نتيجة هذا القرار، أن غادر أكثر من 200 ألف تشيكوسلوفاكي إلى النمسا في عطلة نهاية الأسبوع الأول بعد رفع الحظر لزيارة المدن النمساوية.

– وبتاريخ 08 ديسمبر الرئيس يعلن العفو عن كل الجرائم السياسية وإطلاق كل السجناء السياسين.

– وفي 11 ديسمبر أزيلت الحواجز على الحدود مع ألمانيا الغربية.

– ويوم 21 ديسمبر يعلن رسميا عن حل «ميليشيا الشعب» التي كانت تحمي النظام منذ عام 1948، ولم تتلق خلال الثورة أوامر بمهاجمة المتظاهرين.

وانتهت الأمور كلها بانتخاب هافيل رئيسا للبلاد في 29 ديسمبر بعد أيام على اعتباره خائنا من قبل من انتخبوه وتم إلغاء المادة التي تحصر القيادة بالحزب الشيوعي والسماح بتعدد الأحزاب ثم انتخابات حرة والانتقال لاقتصاد السوق منذ عام 1990.

لتكتمل فصول الثورة المثيرة للجدل التي فتحت الباب أمام أسئلة كثيرة ومتعددة[1] وخلال هذه الفترة الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا يوقعان اتفاقية جديدة تقضي بانسحاب كامل للجيش السوفيتي من الأراضي التشيكية وظهرت قضايا أمن الدولة في المرحلة الانتقالية وساد توجه عام بضرورة تنظيف الحياة العامة من عملاء الأجهزة الأمنية، كما كان التوجه الاقتصادي الجديد مصر خلاف عميق. وقد واجهت تشيكوسلوفاكيا ثلاثة تحديات أساسية ما بعد التغيير [2].

التحدي الأول: هو الوضع المعاشي، والرفاه المنشود، لاسيما بعد الدعوة الأولى إلى التقشف، فقد سادت بعض الهواجس والمخاوف من احتمال تردي الأوضاع الاقتصادية أو انهيارها بصورة تهدد مئات الآلاف من العمال وأصحاب الدخل المحدود في ظل اقتصاد السوق.

(1) محمد الحسيني، المرجع السابق.

(2) عبد الحسين شعبان، المرجع السابق.

التحدي الثاني: العودة إلى أوروبا بعد عزلة طويلة. فتشيكوسلوفاكيا التي موقعاهما من الناحية الجغرافية في وسط وشرق أوروبا ظلت تنتظر لأن تلعب دورا أوروبيا بعد عزلة مفروضة.

التحدي الثالث: المسألة القومية ورغبة سلوفاكيا في الاستقلال، وقد برز هذا المر بالتدريج على مدى السنوات الأربعة والسبعين من عمر جمهورية تشيكوسلوفاكيا التي اختارت الصبغة الفيدرالية، لكن شعورا عاما كان يسود الشعب السلوفاكي يميل إلى الرغبة في الاستقلال وتحقيق حق تقرير المصير، ولاسيما خلال أحداث العام 1968 والتدخل العسكري السوفيتي، وتلاقت هذه الرغبة "وديا" مع الرغبة التشيكية في استقلال كل منهما عن الآخر مع بقاء العلاقة الطبيعية [1].

وكل هذه الأحداث التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا كانت مدعومة من قبل الغرب، فكان ينظر إلى تشيكوسلوفاكيا على أنها أكثر الاقتصادات الصناعية تقدما في وسط وشرق أوروبا وتعود قدرتها الصناعية إلى القرن التاسع عشر، حين كانت بوهيميا وموراڤيا الصناعية قلب الإمبراطورية النماسوية– الهنغارية، وقد أدى هذا الأمر إلى إرساء بنيان للقاعدة التحتية للدولة منذ وقت مبكر سابق لمثيلاتها في أوروبا الشرقية سمح لها بتأهيل كادر بشري متعلم وذي خبرة ميدانية عملية. هذا من جهة، ومن جهة إن تاريخها القريب يوضح حقيقة أنها كانت عصبة الولاء أثناء الفترة السوفيتية فقد شهد عام 1968 ربيع براغ ذلك التحرك الإصلاحي داخل الشيوعية تحت شعار (اشتراكية ذات نزعة إنسانية) سرعان ما تم اسكاته (بالدبابات السوفيتية). [2]

لتعود إلى حظيرة (التطبيع) إلا أن ذلك على ما يبو شكل قوة النزوع إلى التحرر والديمقراطية، ومهيئا إياها للعلاقات الأكثر انفتاحا من دول أوروبا الشرقية لفترة السبعينات. ومع الإدراك يتراخي (القبضة السوفيتية) إثر محاولات غورباتشوف الانتقادية تحت عنوان «البيرويسترويكا والغلاسنوست» هبت ثانية بإنتفاضة مخملية عام 1989، وكانت لشجاعة الشعب في البلاد وقيادته ورؤيته لتداعيات الخلال القبضة السوفياتية بانهيار جدار برلين أمام أنظار قوات حلف وارسو، الأمر الذي دفع بجموع

(1) محمد الحسيني، المرجع السابق.

(2) محمود سالم السمرائي، المرجع السابق، ص 127.

الحركة الطلابية و (من ورائها) لنختار طريق الثورة المخملية التي استطاعت من خلالها أن تفرض استقالة الحكومة القائمة وتجري انتخابات ديمقراطية هي الأولى في تاريخها ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يعول من خلال الائتلاف في تشيكوسلوفاكيا عل أنها الأكثر شكلا للنظم الديمقراطية في المجموعة السوفيتية تلك الرؤية لم تنطفئ حينما تدفقت ونجحت بالثورة المخملية ولكن يبدو لي أن الأهم من ذلك هو الدعم الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لنجاح الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا وذلك بهدف دحر معاقل الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وإلغاء الفكر الشيوعي والمنهج الاشتراكي في الوقت نفسه وأرادوا من تشيكوسلوفاكيا أن تكون أنموذجا ينبغي الاقتداء به من طرف دول أوروبا الشرقية، هذا فضلا عن إنهاء كل ما يتعلق بالنظام الشيوعي من ذاكرة المجتمع واعتباره إرثا في ذاكرة الشعوب الأوروبية الشرقية، وعليه قامت الشركات الغربية والأمريكية وألقت بثقلها لصمود الدولة الجديدة ذات التوجه الديمقراطي والرأسمالي التي تخبطت وخاصة في السنوات الأولى للثورة، فقد عالجت الشركات الغربية الوضع الاقتصادي خاصة التي أطلق عليها الصدمات الاقتصادية، فقد كان للاستثمار الغربي الريادة في وقوف منهج الثورة المخملية من الإخفاق.[1]

بالإضافة إلى عدد الشركات التي يتم الإعلان عن إفلاسها بسبب العجز الاقتصادي الذي كان في السنوات الأولى للثورة. والحقيقة يعود الفضل لدول أوروبا الغربية التي كان لها الدور المباشر في تثبيت الثورة المخملية عن إرادة الساسة التواقين إلى بناء صرح دولتهم الجديدة، كما شاهدنا حجم التدفق للشباب الأمريكي في البلاد منهم من جاء لتعلم اللغة السلافية وفي الوقت ذاته يقوم بتعليم اللغة الانجليزية ومنهم من يحمل مهمة التبشير الديني لاسيما وأن المجتمع في ظل الحكم الشيوعي لا ديني والبعض من استثمر في الوضع الجديد في فتح المطاعم على الطريقة الأمريكية مثل مكدونلد والمجتمعات التسويقية الأوروبية، وانتشرت الثقافة الأمريكية بين الشباب وأصبح العلم الأمريكي

(1) محمود سالم السمرائي، المرجع السابق، ص ص 127، 128.

(موضة) ورفع على واجهة المحلات والمقاهي والمطاعم وعلى الملابس، وكأنه رد فعل على العلم السوفيتي الذي كان يرفع في المناسبات.[1]

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن العزلة السياسية لتشيكوسلوفاكيا تسببت خلال نصف قرن تقريبا بإبعاد المجتمعين السلوفاكي والتشيكي عن تجارب السياسة الحرة. وساهمت الثورة المخملية ثورة نوفمبر بإيقاظ الكثير من المشاكل وإحياء الأسئلة التي لم تحل طوال الأعوام الماضية، وكشف أحقاد قديمة وأثارت التوقعات والأمال وكذا النزاعات الجديدة وأظهر التصور القائل بأن الاستمرارية الدستورية ستضمن انتقالا هادئا ومنظما نحو الانتخابات البرلمانية بأنه غير واقعي، فالاستمرارية التي تم التحدث عنها بعمومية كبيرة بالإضافة لغياب استراتيجية محكمة ومتكاملة مكَّنا بلعب لعبة المصالح المتناقضة، ولذلك فإنه ما كلن من المفترض أن يشكل ضمانة للاستقرار [2].

أصبح شكل غير متوقع مصدر للشلل وكذا التفكيك السلطوي، لم تسيطر على السياسة أية فكرة شاملة، ولم يسد فيها أي إطار تقليدي أو شرعي جديد (مثل سيادة الشعب وما شابه) [3].

الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا لم يكن يعتقد الطلاب الجامعيين أن مظاهرة سلمية بإحدى المناسبات الوطنية في العاصمة براغ في تشيكيا، يتغير مسارها تماما وتتحول إلى أحداث توثق في ذاكرة التاريخ تحت مسمى "الثورة المخملية" ويزال العالم يحيي ذكراها بعد مرور أعوام عديدة على اندلاعها [4].

(1) محمود سالم السمرائي، المرجع السابق، ص 128.

(2) مجموعة مؤلفين، الثورة التشيكية وتجربة التحول، المرجع السابق، ص 31.

(3) المرجع نفسه، ص 31.

(4) إسراء سرحان، الثورة التشيكوسلوفاكيا.. لماذا وصفت بـ "الرقة"؟، تم التصفح يوم 29 جوان 2018 على الساعة 11:00 صباحا، عنوان التصفح http://www.Souta Lomma.com.

كان على تشيكوسلوفاكيا أن تنتظر قرابة عقدين لتعيد الكرة مرة أخرى بل ولتلفظ الشيوعية برمتها. فقد قامت ثورة شعبية وليسترد دوبتشيك اعتباره وتجعل الجماهير منه بطلا لن ينسى التاريخ جرأته في وجه الكرملين.

وكانت هذه الثورة إحدى شرارات الخروج ليس فقط من جلبات الاتحاد السوفياتي الذي كان يترنح ويقترب من السقوط في ذلك الوقت، وإنما الخروج الكامل من العباءة الشيوعية التي لم يقصد دوبتشيك حرقها خلال ربيع براغ، إذ كان يسعى فقط إلى اشتراكية جديدة ذات طابع إنساني ديمقراطي، ولو تحقق ما أراد ما كلن العالم يكره كلمة «اشتراكية» التي هي في الأصل تستهدف العدالة الاجتماعية المفقودة في عالمنا المعاصر. (1)

(1) حسن صابر، نهاية ربيع براغ، تم التصفح يوم 13 جوان 2018 على الساعة 10:00، عنوان التصفح -httpps://www albayan-ae.cdn…

المبحث الثاني: نتائج الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989

ثورة تشيكوسلوفاكيا الثورة التي فاقت نتائجها كل التوقعات، الملحمة التي صنعت أحداث 1989، نهاية الحلم السوفيتي عن الخلاص العالمي وإعادة اكتشاف مبادئ الحرية الفردية التي نُظِرَ إليها طويلا نظرة احتقار، وانهار المجتمع المغلق الذي مجده العديد من "المنضالين من أجل الروح الانسانية" تحت ضغط القوى التي بهرها المجتمع المفتوح باحترامه للتمايزات والأقليات بل وباحترامه لأقلّ الفروق الفردية، والتمرد العظيم لعام 1989 اخترق العديد من المعتقدات الراسخة وتحدت المبدأ الزائف للسلطة والذي بُنيَ على الأكاذيب الخاصة بالشرعية المزعومة.(1)

المطلب الأول: النتائج الداخلية للثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989:

لقد كانت التغيرات، حقيقة تغييرات ثورية نذكر منها:

انتخاب رئيس جديد لتشيكوسلوفاكيا: في العاشر من ديسمبر أي في يوم تعيين الحكومة الفدرالية واستقالة الرئيس الشيوعي "غوستاف هوساك" المنتدى المدني و (الشعب ضد العنف) يُعلنان بأن مرشحها المشترك لرئاسة الجمهورية هوفستلاف هافل، فما كان من الشيوعيين إلا الاعتراض على هذا الترشيح، وكان البرلمان الفدرالي باعتباره أعلى هيئة تشريعية بجمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية، قرروا المطالبة بفرض عملية انتخاب مباشرة لرئيس الجمهورية، لأنهم توقعوا أن الفائز سيكون مُرشحهم–رئيس الوزراء المستقبل "لاديسلاف أدامنيس". إضافة لذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية السلوفاكية رفضت ترشيح فستلاف هافل وكانت تطالب برمز العام 1968 "ألكسندر دوبتشيك بدلا عنه، وهكذا تأزم الوضع وقاموا بعقد اجتماع خاص عقد بناء على دعوة من رئيس الوزراء "تشالفا" في الخامس عشر من ديسمبر، اتفق تشالفا مع فستلاف هافل على الحل المشترك المتمثل في أن يقوم البرلمان الفدرالي بتشكيلته الحالية بانتخاب فستلاف هافل خلال العام

(1) فلاديمير تيسمانيانو، تاريخ أوروبا الشرقية ترجمة، أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص ص 350، 351.

1989 رئيسا لتشيكوسلوفاكيا، وبهذا رضخ النواب الشيوعي في الاجتماع الذي عقد في 19 ديسمبر.[1]

لكي لا يحدث شرح في العلاقات التشكية– السلوفاكية وكان من المقترض إيجاد تسوية ترضي الجانبين هافل ودوبتشيك. اللذين اجتمعا مرات عديدة بصفتهما مرشحين رئيسيين ولتحقيق هذا الهدف حول "الطاولة المستديرة" وكان تقسيم المناصب الدستورية العليا.

– انتخب الكسندر دوبتشيك في 28 من ديسمبر رئيسا للبرلمان الفدرالي، وفتسلاف هافل في اليوم التالي رئيسا لتشيكوسلوفاكيا، وكلاهما انتخبا بالإجماع وبانتهاء المراسيم الاحتفالية لعملية الانتخاب. أنهى الطلاب (طلاب الجامعات) الذين شكلوا من 17 من نوفمبر القوة المحركة ورمز الحركة الاحتجاجية إضرابهم لادراكهم بأن التطور اللاحق قد أصبح حتميا.

– انهيار سلطة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بصفته الطرف المهيمن سياسيا بسبب إزالة فقرات الدستور الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في المجتمع والدولة، وسبب السيطرة على المواقع الهامة في الوزارات والبرلمان الفدرالي بالإضافة إلى انتخاب فستلاف هافل رئيسا للدولة. وفي نهاية شهر جانفي وبداية شهر فيفري من عام 1990 الحزب الشيوعي يتوقف عن أداء دوره كقوة مسيطرة حتى في الهيئات التشريعية العليا، لكن رغم ذلك حافظ على موقع سياسي استراتيجي وقوي جدا حتى موعد تنظيم الانتخابات [2].

– القوانين الإصلاحية الأساسية: في ظل هذا التوزيع السلطوي بدأت عملية التحرير واحلال الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ففي 23 من جانفي 1990 البرلمان يصادق على قانون صغير حول الأحزاب السياسية يساعد على نشوء النظام السياسي التعددي. منافع هذا القانون استفادت منها جميع الأحزاب التي كانت تعمل قبل الثورة ضمن إطار الجبهة

(1) مجموعة مؤلفين، الثورة التشيكية وتجربة التحول، المرجع السابق، ص ص 19، 20.

(2) المرجع نفسه، ص 21، 22.

الوطنية (بما فيها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي) في حين شكل المنتدى المدني و (الشعب ضد العنف) عنصرا جديدا في هذا النظام الجديد وإلى جانب التشكيلات البرلمانية نشأت العديد من الأحزاب السياسية [1].

التي كانت تطمح للفوز ببعض المقاعد البرلمانية خلال عملية توزيع القوى داخل البرلمان التي جرت خلال شهري جانفي وفيفري أو خلال الانتخابات الحرة التي ستجرى خلال شهر جوان. وقد تضمن القانون الجديد الذي تم المصادقة عليه في السابع والعشرين من فيفري على أن يتم الانتخاب استنادا لنظام التمثيل النسبي في 12 دائرة ويحد أدنى من الأصوات قوامه أو نسبته 5% (في جمهورية سلوفاكيا 3%) للتمثل في المجالس النيابي. وحددت الفترة الإنتاجية بعامين. والمهمة الرئيسية للنواب والسياسين بصياغة دستور جديد والمصادقة عليه. والبرلمان صادق في الفترة 27-29 مارس 1990 على قوانين هامة تُرسي دعائم الحرية الأساسية (المدنية). [2]

- انقسام حركة "المجتمع ضد العنف": تم تأسيس إنهيار تشيكوسلوفاكيا في مارس 1991، عندما كان هناك انشقاق في الحركة السياسية "الجمهور ضد العنف" ونتيجة لذلك تشكلت غالبية الجماعات التي نشأت الحركة من أجل حزب سلوفاكيا الديمقراطي.

سرعان ما حدث انقسام في صفوف المنتدى المدني وتشكيل ثلاث مجموعات كان أحدها "الحزب الديمقراطي المدني"، واستؤنفت المفاوضات بين رئيسي سلوفاكيا والجمهورية تشيكية في جويلية 1991 وعندما حان الوقت قررت قيادة "الحزب الديمقراطي المدني" إلى أن القرارات التي سيسفر عنها الاجتماع لن تحقق نتائج إيجابية لذلك قرروا التوجه إلى دراسة انفصال تشيكوسلوفاكيا تحت مسمى "الطلاق المخملي"، وقد أدى وقف وجود النظام الشيوعي في عام 1989 إلى تسريع الأحداث التي أدت إلى تفكك تشيكوسلوفاكيا، زعماء التشيك يريدون هذا الاسم وتم كتابة الدول معا، في حين أصر خصومهم –السلوفاكية–على هجاء الفاصلة، في افريل 1990، وافقت الجمعية

(1) مجموعة مؤلفين، الثورة التشيكية وتجربة التحول، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

الاتحادية على الاسم الرسمي الجديد لتشيكوسلوفاكيا: الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية (CSFR). وتمكنت الأطراف من التوصيل إلى حل وسط حيث أنه في اللغة السلوفاكية يمكن كتابة اسم الولاية بفاصلة، وباللغة التشيكية معا.[1]

بدأت عملية التقسيم في عام 1993 ولم تنته فعليا إلا في 2000 م ولم يقتصر التقسيم على الثورة والممتلكات و2800 معاهدة كانت تربط بين تشيكوسلوفاكيا السابقة وبين العالم الخارجي وإنما شمل أيضا الحدود الجغرافية للدولتين حيث تم إجراء 18 تعديلا على الحدود المشتركة، كما تم تبادل أراضي من قبل الجانبين، ثم أصبح البلدين عضوين في الاتحاد الأوروبي منذ شهر ماي 2004 وعاد لبعضهما البعض تحت سقف الاتحاد الأوروبي الأكثر ثراء بهذه العقلانية والحنكة السياسية، أدخل "التسيك" و"السلوفاك" مصطلحا جديدا في القاموس السياسي الحديث إسمه"الطلاق السياسي المخملي" والعبرة ليست في الانفصال بل في الطريقة الحضارية التي تم من خلالها الانفصال، لم تطلق رصاصة واحدة ولم يقتل مواطنا واحدا ولم يهدم بيتا واحدا بل جرى التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تنظم العلاقات المستقبلية بين الدولتين الجديدتين إضافة الى معاهدة صداقة وتعاون، ولم تكن عملية الانفصال وتحديد الحدود الجغرافية وتقسيم الثروة سهلة، غير أنها تمت دون تحكيم دولي، وتم فيها اعتماد مبدأ 2 إلى 1 حيث كان عدد «التشيك" ضعف عدد «السلوفاك"[2]

وهكذا تراوحت تشيكوسلوفاكيا بين القطيعة والتواصل في تعاملها مع الماضي حيث انقسمت جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتين هما: التشيك والسلوفاك على نحو مخملي نسبة إلى الثورة المخملية آنذاك وعلى الرغم من إدانة النظام السابق، فإن النخبة الديمقراطية اعترفت بالحزب التشيكوسلوفاكي كجزء له كامل الحقوق في الحياة السياسية من دون أي تمييز. ولعل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان وراء اتخاذ مثل هذه القرارات كما وأظهرت المحكمة الدستورية في كل من:

(1) ب، م، حل تشيكوسلوفاكيا: التاريخ والأسباب والعواقب. عام تفكك تشيكوسلوفاكيا، تم التصفح يوم 04 ماي 2018، عنوان التصفح https://ar.ajeshashok.com/ob...

(2) حسن العطار، الطلاق السياسي المخملي–تشيكوسلوفاكية السابقة نموذجا، موقع التصفح، https://elaph–com.cdn.amppr...

التشيك والسلوفاك مرونة أكبر إزاء موضوع العدالة الانتقالية ولا سيما بالضمانات القانونية للتشريع ذي الأثر الرجعي، وعلى الرغم من وجود قانون التطهير الشفاف، حيث نظرت المحكمة إلى هذا القانون من باب حماية النظام الديمقراطي الجديد، ومنع زعزعة استقرار البلاد.[1]

وفي بداية شهر ماي البرلمان يلغي حكم الإعدام، وصادق على مشروع قانون خاص بالمدارس الابتدائية والثانوية وعلى قانون خاص، بالجامعات يمنح الدوائر الأكاديمية الحرية والاستقلال.

أيضا من النتائج التي كانت لثورة نوفمبر أن التشيكوسلوفاكيون كانوا يعيشون في عزلة سياسية خلال نصف قرن تقريبا فكانت ثورة نوفمبر التي ساهمت في إيقاظ الكثير من المشاكل وإحياء الأسئلة التي لم تحل طوال الأعوام الماضية، وكشفت ضغائن قديمة وأثارت التوقعات والآمال والنزاعات الجديدة. وأظهر التصور القائل بأن الاستمرارية الدستورية ستضمن انتقالا هادئا ومنظما نحو الانتخابات البرلمانية، وقدم بعض العلماء الاجتماعيين من ذوي النزعة الحداثية بأن ما جرى قد ساهم في الإحياء المثمر للفوضى وشكل بداية الطريق نحو التعددية السياسية [2].

المطلب الثاني: النتائج الخارجية للثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989:

لقد شهدت التغييرات في التوجه السياسي الخارجي للبلاد بعدا ديناميكيا والتي كان مطلوب منها أن تشير إلى أن تشيكوسلوفاكيا تتخلى عن "عالم الأمس" وتسلك دربا جديدا. هذا التوجه الجديد حددته بشكل رمزي زيارتان أجنبيتان غير معهودتين ففي الثاني من فيفري جاء إلى براغ الدلايلاما الرابع عشر "تندزين غيامتشو" الحاصل على جائزة نوبل للسلام، لتوه، وفي الفترة 21، 22 من أفريل زار المناطق التشيكية والمورافية وجمهورية سلوفاكيا البابا يوحنا بولس الثاني.

الرئيس هافيل الذي كان يحظى بترحيب وتكريم في العالم كونه رمز الانتقال السلطة بشكل هادئ وسريع–قام في الثاني من جانفي بزيارة إلى الجمهوريتين الألمانيتين، وصرح بتأييده لجهود

(1) خميس دهام حميد، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

(2) مجموعة مؤلفين، الثورة التشيكية وتجربة التحول، المرجع السابق، ص ص 29، 31.

التوحيد كما أبدى أسفه لعملية الابعاد الوحشية التي تعرض لها الألمان المبعدين من المناطق الحدودية في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية [1].

في الفترة ما بين 19-23 فيفري يتوجه الوفد التشيكي-السلوفاكي برئاسة فستلاف هافيل إلى الكونغرس الأمريكي الذي حَظِي بالاستقبال رائع

بعد ثلاثة أيام يوقع اتفاقية بين حكومتي الاتحاد السوفيتي وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في موسكو ومحتواها انسحاب كامل للجيش السوفيتي من الأراضي، التشيكوسلوفاكية (آخر جندي سوفيتي انسحب في 27 من شهر جوان 1991)، وفي السادس من جوان عقد في موسكو اجتماع تقرر فيه "حل حلف وارسو" مقابل التعهد بالعمل لبناء أمن جماعي جديد.

وفي نفس الفترة تشيكوسلوفاكيا تبدي رغبة بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية الغربية، فكان لها ذلك المجلس الأوروبي يمنح لتشيكوسلوفاكيا في 07 من ماي صفة الضيف المميز. وفي نفس الوقت تم في بروكسل التوقيع على اتفاقية حول التعاون التجاري والاقتصادي مع المجتمع الأوروبي. وكانت في جميع أماكن ومستويات الدولة نشأت تحالفات سلطوية ومصلحية.

أيضا التغيرات التي حدثت في هذه الثورة والعديد من دول أوروبا الشرقية بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث أن انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق ما يسمى "الموجة الثالثة للديمقراطية" وأن التحول الديمقراطي الناجح في دولة كان يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى [2].

(1) مجموعة مؤلفين، المرجع نفسه، ص 28.

(2) بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

إذًا هذه الثورة التي كانت نهايتها "بداية الانتصار" من 28 نوفمبر 1989 بعد إعلان حزب تشيكوسلوفاكيا حكم نظام الحزب الواحد وإعلان المجلس التشريعي إلغاءه لنصوص الدستور التي تعطي الشيوعيين حق احتكار السلطة لِيَأْتِي النصر والتفكك عام 1990 بعد أن تَّنْتَخب تشيكوسلوفاكيا أو حكومة ديمقراطية لها منذ عام 1946 وفي عام 1992 ظهور خلافات عديدة بين التشيك والسلوفاك واتفق الإثنين على حل الاتحاد سلميا بينهما ليتحقق ذلك استقلال التشيك والسلوفاك عن بعضهم البعض وتصبحان دولتان مستقلتان ذات سيادة كاملة هما جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا.

فكانت النهاية أن كل من دولتي التشيك وسلوفاكيا أعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، حلف الناتو ومنظمة التجارة العالمية.

هكذا تنتهي الثورة المخملية وأحداثها المختلفة.

الخاتمـــة

الخاتمة

وفي الختام من خلال العرض والتحليل لموضوع البحث "الثورات في أوروبا الشرقية 1989 تشيكوسلوفاكيا أنموذج" خلصنا إلى مجموعة من النتائج الهامة والتي نحددها على الشكل التالي:

- ❖ أن الثورات في أوروبا الشرقية كان لابد منها ومن الصعب تجنب ذلك وأن ما حدث لها كان لحد كبير نتيجة النموذج الاشتراكي المفروض، وغياب الحرية من أجل التنمية.
- ❖ وأن البيرويسترويكا، التي بدأت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كانت تعدم دفعا من أجل التجدد الاشتراكي. لكن العديد من قادة بلدان أوروبا الشرقية لم يستطيعوا فهم الحاجة المُلحة إلى إعادة تنظيم جذري للمجتمع ككل، ولم يتمكنوا من قبول الإشارات أو العلامات المرسلة في نفس الوقت فهم كانوا معتادين لتلقي التعليمات من فوق، وكان الحزب مشوشا والجمهور أدرك ذلك.
- ❖ لم تتدخل القيادة السوفيتية في الوضع ولم تقم بإزالة القادة السابقين من السلطة وأعمالها المحافظة لم تقم إلا بزيادة استياء السكان منها.
- ❖ الثورة المخملية في هذه الدول الأربعة (ألمانيا الشرقية، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا ورومانيا) في نهاية عام 1989 كانت هناك ثورة ديمقراطية شعبية وهذا بفضل إطلاق مسار سياسي جديد. في حين كانت في بولندا والمجر سرعة الانتهاء من العمليات التطورية وحدثت تحولات مماثلة منذ نهاية عام 1990، مثلما حدث في ألبانيا.
- ❖ الدول الغربية كانت مهتمة بقوى المعارضة التي وصلت إلى السلطة هذه القوى التي يدعمونها ماليا في الحملات الانتخابية والنتيجة هي نفسها في جميع البلدان خلال نقل السلطة، وأنقلت على أساس تعاقدي (في بولندا) واستنفاذ مصداقية برامج الإصلاح في (المجر) والاضطرابات والمظاهرات الحاشدة في (معظم البلدان)، أو انتفاضة (الثورة في رومانيا) انتقلت السلطة إلى أيدي أحزاب سياسية جديدة وكانت نهاية حقية لذلك الكمال في تلك البلدان "الثورة المخملية".

- "الثورات المخملية" في أوروبا الشرقية فقط الاضطرابات قمعية من خلالها جاءوا إلى السلطة، والسلطة البديلة، الذين لم يكن لديهم برنامج واضح لإعادة البناء الاجتماعي، وهكذا كان مصيرها الهزيمة والرحيل المبكر من الساحة السياسية في البلاد.
- كانت هذه الأحداث عبارة عن ثورة مضادة وكذلك مكافحة للشيوعية في حقيقها وأنها كانت مصممة لإزالة الحزب الشيوعي الحاكم وليس لدعم الخيار الاشتراكي.
- تمثل ثورات 1989 توجه رأسمالية الدول نحو رأسمالية السوق الحرة. أما بعض الذين انضموا إلى الحركة فأرادوا التمتع بمستويات المعيشة التي كان يتمتع بها أولئك الذين كانوا يعيشون بأوروبا الغربية.
- الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام 1989 حققت انتصارا ونجاحا وانطلقت مرحلة جديدة في حياة الشعب التشيكوسلوفاكي.
- الحكام الجدد بدأوا بالتغيير من النظام الاشتراكي والتوجه والأخذ بالنظام الليبيرالي ومن أمثلة ذلك (حرية الصحافة، انتشار وسائل الإعلام).
- نهاية الحكم الشيوعي في تسيكوسلوفاكيا تعد بمثابة بداية جديدة للبلاد التي دخلت عهد الديمقراطية والتقارب مع أوروبا، فتشيكيا وسلوفاكيا اللتان انفصلتا عام 1993 أصبحتا لاحقا عضوتين في الاتحاد الأوروبي وأيضا جزء من العالم الغربي.
- الأسلوب السلمي الذي اعتمدته الثورة في تشيكوسلوفاكيا ونجاحها في المضي في تلك الأحداث، أصبحت ثورتهم معروفة بالسم الثورة المخملية.

هكذا انتهت أطول السنين في التاريخ حسب سكان أوروبا الشرقية هي بدون شك سنة 1989.

والسؤال الذي يبقى مطروحا في هذه الدراسة وهو:

هل أفسحت الثورات في أوروبا الشرقية المجال أمام إعادة اكتشاف الاشتراكية الحقيقية غير الملوثة بجرائم الستالينية؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1- إبراهيم حسنين، تاريخ الحضارة الأوروبية، جامعة التحدي-سرت-ليبيا، 2014، دار التعليم الجامعي.

2- أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغبي العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، ج3، مكتبة العبيكان.

3- أحمد شوقي إبراهيم، عالم الإنسان في ضوء القرآن والسنة (من منظور علمي وبحثي)، ج1، نشأة الإنسان وخلقه، دار النهضة مصر.

4- آرتشي براون، خرافة الزعيم القوي القيادة السياسية في العصر الحديث، ترجمة تشوي ماهر كرم الله، دار النشر العبيكان.

5- إسماعيل كشميري، يوغسلافيا وزعيمها تيتو، الدار القومية للنشر، القاهرة.

6- باتريسيا براندر، اتجاهات دليل حول التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، ترجمة نعمة نيكول مجلس أوروبا، المجر.

7- بشرى قيسى وموسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوروبا أسيا، ط1، بيان للنشر والتوزيع والإعلام.

8- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)، مكتبة مدبولي.

9- حسام جاد الرب، جغرافيا أوروبا الجديدة دراسة إقليمية، كلية الآداب، جامعة أسيوط

10- حسن يوسف التحليل السياسي لمشكلات الشرق الأوسط، مركز الكتاب الأكاديمي.

11- حسين سوسن، روسيا الجديدة بلد الألف أزمة وأزمة، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992.

12- خالد نمار حوران الديميلي، تيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (1901-1909)، دار غيداء للنشر والتوزيع 2013.

13- ديفيد راندال، الصحفي العالمي، ترجمة معين الإمام، مكتبات ونشر العبيكان.

14- سعيد جميل تماز، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882-1949)، دروب للنشر والتوزيع.

15- سليم جبرائيل الخوري وسليم ميخائيل شحادة، أثار الأدهار القسم الجغرافي، ط1، بيروت، 1875 الموافق 1291 هجري.

16- سوسن حسن البيروستريكا وإنكاساتها على أوروبا الشرقية السياسية الدولية، العدد 94، أكتوبر 1988.

17- صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، 1993، دار سعاد الصباح.

18- صلاح هاشم، ثورات الجياع، بدون طبعة، بدون دار نشر.

19- عبد الحسين شعبان، الشعب يريد... ! تأملات فكرية في الربيع العربي، ط1، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي س. م. م.

20- عبد الرحمن حميد، جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1405هـ-1984.

21- عبد السلام المسيدي، مراجعات في الثقافة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

22- علاء الأسواني، رومانيا ثورة أم انقلاب! ط1، الناشر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

23- علي ليلة، المجتمع المدني العربية قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، استاذ النظرية الاجتماعية، عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية 2013.

24- عمار علي السمر، شمال العراق 1958-1975، دراسة سياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

25- فستلاف هافل، قوة المستضعفين، ترجمة خالد البلتاجي، 2012، دار الكتب المصرية.

26- فلا ديمير تيسيما نيانو، تاريخ أوروبا الشرقية، ترجمة أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

27- مايكل ج. روسكين وجيمس ا. ميد بروس، وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015.

28- محمد بن ناصر العبودي، ذكريات من يوغسلافيا (رحلة ودراسات في شؤون المسلمين=، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرباط، 1414هـ-1993م.

29- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة حسن زراقط، ط1، بيروت 2007، ط2 بيروت 2014.

30- محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، ط7، عالم المعرفة، كويت، 1990.

31- محمد علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الإسكندرية.

32- محمود سالم السامرائي، تشيكوسلوفاكيا أنموذج للإنفصال السلمي والتحول من نظام شيوعي اشتراكي إلى نظام رأس مالي ليبرالي الاخفاق والنجاح، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

33- معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية، الطبعة العربية الأولى 2010، دار الشروق للنشر والتوزيع.

34- موسى آل طويرش، العالم العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة.

35- ميخائيل جوباتشوف البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة حمدي عبد الجواد، ط1، يونيو (جوان) 1988، القاهرة، دار الشرق.

36- ميلاد مفتاح الحراثي ومحمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي.

37- نجدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ، المجلد الرابع بيسان/أفريل، دار الساقي بيروت.

38- نديم غورسيل، الملاك الأحمر، ترجمة أحمد عثمان، ط1، 2015، الكتب خان للنشر والتوزيع.

39- وانغ لنغ قوى، القصة الكاملة للإسلام في الصين، ترجمة رشا كمال وشيماء كمال، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.

ثانيا: الموسوعات

1- بسيوني الخولي، موسوعة الدور الزاهرة في الأصالة المعاصرة منهج الترقي بكلية الوجود الإنساني، المجلد الحادي عشر، الاستراتيجية العالمية السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية.

2- سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

3- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، معالم وثائق، موضوعات، تر عماد، ج9، دار زواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

4- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، معالم وثائق، موضوعات، تر عماد، ج4، دار زواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

5- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، معالم وثائق، موضوعات، تر عماد، ج3، دار زواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

6- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات، المناطق، الدول، البلدان، معالم وثائق، موضوعات، تر عماد، ج5، دار زواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

ثالثا: المقالات والدوريات

1- حسين بهاز، التجربة الإنتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأكرانيا، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي بولبراح.

2- زياد جهاد حمد، عنوان التصفح، مجلة الأدب العدد الرابع عشر.

3- هالة مصطفى، نماذج التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا أيهما أقرب إلى التجربة العربية، 07 فيفري 2018.

4- خميس دهام حميد محمود الطائي، العدالة الإنتقالية، دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب إفريقيا والعراق.

5- عبد الحسن شعبان، الطريق الوعر إلى الحرية: أوروبا الشرقية، نموذجا، مؤسسة المقف العربي، العدد 4333.

6- عبد الحسن شعبان، العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 08 أيار/ مايو 2013.

7- مهدي الزغديدي، الثورة المخملية، كيفما اليوم، 17 نوفمبر 2016.

رابعا: المحاضرات

1- جدو فؤاد، الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، 2016، 2017، مطبوعة جامعية، قسم العلوم السياسية.

خامسا: الدراسات غير منشورة

1- إيمان قسطلي وصحرة ناصري، حلف وارسو وأوروبا الشرقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ل. م. د، "جامعة العربي تبسي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- صدفة محمد محمود محمد، التحول عن الاشتراكية في بولندا خلال فترة التسعينات، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

سادسا: الأطالس

1- سامي بن عبد الله المغلوت، أطلس الأديان تاريخ-عقائد- إنتشار، ط4، دار النشر العبيكان، 1435هـ/2014م، الرياض.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- إحسان العقلة، دول شرق أوروبا، 16 ديسمبر 2015، موقع التصفح:www.madoo3.com

2- إدريس لكريني، دروس التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، موقع التصفح http://www.monliban.org.

3- أدم ميشنك، من ربيع براغ إلى الثورة المخملية، 14 أوت 2008، عنوان التصفح https://www.project.syndicate.org.

4- إسراء سرحان، الثورة التشيكوسلوفاكية.. لماذا وصفت بـ "الرقة"؟، تم التصفح يوم 29 جوان 2018 على الساعة 11:00 صباحا، عنوان التصفح:.http://www.Soutalomma.com

5- آلان ماس، ثورات 1989، ترجمة عمرو خيري، الاشتراكي إعلام من أجل الثورة، تاريخ التصفح يوم الإثنين 12 ديسمبر 2018، عنوان التصفح:...http ://revsoc.me/revolutionar

6- بدون مؤلف، حل تشيكوسلوفاكيا: التاريخ والأسباب والعواقب. عام تفكك تشيكوسلوفاكيا، تم التصفح يوم 04 ماي 2018، عنوان التصفح ...https://ar.ajeshashok.com/ob

7- حسن العطار، الطلاق السياسي المخملي- تشيكوسلوفاكية السابقة نموذجا، موقع التصفح، ...https://elaph-com.cdn.amppr

8- حسن صابر، نهاية ربيع براغ، تم التصفح يوم 13 جوان 2018 على الساعة 10:00، عنوان التصفح ...httpps ://www-albayan-ae.cdn

9- عادل الصفتي، الربيع العربي... ماذا يعني؟، الجمعة 05 أوت 2011، موقع الصفح http://www.alarabiya.net

10- عامر ذياب التميمي، شرق أوروبا بع 25 سنة على التحول، 26 أوت 2015، عنوان التصفح: http://www.alhayat.com/artic

11- ليديا سيما كوفا، الثورات المخملية معبر ومطية إلى الهيمينو العالمية، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 61، تموز 2007، تم التصفح يوم 16 ديسمبر 2018، عنوان التصفح https://www.Lebarmy.gov.lb/a...

12- محمد الحسيني، ثورة تشيكوسلوفاكيا المخملية غيرت وجه أوروبا، الأنباء، الثلاثاء 2011/8/2، عنوان التصفح .http://www.alanbaa.com.kw

13- محمد بن ناصر العبودي، ذكريات من خلف الستار العقيدي، سياحة في شرق أوروبا وحديث في أحوال المسلمين، عنوان التصفح: https://www.al-islam.com

ثامنا: المراجع الأجنبية

1- Larry. Diamond, the globalization of democratic trends. (Boulder cola : lynne Renner, 1992.

الفهرس

فهرس الموضوعات

مقدمة:.....أ

الفصل الأول

الدراسة الجيو استراتيجية لأوروبا الشرقية

تمهيد: 8

المبحث الأول: المحدد الجغرافي والبشري 9

المطلب الأول: المحدد الجغرافي 9

المطلب الثاني: المحدد البشري..... 19

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية..... 22

المطلب الأول: المحددات السياسية..... 22

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية 24

خلاصة الفصل: 27

الفصل الثاني

أسباب وطبيعة الثورات في أوروبا الشرقية 1989

تمهيد: 29

المبحث الأول: طبيعة الثورات في أوروبا الشرقية 30

المطلب الأول: مفهوم الثورة..... 30

المطلب الثاني: طبيعة الثورات في اوروبا الشرقية 1989 32

المبحث الثاني: أسباب الثورات في أوروبا الشرقية 1989 41

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات في أوروبا الشرقية 1989..... 41

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات في أوروبا الشرقية 1989 54

خلاصة الفصل: 63

الفصل الثالث

الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989

تمهيد: 65

المبحث الأول: أسباب ومراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989 .. 66

المطلب الأول: أسباب الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989..... 66

المطلب الثاني: مراحل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989 71

المبحث الثاني: نتائج الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989 79

المطلب الأول: النتائج الداخلية للثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989: ... 79

المطلب الثاني: النتائج الخارجية للثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989: .. 83

خلاصة الفصل: 85

الخاتمــة 86

قائمة المصادر والمراجع 90

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات.....

الملاحق .....

الملاحق

الملحق رقم 1: خريطة أوروبا السياسية

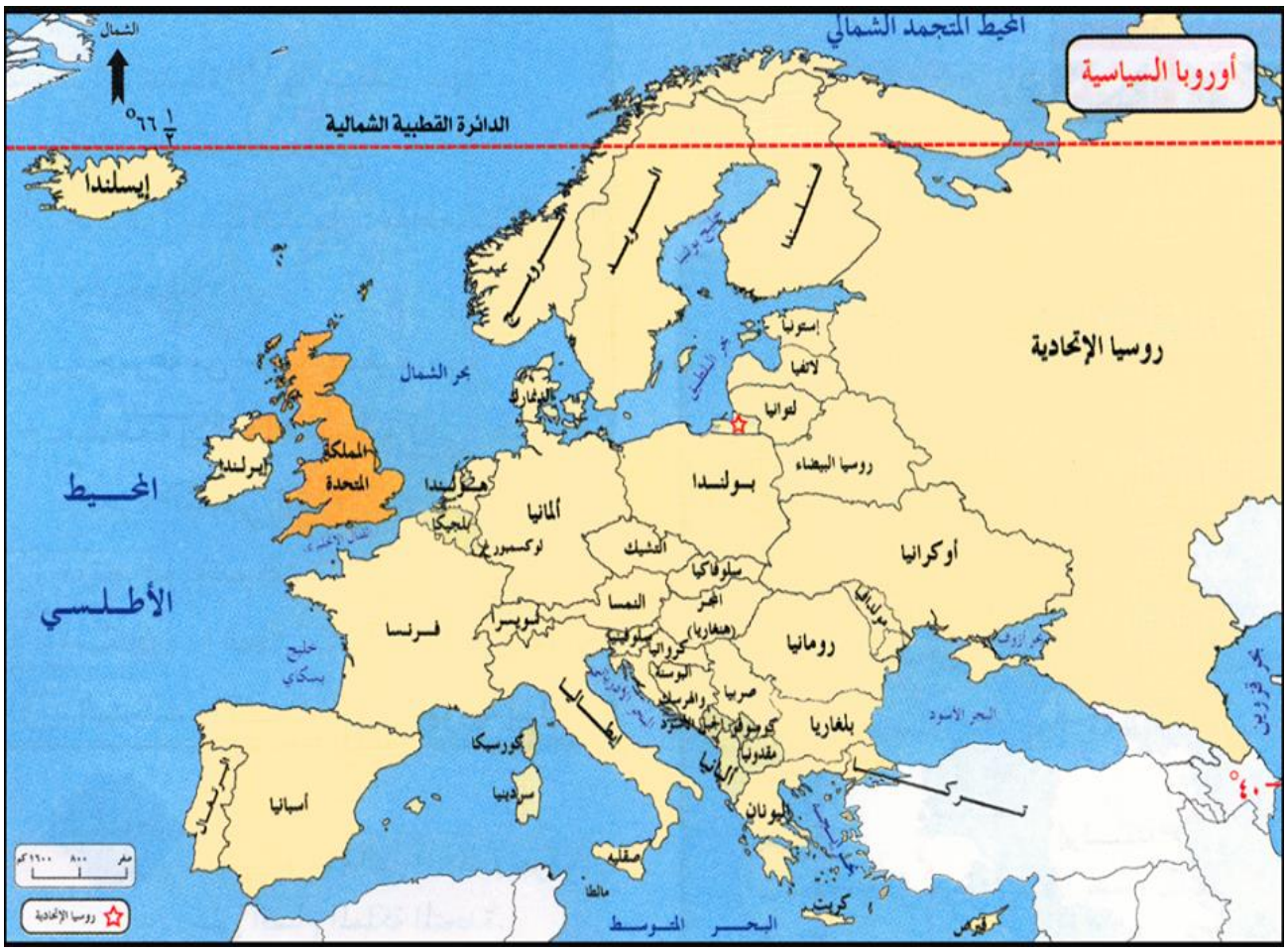

المصدر: https://sites.goole.com» sit» ma

الملحق2: الامتداد المفترض لأوروبا الشرقية.

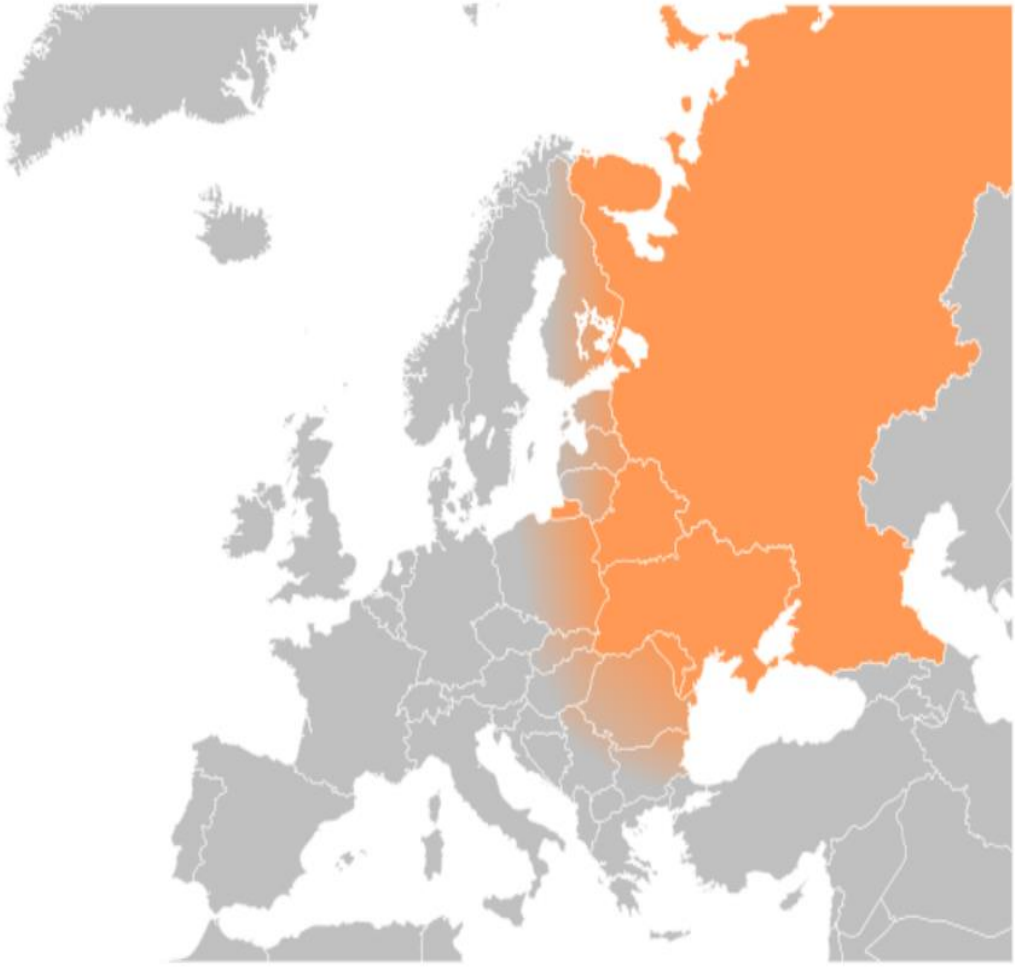

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

الملحق3: أوروبا الوسطى والشرقية

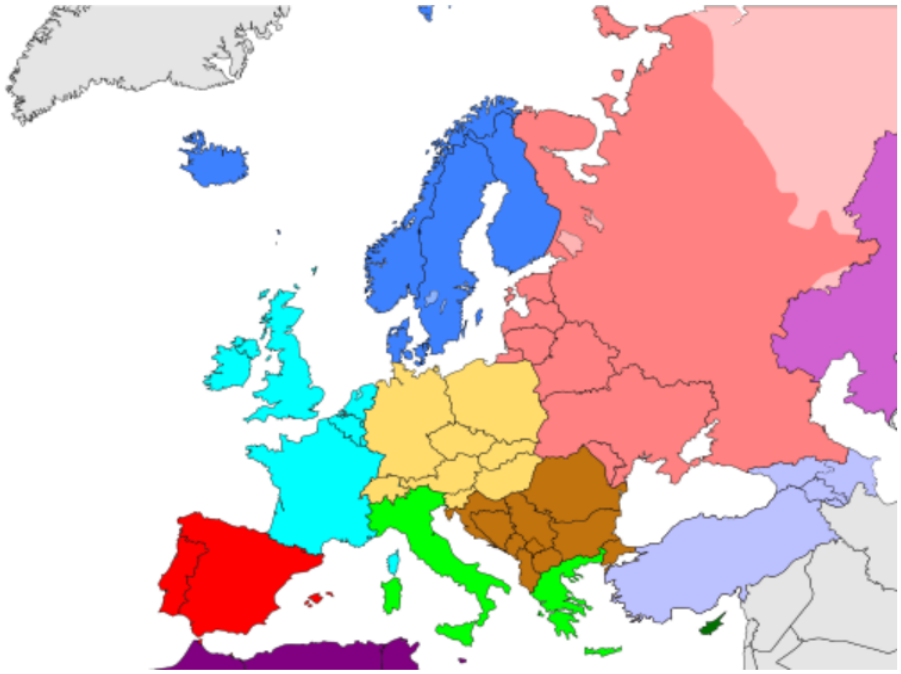

المناطق الأوروبية مقسمة حسب كتاب حقائق العالم:

أوروبا الوسطى

أوروبا الشرقية

جنوب شرق أوروبا

أوروبا الوسطى والشرقية (تعرف اختصاراً **CEE**) وهو مصطلح عام لمجموعة من الدول في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشمالية وأوروبا الشرقية، وهي الدول التي كانت دول شيوعية في قارة أوروبا في السابق. ويستخدم هذا المصطلح بعد انهيار الستار الحديدي بالفترة بين (1989 - 1990).[1][2][3]

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

الملحق4: حلف وارسو

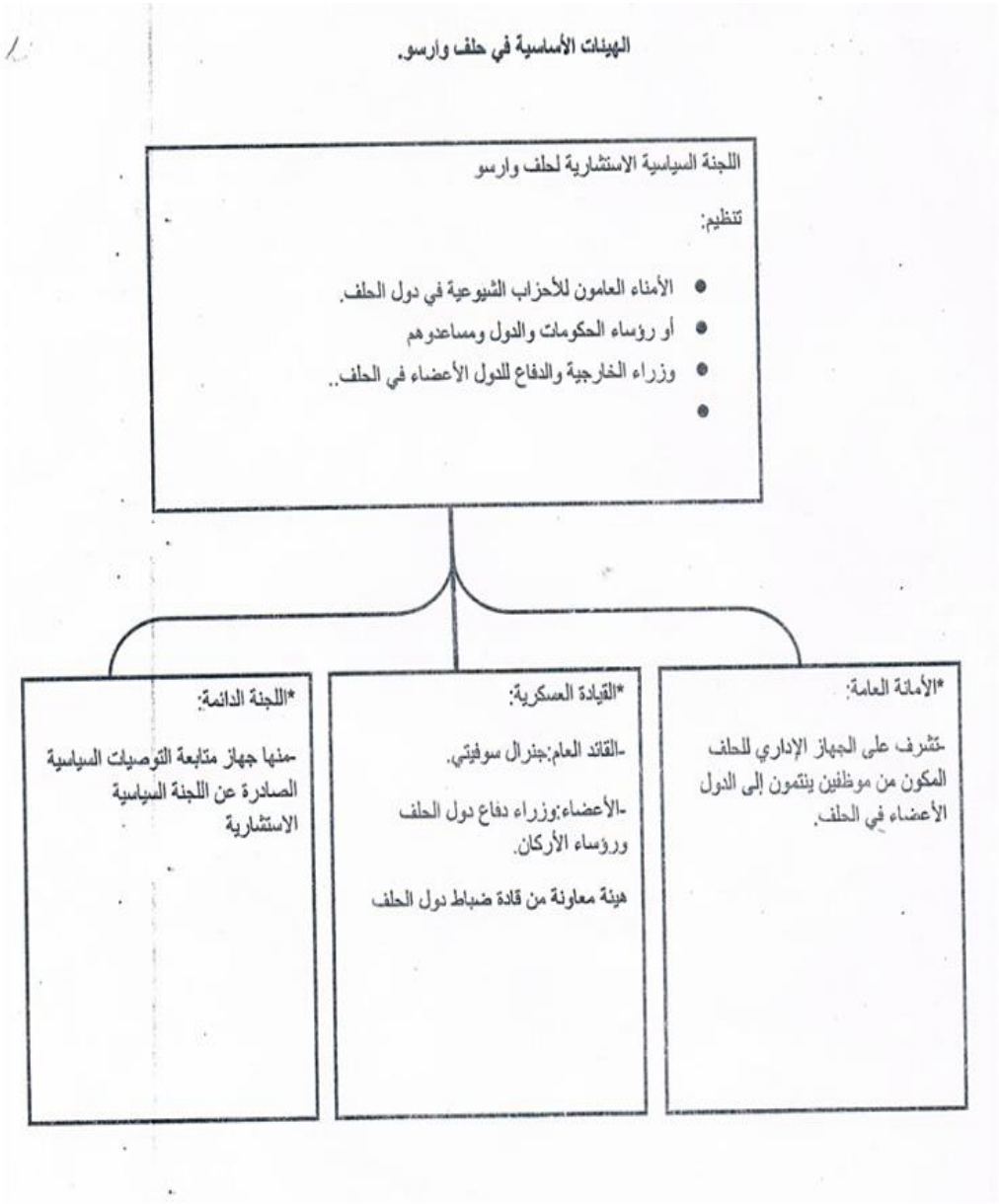

المصدر: محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، ط7، عالم المعرفة، كويت 1990.

الملحق5: أوروبا الشرقية عام 1981.

أوروبا الشرقية في عام ١٩٨١

اسم الدولة	مساحتها بالكم٢	سكانها بالآلاف	الدخل القومي العام للفرد بالفرنكات الفرنسية والدولار
جمهورية ألمانيا الديموقراطية	١٠٨١٧٨	١٦٧١٠	٢٥١٠٠ = ٥١٠٠ دولار
بولونيا	٣١٢٦٧٧	٣٥٩٤٠	١٦١٠٠ = ٣٢٨٠ دولار
تشيكوسلوفاكيا	١٢٧٨٦٦	١٥٣١٠	٢٢٢٠٠ = ٤٤٠ دولار
هنغاريا	٩٣٠٣٠	١٠٧١٠	١٢٨٠٠ = ٢٧٦٠ دولار
رومانيا	٢٣٧٥٠٠	٢٢٤٦٠	٨٣٠٠ = ١٦٦٠ دولار
بلغاريا	١١٠٩١٢	٨٨٩٠	١٣٩٠٠ = ٢٧٨٠ دولار
يوغوسلافيا	٢٥٥٨٠٤	٢٢٥٣٠	١٠٣٠٠ = ٢٠٦٠ دولار
الاتحاد السوفياتي	٢٢٤٠٣٢٠٠	٢٦٧٧٠٠	١٦٠٠٠ = ٣٢٠٠ دولار
(فرنسا)	٥٥١٦٦٥	٥٤٢٤٧ (١٩٨٢)	٣٩٠٠٠ = ٧٨٠٠ دولار

المصدر: عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص10.

الملحق6: هنغاريا

المصدر:www.actionpal.org

الملحق7: ألمانيا

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

الملحق8: تشيكوسلوفاكيا

المصدر: www.cairodar.com

الملحق9: الاتحاد السوفييتي

جمهوريات الاتحاد السوفيتي

الرقم	الجمهورية
١	روسيـــــــا
٢	أوكرانيا
٣	روسيا البيضاء
٤	جورجيا
٥	أرمينيا
٦	أذربيجان
٧	كازاخستان
٨	أوزبكستان
٩	تركمانستان
١٠	طاجكستان
١١	قيرغزستان
١٢	مولدافيا
١٣	أستونيا
١٤	لدفيا
١٥	ليتونيا

المصدر: www.cairodar.com

الملحق10: بناء وتهديم جدار برلين

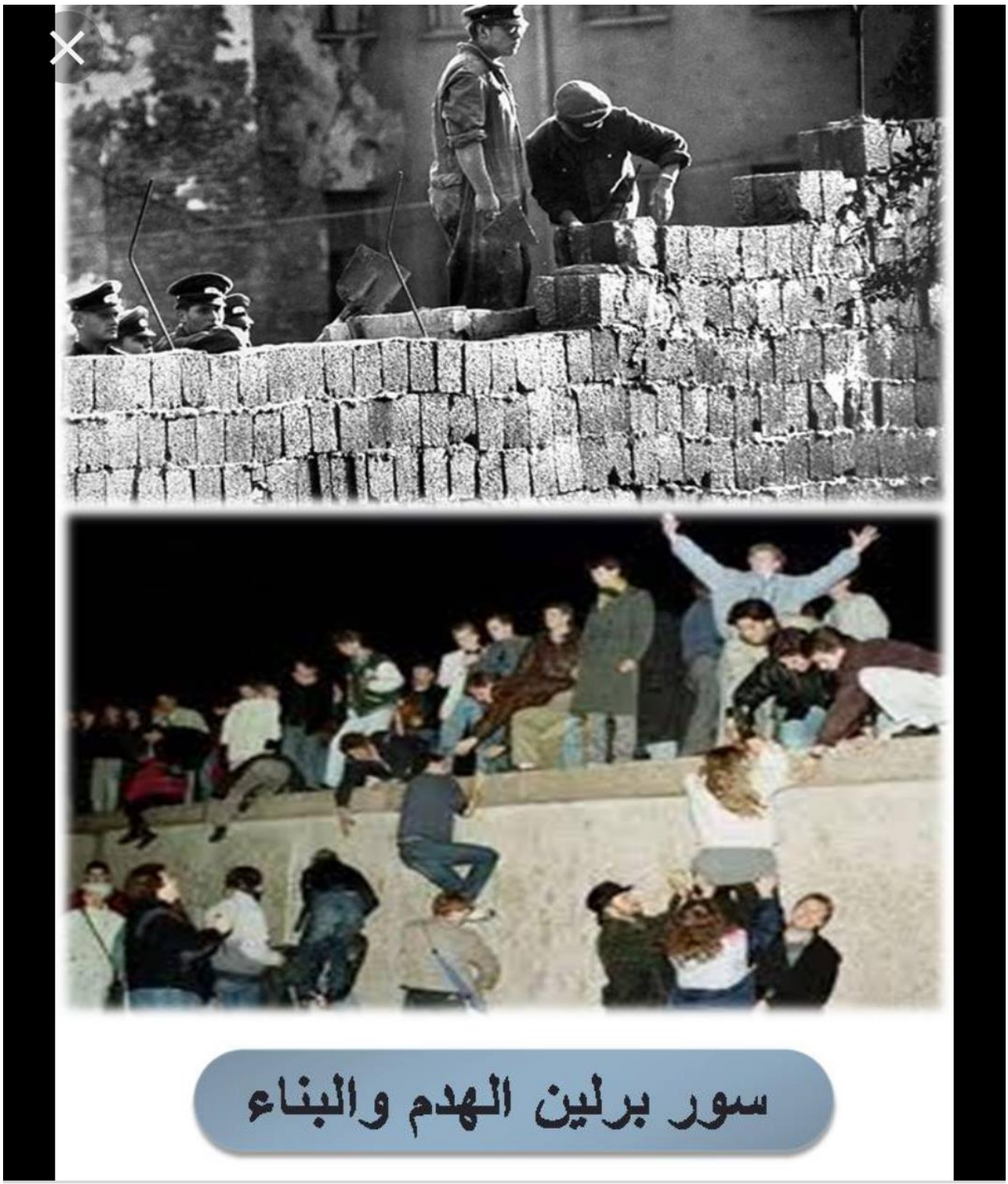

المصدر: https://www.annahar.com

الملحق11: سقوط جدار برلين

المصدر: https://www.annahar.com

الملحق12: فستلاف هافل

المصدر: https://ar.ajeshashok.com/ob

الملحق13: انهيار تشيكوسلوفاكيا

المصدر: https://ar.ajeshashok.com/ob

الملحق15: علم دولة تشيكوسلوفاكيا

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

الملحق16: الدولتين المنشأتين حديثا جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا

بعد الانقسام

المصدر: https://ar.ajeshashok.com/ob

ملخص

مع نهاية عام 1989 كانت الثورات ضد نظم الكتلة الشرقية إحقاقا لمبدأ هام من مبادئ الاشتراكية وهو" أن النظم الحاكمة المستبدة الطاغية تسقط حتما عندما يريد الشعب أن يفعل شيئا"، فثورات 1989 المعروفة أيضا باسم سقوط الشيوعية أو الثورات المخملية تعد نقطة تحول في التاريخ التي جعلت من النظم الدكتاتورية في أوروبا الشرقية تسقط بدون عنف حقيقي، باستثناء بعض الدول، الثورات التي غيرت نمطا كاملا من الحياة، ومازالت حتى يومنا هذا مصدر إلهام.

الكلمات المفتاحية: الحرب العالمية الثانية، الستار الحديدي، الحرب الباردة، الاشتراكية، التحول الديمقراطي، الثورة المخملية.

Résumé

À la fin de 1989, les révolutions contre les systèmes du bloc de l'Est constituaient un principe important du socialisme : "les régimes tyranniques tyranniques tombent inévitablement lorsque les gens veulent faire quelque chose". Les révolutions de 1989, également appelées chute du communisme ou révolutions de velours, marquent un tournant dans l'histoire Des dictatures d'Europe de l'Est, à l'exception de certains pays, les révolutions qui ont bouleversé tout un train de vies sont encore sans véritable violence et demeurent, à ce jour, une source d'inspiration.

Mots-clés : Seconde guerre mondiale, rideau de fer, guerre froide, socialisme, transformation démocratique, révolution de velours.